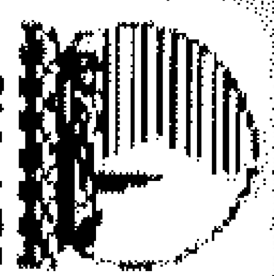
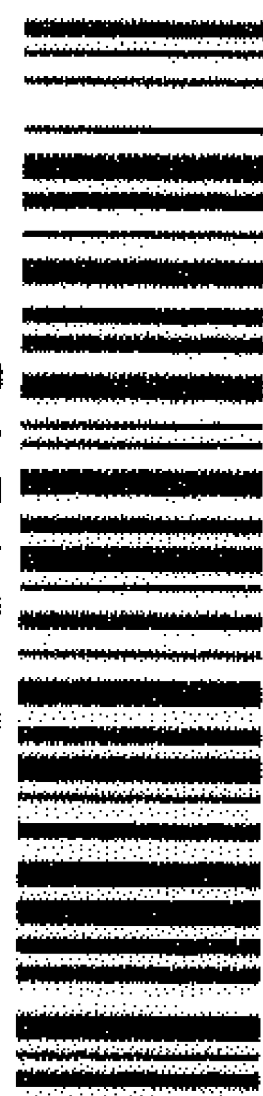
تاريخ المصريين ٣٧

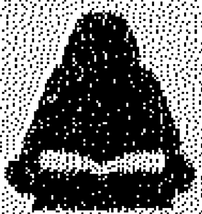
الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد

تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن

سليمان صالح







تاريخ المصريين

٣٧

رئيس التحرير

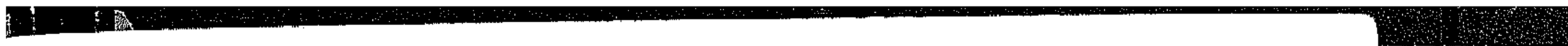
د. عبد العظيم رمضان

: اسامة سعيد

الشيخ على يوسف وجريدة المؤيّد

(تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن)

تأليف
سليمان صالح





تقديم

يسرني أن أقدم للقارىء هذه الدراسة الهامة عن الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد ، وهى الدراسة التى أعدها الباحث سليمان صالح ، المدرس المساعد بكلية الاعلام بجامعة القاهرة .. للحصول على درجة الماجستير فى الآداب ، تحت اشراف الأستاذ الدكتور خليل صابات . وهى تضىء فترة خصبة من حياة الحركة الوطنية فى مصر فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى .

وتعتبر الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى فترة مظلومة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، ذلك أن ثورة ١٩١٩ بكل ما تمثله من نهضة الشعب المصرى على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى قد استقطبت اليها اهتمام معظم الباحثين ، وصرفت اليها جهودهم ، فلم تعد الفترة السابقة على الثورة تمثل بالنسبة لهم سوى فترة عابرة يمرون عليها مر الكرام عند تصديهم لفترة الثورة وما تلاها .

لقد انحصر الاهتمام بهذه الفترة فى مدرسة الحزب الوطنى برياسة المؤرخ عبد الرحمن الرافعى ، وانصب على تاريخ نضال مصطفى كامل ومحمد فريد وحدهما ، مع التقليل من شأن القوى الوطنية الأخرى فى الساحة السياسية ، وان كان بعض المؤرخين الاكاديميين قد عنى بتقديم دراسات جيدة عن هذه الفترة ، أهمهم الدكتور يونان لبيب ، فى دراسته عن الأحزاب السياسية ، والدكتور أحمد زكريا فى دراسته عن حزب الأمة . وقد كان لصاحب هذا القلم حظ المساهمة فى دراسة هذه الفترة ، ليس بصفة مستقلة ، وانما فى نطاق دراسات أشمل ، مثل « التمهيد » الذى قدمته لدراستى عن تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ومقدمتى المطولة للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول . وتعتبر الدراسة التى قدمها المرحوم الدكتور محمد أنيس عن مراسلات مصطفى كامل السرية ، مما يدخل فى اطار هذه الدراسات العلمية غير المتأثرة بمدرسة الحزب الوطنى.

ولعل هذه الحقيقة هى التى دعتنى الى الترحيب بنشر هذه الدراسة عن الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد فى هذه السلسلة : « تاريخ المصريين » . فالشيخ على يوسف يعد من أبرز الشخصيات الوطنية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وكانت جريدته « المؤيد » من الجرائد الوطنية التى لعبت دورا هاما فى النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى ، وكان له دور هام فى حركة المطالبة بالحكم النيابى السليم ، كما أن صلته بالخديو عباس حلمى ، بكل انعكاساتها على صلاته بالقوى الوطنية الأخرى ، فضلا عن قصة زواجه الشهيرة التى شدت اليها اهتمام الرأى العام المصرى — كل ذلك مما يزكى نشر دراسة علمية عنه تتناول دوره ودور جريدته فى الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى .



وبطبيعة الحال فان موافقتنا على نشر دراسة علمية فى هذه

السلسلة لا يعنى موافقتنا على ما فيهـا من الآراء ، فآراء المؤلف واجتهاداته هى ملكه وحده ، يحاسب عليها ويسأل عنها ، وانما هذه الموافقة تعنى أن الدراســة تتوفر فيها العناصر اللازمة لصلاحيتها للنشر فى سلسلة علمية على هذا المستوى ٠

لقد قسم الباحث دراسته الى سبعة فصول ، تحدث فيها عن الشيخ عـلى يوسف وجريدة المؤيـد من عام ١٨٦٣ حتى وفاته فى عام ١٩١٣ ، وتناول فيها نشأته وثقافته ، واشتغاله بالصحافة ، ومميزات أسلوبه الصحفى ، وعلاقته بالخديوى عباس حلمى ، وقضية زواجه الشهيرة من صفية بنت الشيخ عبد الخالق السادات ، وموقف الصحافة الوطنية منها ٠ وعضوية تنـاول الشيخ عـلى يوسف فى الجمعية العمومية ٠

كما تناول بالدراسة نشأة جريدة المؤيد وتطورها ، ومواقفها من القضـايا السياسية والوطنيـة ، والأزمات التى تعرضت لها ، خصوصا أزمتها مـع الشيخ أحمـد ماضى ، وقضية التلغرافات ، ومحاكمة على يوسف وبراءته ، ومحاولة الحكومة نفيه واغلاق المؤيد ٠

كذلك خصص الباحث فصـلا لحـرية الصحافة فى عهـد لورد كرومر ، والصراع بين كرومر والخديوى عباس ، وتحول المؤيد الى جريدة ناطقة باسم الخديو عباس ، كما تحدث عن تطور توزيع جريدة المؤيد ، وتطور ملكيتها ، وفترات توقفها ٠

وقد اهتم الباحث بدراســة حزب الاصـلاح على المبـادىء الدستورية ، الذى أنشأه الشيخ على يوسف ليكون ناطقا باســم الخديو عباس حلمى ، وتناول تكوينه الطبقى ، ونشاطه السياسى ٠ كما تناول موقف المؤيد من القضايا الوطنية ، وبالأخص موقفها من

الاحتلال البريطانى وسياسته فى مصر ، واعتداءاته ، واعـادة فتح السودان ، وأزمة فاشودة ، واتفاقية السودان ٠

ويشكل هذا الجزء الأول من الدراسة ، الذى ننشره فى هذا الكتاب ٠ أما الجزء الثانى ، الذى ننشره فى كتاب لاحق ، فيتناول فيه المؤلف موقف المؤيد من الاحتلال فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩١٥ خصوصا من الوفاق الودى سنة ١٩٠٤ ، وحادثة طابا سنة ١٩٠٦ ، ثم حادثة دنشواى ، ومد امتياز قناة السويس ، واللورد كتشنر ٠ وكذلك موقفها من الدستور وقضايا الحريات ، ومن قضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصـادى ، خصوصا من الصراع بين سعد زغلول ودنلوب فى وزارة المعارف ، والجامعة الأهلية ، وقضية تحرير المرأة ، وقد أوضح أن المؤيد هى التى نشرت مقالات قاسم أمين عن تحرير المرأة ، ثم انقلب موقفها عندما أصدر كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى عـام ١٩٠١ ، والتزمت حتى عـام ١٩١٥ بالدفـاع عن الحجاب والتحذير من السفور ٠

كذلك عالج المؤلف موقف المؤيد من الاصـلاح الاقتصـادى ، والصناعات الوطنية والتجارة المحلية ، ومن الدعوة الى انشاء بنك وطنى ، كما تحدث عن موقفها من قضايا الفكر القومى ، والجامعـة الاسلامية ، والقومية العربية ، والوطنية المصرية ٠ وانهى المؤلف دراسته بخاتمة ، وقائمة بمصادر الدراسة ومراجعها ٠

ومن ذلك يتضح أن المؤلف خدم دراسته على أوسع نطـاق ، وبذل جهدا كبيرا فى تجميع مادته ، واستطاع أن يلم بكافة أطراف موضوعه ، وألقى ضـوءا ساطعا على تاريخ هـذه الفترة ، وأملى أن يستمتع القارىء بهذه الصفحة من تاريخ مصر ٠

رئيس التحرير

د ٠ عبد العظيم رمضان

تقـديم

تتناول هذه الدراسة فترة من أخصب فترات تاريخ الكفـاح الوطني في مصر من خلال الجريدة التي كانت تنطق بلسان قـوى الحركة الوطنية ، وعلى صفحات هذه الجريدة تشكلت معظم الرؤى والأفكار ، وتبلورت الاتجاهات الثقافية والفكرية التي ساهمت في تحديد مسارات الكفاح الوطني حتى عام ١٩٥٢ .

وهذه الجريدة هي جريدة المؤيد التي أنشأها الشيخ علي يوسف بمساعدة رموز الحركة الوطنية المصرية في عام ١٨٨٩ ، وقد هاجمت هذه الجريدة الاحتلال البريطاني بعنف منذ انشائها حتى عـام ١٩٠٠ ، ثم تحولت تحت تأثير الخديو عباس الى مهادنة للاحتلال ، ويكشف ذلك عن احدى سلبيات تبعية الصحافة للسلطة ، فعندما

تسيطر السلطة على المضمون التحريرى للصحف فانها تنجح فى أغلب الأحيان فى الانحراف بهذه الصحف عن وظيفتها الأساسية فى التعبير عن أهداف الشعب وطموحاته المشروعة فى التحـــرر الســـياسى والاجتماعى والثقافى ٠

ونتيجة لأهمية الدور الذى لعبته هذه الجريدة فى تاريخ مصر، فقد طلب الى الأستاذ الدكتور عبد اللطيف حمزة رحمه الله أن أكلف أحد تلاميذى باعداد رسالة كاملة عنها تتناول بالوصف والتحليـل والتفسير مواقف هذه الصحيفة ، ولقد اخترت تلميذى سليــمان صالح للقيام بهذه المهمة ، وقمت بالاشراف عليه طوال فترة اعداد الرسالة التى استغرقت ثلاث سنوات ، وكان من حسن حظ هــذه الرسالة وصاحبها أن اشترك فى مناقشتها واحد من أهم أســـاتذة الصحافة فى الوطن العربى هو المرحوم الاستاذ الدكتـــور ابراهيم عبده قبل وفاته ٠

ولقد بذل الباحث جهدا كبيرا فى دراسة تاريخ مصر فى فترة تجاوزت ربع قرن ، وقام بتتبع مواقف الصحيفة فى أطوارها المختلفة محللا ومفسرا لهذه المواقف ، وقدم فى النهاية نتاج كل هذا الجهد فى خاتمة هذه الرسالة ٠

خليل صابات

مقدمة

ان دراسة التاريخ هى وسيلتنا لمعرفة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل فالدراسة الحقيقية للماضى لا تكون للهروب ، والتغنى بأمجاد سالفة ولكن لاستخلاص العبرة ولتخطيط المستقبل ، ومن هنا فانه لا بد أن تتضافر جهود الباحثين لدراسة تاريخ مصر على أسس منهجية من كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية •

ولا يمكن دراسة تاريخ مصر بدون دراسة تاريخ صحافتها ، فقد كانت الصحافة ـ منذ بداية ظهور الصحافة الشعبية عام ١٨٦٧ ـ من أهم الادوات التى استخدمتها الحركة الوطنية المصرية فى كفاحها من أجل الاستقلال والدستور والاصلاح الاجتماعى والاقتصادى •

وكانت الصحف المصرية هى النواة التى تكونت حولها الأحزاب السياسية حيث نشأ الحزب الوطنى فى دار جريدة « اللـــواء » ، ونشأ حزب الأمة فى دار « الجريدة » ، كما نشأ حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فى دار جريدة « المؤيد » ، ورأسه صاحبها الشيخ على يوسف .

ونتيجة لأهمية الصحافة فى تلك الفترة ، فقد أطلـــق بعض مؤرخى الصـــحافة المصرية على الفترة الممتدة من بداية الاحتـــلال البريطانى ، وحتى قيام ثورة ١٩١٩ اسم « الطور الصحفى من أطوار الحركة الوطنية » .

وتعتبر جريدة المؤيد احدى أهم الصحف المصرية قبل الحرب العالمية الأولى ، ومع أهميتها الكبيرة فى تاريخ مصر ، فان موقفها من القضايا الوطنية يحتاج الى الدراسة .

فقـــد كانت هـــذه الجريدة لسان حال الحركة الوطنيـــة بكل تياراتها التى تحالفت مع الخديو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد فى مواجهة الاحتلال البريطانى فى الفترة من ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٠ .

لكنها مثلت فى الفترة التالية من ١٩٠٠ وحتى عـــام ١٩١٥ التيار المرتبط بالخديو عباس والذى آثر الكفاح ضـــد انجلتـــرا بتذكيرها بالوعود التى أعلنتها عند احتلالها لمصر ، ومطالبتها بتحقيق هذه الوعود ، فى حين مثل الحزب الوطنى وجريدته « اللواء » التيار الأكثر قدرة على التعبير عن آمـــال الشعب المصرى فى التحـــرر والاستقلال ، والذى اتجه الى تعبئة الشعب للكفاح ضد الاحتلال ، وكان له دور كبير فى التمهيد لثورة ١٩١٩ .

كما أن دراسة هذه الجريدة يمكن أن تـــكشف لنا الجذور التاريخية للازمة الثقافية التى مازلنا نعيشها حتى الآن والتى تتمثل

أهم معالمها فى الاغتراب الحضارى والنفسى ، والانبهار الشديد بالنموذج الغربى المتقدم .

فقد احتضنت جريدة المؤيد خلال الفترة التى مثلت فيها دور اللسان الناطق باسم الحركة الوطنية بكل تياراتها المتحالفة مع الخديو عباس مجموعة كبيرة من المثقفين المصريين ، وهذه التيارات هى التى شكلت عام ١٩٠٧ الأحزاب المصرية الثلاثة الكبرى (الحزب الوطنى وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية وحزب الأمة) .

وتكشف لنا الأطروحات التى قدمتها مجموعة المثقفين المصريين على صحفات جريدة المؤيد أن هذه المجموعة بدلا من أن توجه جهودها لحث الذات الحضارية على المواجهة ، راحت تسعى الى الارتكاز على معطيات الواقع ، واستغلال الاطماع الاستعمارية ، والتعويل الشديد على موقف فرنسا من القضية المصرية ، دون الوعى بأن هذه الأطماع الاستعمارية يمكن حسمها عن طريق منطق الصفقات بين انجلترا وفرنسا .

ولذلك فان هذه الاستراتيجية التى تبنتها جماعة المثقفين المصريين قد تعرضت لضربة شديدة عقب حادث فاشودة عام ١٨٩٨، حيث خرجت فرنسا منهزمة من منطقة فاشودة فى جنوب السودان ، وكانت مجموعة المثقفين المصريين تأمل فى أن تفتح حادثة فاشودة الباب لمفاوضات جديدة يتم عن طريقها تحقيق الجلاء عن مصر .

ولذلك تعرض هذا التحالف للانقسام والتشرذم ، حيث خرجت مجموعة أحمد لطفى السيد ، والتى شكلت فيما بعد حزب الأمة ، وفضلت التعاون مع الاحتلال ، بينما اتجهت مجموعة الشيخ على يوسف ، وانصار الخديو عباس الى المهادنة الكاملة للاحتلال ، وان كانت قد ظلت تحلم بتحقيق الجلاء عن طريق المفاوضات بين انجلترا والدولة العثمانية .

أما مجموعة مصطفى كامل فقد تنبهت في الحقيقة الى ضرورة السعى لحث الذات الحضارية على المواجهة ، وكان ذلك يعبر عن النضج الثقافى لمصطفى كامل ، فقد سعى الى التوجه الى الشعب ، وانشاء المدارس واصدار جريدة اللواء .

ولذلك تسعى هذه الدراسة الى الكشف عن الجذور التاريخية لازمة الانفصام الحضارى التى مازال يعيشها المثقف المصرى حتى الآن ، والتي أدت الى أن يظل سلبيا ، مغتربا ، عاجزا عن التفاعل مع الجماهير أو قيادتها .

والآن لقد آن لنا أن نعيد اكتشاف ذاتنا ، ونسعى لاقامة نموذج حضارى مستقل نحقق من خلاله إستقلالنا السياسى والاقتصادى والاجتماعي والفكرى ، ولا بد أن يتقدم المثقف المصرى ليؤدى دوره فى عملية البناء .

ولكن قبل ذلك لا بد من أن نسيعى الى اكتشاف جذور الازمة .. حتى يمكن تشخيص المرض، واكتشاف وسائل العلاج . واتمنى ان تكون هذه الدراسة قد حققت بعض ما تطمح اليه .

سليمان صالح

الباب الأول

الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد
١٨٨٩ – ١٩١٥

الفصل الأول

الشيخ على يوسف
١٨٦٣ - ١٩١٣

نشأة الشيخ على يوسف :

ولد على يوسف بقرية نائية فى صعيد مصر تسمى «بلصفورة»، وقد توفى أبوه بعد عام واحد من ولادته ولم يترك ميراثا مما اضطر أمه الى الانتقال به الى بلدتها « بنى عدى » التابعة لمركز منفلوط بمحافظة أسيوط حيث قام أخواله بتربيته ٠

ويتضح من ذلك أن على يوسف قد نشأ فى الدرجات السفلى من من السلم الاجتماعى وقد ساهمت هذه النشأة الى حد كبير فى تفكير على يوسف ومواقفه حيث يقول الخديو عباس حلمى : ان على يوسف - وهو من أهل الصعيد - كان يعرف عقلية مواطنيه ومطامحهم ٠

وقد استخدم البعض ظروف هذه النشأة فى تفســـير بعض

مواقف على يوسف اذ يفسر محمد حسين هيكل اعتدال على يوسف ازاء الانجليز بأنه كان من أبناء الفلاحين الذين لم ينسوا حكم الاتراك ومظالمهم ٠

ولكن رغم هذه النشأة التى ذاق فيها على يوسف مرارة الحرمان نجده لا يتخذ مواقف اصلاحية بارزة خاصة فى قضيــــة العدالـــة الاجتماعية ، وربما رجع ذلك الى أن الحركة الوطنية قد ركزت بشكل أساسى على القضية الوطنية الكبرى وهى الاستقلال ، وقد شغلتهـا هذه القضية عن القضايا الأخرى ، كما يرجع ذلك أيضا الى أن على يوسف قد ربط نفسه بسياسة الخديو عباس ، وربما كان هــذا الارتباط عاملا مهما فى اهمال على يوسف لقضية العدالة الاجتماعية، ومعاناة الفلاحين الفقراء الذين نشأ بينهم ٠

ثقافة على يوسف :

بدأ على يوسف فى دراسة العلوم الدينية فى كتاب قريـــة « بنى عدى » على يد الشيخ حسين الهوارى حيث أتم حفظ القرآن الكريم وهو فى سن الثانية عشرة ، وكانت دراسة العلوم الدينية فى تلك الفترة هى خطوة الصعود التقليدية بالنسبة للنابهين من أبنـاء الفلاحين ، وانتقل على يوسف الى القاهرة حوالى عام ١٨٨١ ليلتحق بالأزهر بهدف أن يصبح فقيها أو معلما ــ اذا نجح ــ واذا فشـل يتكسب الرزق بقراءة القرآن على المقابر ٠

وفى الأزهر درس على يوسف العلوم التقليديـــة التى كانت تدرس اذ ذاك وتنقسم الى :

١ ــ العلوم الدينية كعلوم الفقه والتفسير والحديث ٠

٢ ــ علوم اللغة العربية مثل النحو والبلاغة ٠

٣ ــ العلوم العقلية كالمنطق ٠

بالاضافة الى دراسته فى الأزهر حاول على يوسف أن يثقف نفسه بقراءة كتب التاريخ والأدب والشعر ٠

ولكن على يوسف قطع دراسته فى الأزهر دون أن يحصل على شهادة العالمية ويشير الخديو عباس فى مذكراته الى أن على يوسف قد تردد على مدرسة المعلمين ـ لكن ليس هنالك ما يشير الى أنه قد حصل على شهادة من هذه المدرسة ، أو أنه قد أكمل دراسته فيها ٠

وكان هناك نقص واضح فى ثقافة على يوسف هو جهله باللغات الأوروبية ، وربما كان هذا أعظم نقص فى الصحفى الحديث، فان الفن الصحفى هو فن أوربى ، والجهل باللغات الأوربية هو فى حقيقته جهل بهذا الفن ٠

وقد أبدى الخديو عباس أسفه لأن تعليم على يوسف قد باعد به الى حد ما عن الحضارة الغربية وتاريخها ، ولعله بما وهب من ذكاء ، وبغريزته الملهمة فى الحقائق السياسية ، كان قد غدا رجلا آخر ، وكان بوسعه أن يمنح الحركة الوطنية طابعا أكثر مطابقة للواقع والحاضر ٠

ولكن على يوسف استطاع أن يعوض هذا النقص بالوسائل التالية :

١ ـ الاطلاع على البرقيات التى تصل الى المؤيد من وكالات الأنباء الأجنبية بعد ترجمتها وكان يطلع على كل ما يكتبه الأجانب فى المسائل المصرية ٠

٢ ـ الاطلاع على الكتب المترجمة من الفرنسية الى العربية ٠

٣ ـ قوة ذاكرته حيث يشير سليم سركيس الى أن مافاته من جهله باللغات الأجنبية قد عوضه بذكائه ، وذاكرته المدهشة فلو قرأ على يوسف مقالة فى التحكيم الدولى ومضى على قراءتها ١٠

سنوات ثم عرض له أن يكتب فى ذلك الموضوع فانه يستحضر فى ذاكرته جميع ما قرأه مما يتعلق بالموضوع ٠

٤ ـ الاستعانة بمن يجيدون اللغات الأجنبية فى تحرير جريدة المؤيد ، ولم يكن يأبى أن يستمع للنصيحة ممن كانوا يتصلون بالصحف الأجنبية ويقترحون عليه المقترحات ، وممن استعان بهم على يوسف فى تحرير « المؤيد » أحمد لطفى السيد ، وسيد كامل ، وسليم سركيس ٠

ويشير ابراهيم عبده الى مصدر مهم من مصادر ثقافة على يوسف هو أنه كان تلميذا للشيخ جمال الدين الافغانى ، وأنه قد آمن بمبادئه واتجاهاته ٠

ولكن على يوسف قد وصل الى القاهرة عام ١٨٨١ فى حين نفى جمال الدين الأفغانى من مصر عام ١٨٧٩ ، وبالتالى لم يدرك على يوسف الفترة التى قضاها الأفغانى فى مصر ، ولم يتتلمذ على يديه ٠

وربما يكون مصدر هذا الخطأ هو أن على يوسف قد عمل محررا بجريدة مرآة الشرق ثم رئيسا لتحريرها ، وكانت هذه الجريدة التى أصدرها سليم بك عنحورى عام ١٨٧٩ احدى الصحف المهمة التى روجت لمبادىء الشيخ جمال الدين الأفغانى فى مصر ٠

ولكن على يوسف قد عمل بهذه الجريدة وتولى تحريرها فى عام ١٨٨٤ بعد تخلى سعيد البستانى عن تحريرها ، وربما يكون على يوسف قد اطلع على مبادىء الافغانى من خلال تلاميذه الذين عمل معهم فى جريدة مرآة الشرق ولكنه لم يدرك الأفغانى نفسه ٠

على يوسف والصحافة :

بدأ على يوسف خلال دراسته بالأزهر يتجه الى نظم الشعر حيث استطاع نشر ديوان كامل فى عام ١٨٨٥ بعنوان « نسمات

السحر » ، وفى هذا الديوان عالج على يوسف أغراض الشعر العربى التقليدية كالمدح والرثاء والغزل ٠٠ الخ ٠ ولكن يبدو أن على يوسف لم يحقق نجاحا فى مجال الشعر بدليل أنه قد هجر الشعر بلا رجعة بعد صدور ديوانه الأول ، ثم اتجه الى الصحافة حيث أخذ يرسل مقالاته الى الصحف ، ثم ساعد أحمد فارس الشدياق فى تحريـــر جريدة القاهرة ، وعمل بعد ذلك محررا بجريدة مرآة الشرق ، وقد وصل على يوسف الى رئاسة تحرير الصحيفة بعدعام ١٨٨٤ ، ولكن صدر قرار بتعطيل هذه الجريدة نهائيا فى ٢٥ مارس ١٨٨٦ ٠

فكر على يوسف بعد ذلك فى انشاء جريدة أدبية ، وقد واجه فى سبيل ذلك الكثير من الصعوبات هى :

١ ــ ضرورة الحصول على رخصة باصدار الجريدة الجديدة حيث يقول : انه قضى نصف عام يطرق باب قلم المطبوعات للحصول على هذه الرخصة ٠

٢ ــ عدم وجود رأس المال الذى يستطيع به اصدار الجريـدة الجديدة ولكنه تمكن بمعاونة الشيخ أحمد ماضى زميله فى الأزهر من اصدار جريدة « الآداب » عام ١٨٨٧ ، ولم يمض على اصدار هــذه الجريدة الأدبية الصغيرة عامان حتى أخذت حظها من الانتشار ، وقد عرف الوطنيون الشيخ على يوسف من خلال هذه الجريدة وجـــاء اصداره لجريدة المؤيدة عام ١٨٨٩ ــ بمعاونة رجال الحركة الوطنية ــ أهم خطوة فى حياته ، الأمر الذى دفع جريدة الجريدةعام ١٩٠٧ الى أن تقول : ان الوطنيين بمعاونتهم له على اصدار المؤيد قد منحوه ينبوعا للثروة والجاه ٠

وقد أثبت على يوسف كفاءته كمخبر صحفى فقـــد استطــاع التغلب على الحظر الذى فرضته الحكومة المصرية الملتزمة بنصائح لورد كرومر على الأخبار وخاصة بالنسبة لجريدة المؤيد من خلال اقامة

علاقات مع موظفى الدواوين ، والحصول منهم على الأخبار بعد خروجهم من هذه الدواوين ، وقد استطاع على يوسف تحقيق انتصارات صحفية والانفراد بنشر أخبار كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة للشعب المصرى ، وكان أهم هذه الانتصارات نشر التلغراف السرى الذى أرسله كتشنر سردار الجيش البريطانى الى وزير الحربية .

وقد اتضح من خلال هذه القضية التزام على يوسف بمبدأ من أهم مبادىء الصحافة الحديثة وهو حق الصحفى فى الاحتفاظ بسرية مصادر أخباره ، وعدم الكشف عن أسماء هذه المصادر وهو ما يعرف بسر المهنة ، وقد أصبح هذا المبدأ من أهم المواد التى تتضمنها مواثيق الشرف الصحفى فى كل دول العالم .

وقد أدرك على يوسف أن الاعلام هو أهم وظائف الصحيفة اليومية ، وأن الجريدة التى لا تقوم بوظيفتها فى اعلام الرأى العام بالحقائق تتخلى عن وظيفتها الأساسية وبالتالى تتعرض لخطر انصراف القراء عنها .

وقد واجه على يوسف منافسة شديدة فى مجال التغطية الخبرية خاصة من جانب جريدة المقطم التى اختصها كرومر بالأخبار لكى تحقق الرواج والانتشار والنجاح ورغم ذلك فان المقطم بكل ما كان يعرضه من تفاصيل وكل ما ينفرد بنشره من أنباء لم يكن فى الحقيقة يقدم كل ما يتوافر لديه من أخبار فقد كان يحرص على أن يحجب مالا تريد السلطات البريطانية نشره ، ولا ينشر ما قد يسىء الى الاحتلال ورجاله ، الأمر الذى منح على يوسف فرصة كبيرة للانفراد بنشر الاخبار التى تسىء لرجال الاحتلال مما جعل على يوسف يقول : ان للمقطم فضل فى وجود المؤيد واشهاره مثله فى هذا مثل المبارز المغلوب فى اظهار فضل غالبه .

ونتيجة ما اشتهر به على يوسف من قدرة على استقاء الأنباء فقد اعتبر الوطنيون أن عدم نشره لأنباء اتفاقية السودان فى يناير

١٨٩٩ قبل توقيعها فتورا منه فى محاربة الاحتلال مما دفعهم لانشاء جريدة اللواء ٠

وقد قام على يوسف أيضا بدور المراسل المتجول لجريدة المؤيد خاصة أثناء زيارات الخديو عباس لتركيا وأوروبا وقد أثبت فى هذا المجال قدرة كبيرة ، حيث رافق الخديو عباس فى أول زيارة له الى تركيا وقام بامداد المؤيد بوصف تفصيلى لهذه الرحلة فى ١٢ رسالة قام بجمعها بعد ذلك فى كتاب بعنوان « أيام الجناب الخديو المعظم فى دار السعادة » ويلاحظ على هذه الرسائل أنها اتخذت شكل المقال ولم يفصل على يوسف بين الخبر والتعليق ، وربما يرجع ذلك الى رغبته فى توظيف هذه الاخبار لخدمة أغراض سياسية من خلال عرضها والتعليق عليها فى الوقت نفسه دون أى فصل بين الخبر والتعليق ، وهو أسلوب دعائى وليس أسلوبا صحفيا ، فنجده يقول :

لقد لبث مولانا الخديو المعظم فى حضرة جلالة متبوعه الأعظم نحو ساعة من الزمن كان فيها موضوع التعطفات التى تجل عن وصف الواصف حتى شافهه حفظه الله بقوله (أنت عندى بمنزلة عضو عزيز من أعضاء عائلتى الملوكية فاعتبر نفسك على هذا المثال) فحسب الأمة المصرية فخارا واعجابا بأميرها المعظم أن يكون لدى جلالة الخليفة الأعظم بهذه المنزلة السامية والمكانة العالية ٠

ان رغبة على يوسف فى مدح الخديو عباس والدفاع عنه جعلته يتناسى قاعدة من أهم قواعد التحرير الصحفى وهى الفصل بين الخبر والتعليق ، وضرورة أن يقوم المحرر بكتابة الخبر بموضوعية ودون تدخل منه أو اقحام رأيه فى الخبر ٠

ويعتبر عبد اللطيف حمزة أن الرسالة الأولى من سلسلة هذه الرسائل والتى وصف فيها على يوسف البحر المتوسط ، وتحدث

فيها عن أهميته السياسية والتجارية ، وأهمية الموقع التجارى لمصر دليلا على غلبة الصحافة على مزاج على يوسف ، وابتعاده عن الأسلوب الأدبى الى الأسلوب الصحفى ولا شك أن لعلى يوسف دورا مهما فى تطوير المقال الصحفى فى هذه الفترة ومن خلال دراسة خصائص أسلوب على يوسف يمكن أن نتعرف على ملامح هذا التطور •

أولا : لغة المقال الصحفى عند على يوسف :

١ ـ سهولة الألفاظ : فقد أدرك على يوسف أنه يكتب فى جريدة يومية يخاطب من خلالها الرجل العادى ، وبالتالى يجب ترك الألفاظ الغريبة وغير المألوفة فى اللغة والكلمات غير المتداولة ، وكان هذا تطورا كبيرا فى لغة الكتابة الصحفية ، وهو أيضا ضرورة فرضها العصر ، وظروف الحركة الوطنية فى تلك الفترة بهدف مجابهة الدعاية الاستعمارية ، والأساليب المستحدثة التى استخدمتها صحافة الانجليز فى مصر سواء صحافتها الناطقة بالعربية كالمقطم أو الناطقة بالانجليزية مثل The Egyptian Gazette

٢ ـ البعد عن الأساليب البلاغية القديمة :

وكان هذا تطورا مهما آخر فى لغة الكتابة الصحفية جعلت بعض الباحثين يعتبرون أن على يوسف هو بداية مدرسة التجديد فى الصحافة المصرية ، والتى نقلت أسلوب الكتابة من قيود الماضى ، التى التزمت بها صحافة مصر منذ نشأتها حين كان النثر العربى يميل الى السجع وغيره من ألوان البديع التى فتن بها أدباء اللغة العربية منذ القرن الرابع الهجرى ، ولم تستطع الصحافة المصرية التخلص من هذه الأساليب الا على يد مدرسة التجديد فى الصحافة المصرية •

وكانت تلك أيضا ضرورة فرضتها ظروف الحركة الوطنية ،

فليس من المتصور أن تظل لغة الصحافة الوطنية مثقلة بقيود البلاغة العربية ، وأساليبها القديمة ، وهى تواجــه الاستعمار الانجليزى وتتصدى له ·

ان تحرر أسلوب على يوسف من الزخرفة اللفظية والمحسنات البديعية لم يأت فجأة ، ولا يمكن القول بأن على يوسف لم يكن يهتم بالزخرفة اللفظية منذ البداية ، ولكن أسلوب على يوسف قد اكتسب هذه الميزة بعد اصداره لجريدة المؤيد ، وادراكه لطبيعة الجريــدة اليومية ، وطبيعة جمهورها ، وحتى فى السنوات الأولى لجريــدة المؤيد ، كان أسلوب على يوسف يميل فى بعض الأحيان الى السجع والزخرفة اللفظية ، ففى مقالة فى العدد الأول لجريدة المؤيد نجده يقول :

« علمنا الدهر بمطالعة الاخبار ، ووعظنا بغــرائب الآثار ، ودربنا بالانذار والاعتبار ، وجلا عن قلوبنا ظلمات الجهل ، فأبان لنا أن أعمال السلف مدرسة الخلف ، نتلقى فيها أن خدمة الاوطان من أوجب الواجبات وألزم الفرائض من أضاعها قضت عليه شريعة الطبيعة بالحرمان الأبدى والشقاء الدائم · فما قصدنا من نشر المؤيد الا تأدية ذلك الغرض عن طهارة طوية ، واخلاص نية ، وانما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى ، ولكل عامل وجهة يقصدها ، عليها يكون الجزاء ، وليس فى عمل العاملين ، وجد المجدين أبر ، ولا أفضل من نصيحة مستنصح ، وارشاد مسترشد ، ومادام الكل فى حاجة الى التعاون والمشاركة فلا غنى لهم عن تبادل الأفكار ، ومعرفة الاخبار ، مما يدعو اليه صلاح شأنهم ، وقوام معيشتهم ·

وفى هذا المقال نجد اهتماما كبيرا بالسجــع والزخرفــة اللفظية ، وبمقارنة هذا المقال باحدى المقالات التى كتبها على يوسف عام ١٩٠٦ بعنوان « فى قصر الدوبارة بعد يوم الأربعاء » نجــده يقول :

« لا يمكن التوفيق بين استمالة قلوب المصريين وبين وجود المحكمة المخصوصة التى هى عبارة عن انذار دائم لهم بأن الجندى الانجليزى مقدس ولو كان معتديا · وأن الدفاع فى وجهه عن النفس والتوت من أكبر الجرائم التى يعاقب عليها بالجلد والشنق والتمثيل الفظيع » ·

وبالمقارنة نجد أن أسلوب على يوسف قد تحرر تماما من قيود البلاغة العربية القديمة ، وجرد أسلوبه من كثير من التكلف البغيض الى نفوس القراء ·

٣ ـ استخدام الأساليب العصرية والعبارات المتداولة فى الكتابة :

ان تخلى على يوسف عن قيود البلاغة العربية القديمة قد استتبعه تطور آخر هو استخدام الأساليب العصرية فى الكتابة ، وقد لاحظ تيجنور أن مقالات على يوسف قد اشتملت على تحديد للكثير من المصطلحات التى أصبحت ذات أهمية كبيرة فى الحياة الفكرية للمجتمع المصرى مثل الحكومة ـ الأمة ـ المحكوم ـ الوطن ـ واجبات المواطن ·

ثانيا : مضمون المقال الصحفى عند على يوسف :

يتميز مضمون المقال الصحفى عند على يوسف بالخصائص التالية :

١ ـ استخدام الأسلوب المنطقى فى الاقناع :

وقد اكتسب أسلوب على يوسف هذه الميزة من خلال دوره فى الحركة الوطنية ودفاعه عن حقوق مصر فى مواجهة الاستعمار البريطانى ، ولذلك فقد اتجه الى المناقشة العقلية لحجج الاستعمار البريطانى ومؤيديه والبعد عن استخدام أسلوب الاستمالات

العاطفية ، مما جعل البعض يطلق على هذا الأسلوب الأسلوب السياسى فى حين اعتبر أسلوب مصطفى كامل أسلوبا حماسيا وأن أسلوب مصطفى كامل أقرب الى الخطابة منه الى الصحافة . وقد أشار الخديو عباس حلمى الى ذلك بقوله ان على يوسف قد لفت اليه الأنظار ان لم يكن باتساع أفقه الفكرى فبحماسته فى المناقشة ، وبموهبة مجادل حقيقية ، وبقدرته المشهودة على هضم المسائل .

وقد كانت الحركة الوطنية بحاجة الى مثل هذا الأسلوب للرد على الحجج الاستعمارية ، حيث لاحظ عبد العزيز شرف أن التقارير التى كان يكتبها اللورد كرومر أو السير جورست أو لورد كتشنر كانت مكتوبة بطريقة لم يألفها المصريون ، وقد كان الهدف من هذه التقارير السنوية اقناع المصريين بضرورة بقاء الاحتلال ، وكان وراء كل كلمة من كلمات التقرير معان سياسية وأغراض استعمارية لم تخف على كتابنا المصريين فشرعوا يهيئون أنفسهم للرد عليها ، وأخذوا يحاكون الانجليز أنفسهم فى الكتابة على هذه الطريقة . ان الفرق بين أسلوبى على يوسف ومصطفى كامل يعود الى مدى ايمان كل منهما بالجماهير وقدرتها على التغيير ، ولذلك استخدم الأول الأسلوب المنطقى للرد على حجج الاستعمار البريطانى فى حين اتجه الثانى الى مخاطبة الجماهير مباشرة وتعبئتها فى مواجهة الاستعمار البريطانى .

وقد كانت الحركة الوطنية فى حاجة الى كلا الجهدين ، فاذا كان اللواء يثير الجماهير ، ويهيج الشعب ، ويبعث الحقد فى النفوس ، ويوقظ الكراهية فى القلوب ، فان المؤيد ينير الطريق ، ويناقش المسائل فى هدوء ، ويعلق على الحوادث تعليقا حكيما دقيقا ، وينتقد ولاة الأمور فى الصميم .

ويتميز هذا الأسلوب بما يلى :

(أ) الرد على الحجج التى يثيرها الخصوم السياسيون بعد عرضها وتفنيدها .

(ب) صياغة أجزاء من المقال على شكل مقدمات ونتائج .

(ج) التمهيد للنتائج بمسلمات لا تقبل الشك .

(د) استخدام أسلوب الاستفهام الاستنكارى .

(هـ) اعتماد الكاتب على الواقع المحسوس يشتق منه الدليل على صحة رأيه فى مسألة ما .

٢ ـ استخدام أجزاء من التاريخ العربى والاسلامى والمصرى خلال مقالاته :

حيث يقول الخديو عباس : ان على يوسف قد أفلح فى بعث الاحساس فى قلوب مواطنيه بشخصيتهم القومية ، لفرط ما استمع الى الحديث عن علاقات مصر ، وعن ماضيها ، وحقوقها ، ولفرط ما ناقش معاونيه فى السياسة العامة وعلاقتها بالموقف الراهن، كما كان استحضاره للعصور الغابرة التى كان حسن الالمام بها يتيح له ـ اذ يوقظ الذكريات المجيدة ـ أن يبعث فى نفوس قرائه الايمان بالمستقبل ، وقد كان على يوسف بارعا فى استخدام الرباط الطبيعى القوى الذى يربط بين المصريين منذ عهد بعيد ، وفى تأسيس وطنيته على أساس من تلك العاطفة العميقة الجذور .

وذلك يعنى أن استشهاد على يوسف بأحداث من التاريخ العربى والاسلامى والمصرى كان يهدف الى بعث الاحساس بالروح القومية فمصر تطلب لنفسها حكومة دستورية « لأن الشورى من قواعد أحكام الشريعة الاسلامية فى ادارة شئون الأمة ، تلك الشورى

التى وجدت فى الاسلام قبل أن توجد فى انجلترا الدستورية المنظمة ، وناهيك بنظام لا يعين فيه الخليفة الا بالبيعة العامة ، اذن فمصر تطلب فى سنة ١٣٢٤ هـ ما وضع أساسه الاسلام قبل وجود التاريخ الهجرى فى حساب العالم ، ومصر أهل للدستور لأنها منحته قبل الاحتلال » ٠

٣ ـ وضوح المعانى :

وقد تكون تلك نتيجة طبيعية لاهمال على يوسف للزخرفة اللفظية ، والعبارات الأنيقة التى لا تؤدى الغرض المطلوب ، ويتضح من خلال مقالات على يوسف حرصه على وصول المعنى المقصود مباشرة الى عقول القراء ٠

٤ ـ ترابط الأفكار :

ومن أهم خصائص المقال الصحفى عند على يوسف الحرص على الربط بين الأفكار التى يتضمنها المقال ، وعدم الانتقال مباشرة من فكرة الى أخرى دون تمهيد لذلك ٠

الخطابة السياسية عند على يوسف :

كانت الخطابة فى تلك الفترة من أهم أدوات النضال السياسى وقد مارس على يوسف الخطابة السياسية رغم أنه لم يكن يتمتع بالصفات المطلوبة لممارسة الخطابة السياسية ٠ وكان ذلك من أهم أسباب زهد الرجل فى تنعيم الكلام ، أو فى التقسيم الموسيقى للعبارات ، ولو أن الشيخ كان من فرسان الخطابة ، أو عشاق المحاضرة لأثر ذلك فى أسلوبه هذا النوع من التأثير الذى نراه فى الخطباء والمحاضرين ٠

ورغم عدم وجود قدرات خطابية لديه نجده قد مارس الخطابة فى الكثير من المناسبات التى تنقسم الى :

١ ـ المناسبات الدينية : كاحتفال الحزب بذكرى هجرة الرسول أو ميلاده ٠

٢ ـ المناسبات الخاصة بشخص الخديو : كالاحتفال بعيد جلوسه أو توديعه عند سفره ، أو استقباله عند عودته من السفر ٠

٣ ـ المناسبات السياسية : كتلك التى يتحدث فيها أمام الجمعية العمومية لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، أو بمناسبة ابداء الحزب رأيه فى أمر وطنى عام كما حدث عند نظر مشروع مد امتياز قناة السويس ٠

ويضع عبد الصبور مرزوق أربع ملاحظات على الخطابة عند على يوسف وهى :

١ ـ ان الفكر السياسى كان هو المسيطر على جميع الخطب التى ألقاها على يوسف ، والموجه لكل ما فيها حتى ما كان يقال منها فى مناسبات غير سياسية كالمناسبات الدينية الخالصة ففى احتفال الحزب بذكرى الهجرة النبوية عام ١٩١٠ تحدث على يوسف عن الوطنية عند المسلمين حديثا يتفق وأمانيه فى بعث الأمة الاسلامية الكبرى التى ترتفع بالوطن فوق حدود التقسيم الجغرافى الى ذلك الرباط المقدس الذى يجمع بين كل المؤمنين بفكرة واحدة تستيقظ بها مشاعر الوحدة والترابط ٠

٢ ـ ان الشيخ على يوسف حينما كان يتحدث فى الشئون العامة أو الشئون السياسية التى لا تتصل بشخص الخديو أو بمركزه ، كان يطلق لذهنه عنان الأخذ والرد ، والتحليل والتعليل والدقة فى المؤاخذة والحساب ، وتقرير ما ينبغى أن تكون عليه الأمور ، أما اذا مس الحديث شخص الخديو أو مركزه رأيناه يصطنع

منهج رجل الدعاية الذى لا تعنيه الحقيقة اذا كان فى اذاعة الأوهام والخرافات ما يزكى شخص ممدوحه ويشرفه ٠

٣ ـ عناية على يوسف بدراسة موضوعات خطبه ، محاولا الاحاطة الشاملة بكل ما يتصل بها ٠

٤ ـ ان على يوسف على الرغم من صلته المعروفة بالخديو ، فانه كان يجيد الانتصار للقضايا العامة على نحو ليس فيه أدنى تفريط فى حق من حقوق الشعب ٠

كما حدد عبد الصبور مرزوق ثلاثة خصائص تتميز بها خطب الشيخ على يوسف وهى :

١ ـ التشكيك فى سلامة موقف الخصوم السياسيين ، واستخدامه لعبارات معينة لالقاء ظلال الشك على موقف من المواقف حيث يقول فى خطبته التى عرض فيها موقف حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية من مشروع مد امتياز قناة السويس : ولكننا ـ على غير ارادة منا أصبحنا أمام مخابرات سريعة بين حكومتنا وبين شركة القناة ٠

٢ ـ التمهيد للنتائج بمسلمات لا تقبل الشك ٠

٣ ـ استخدام الاقتباس والاستشهاد ورسم الصور الأدبية ٠

علاقة على يوسف بالخديو عباس

كان تولى عباس عرش مصر بعد وفاة والده توفيق عام ١٨٩٢ بداية مرحلة هامة فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية أصبح فيها القصر لفترة من الزمن المركز الرئيسى للوطنية المصرية ٠

وقد وجد عباس أن الانجليز قد سيطروا على جميع الوزارات والمصالح الحكومية ووجهوا الحكومة المصرية من خلال مبدأ النصائح الانجليزية الالزامية وبالتالى فانه لم يكن له فى الواقع أى سلطات ، بل تركزت السلطة فى يد المعتمد البريطانى لورد كرومر ٠

كما شعر الخديو عباس أنه قد تولى الحكم بحق الوراثة وبفرمان من الباب العالى ، وأنه لايدين للانجليز بشىء على الاطلاق ، وقد تملكته ـ كما يقول ـ فكرة انقاذ الوطن من غاصبيه ٠

وبالتالى فقد سعى الخديو عباس الى الالتحام بالحركة الوطنية الممثلة فى ذلك الوقت فى صالون لطيف سليم والذى ضم مصطفى كامل وعلى يوسف ٠

وقد بدأت العلاقة بين الخديو وعلى يوسف منذ تولى الخديو الجديد العرش حيث أدرك الخديو احتياجه الى صحيفة قادرة على أن تنير الشعب وتقوده شيئا فشيئا الى ادراك أكثر وضوحا للوطن ولواجبات المواطن ، أو بمعنى أدق كان الخديو يحتاج الى جريدة تدافع عنه فى صراعه من أجل السلطة مع لورد كرومر ٠

وكان على يوسف صاحب جريدة استطاعت أن تثبت وجودها كجريدة وطنية ، وقد استقبل الخديو الجديد معلنا أن الجميع يد واحدة فى تأييد مركز الخديو ، وأن القاعدة التى تكون أساسا لحكومة مولانا الخديو عباس عند رعيته هى المحبة وصدق الاخلاص وتمام الطاعة ، وهذه الحيثيات ينبغى أن يقدر لها قدرها ذوو الشأن من الأوربيين ، وفى الوقت نفسه كان على يوسف يحتاج هو الآخر الى الاستناد على قوة الخديو لكى يحمى المؤيد من عسف الانجليز كما جاءت وفاة الخديو توفيق الذى كان على وشك اغلاق المؤيد لأنه كان يعتبرها لسان حال جماعة وطنية سرية تعمل لخلعه ، وتولى ابنه عباس فرصة لاقامة علاقات ودية مع القصر .

اذن كان كلا الرجلين فى حاجة الى الآخر ، كان عباس يحتاج الى جريدة تدافع عنه فى حين يحتاج على يوسف الى الحماية والمال ..

وفى الوقت نفسه أيضا بدأت العلاقة بين الخديو ومصطفى كامل الذى ساعده على اتمام دراسته فى أوروبا ، وكان يدفع له راتبا شهريا قدره خمسة وعشرون جنيها ، ثم مازال يزيده حتى بلغ مائة جنيه فى الشهر .

وقد سعى الخديو عباس الى تكوين اتحاد بين القوى الوطنية المعادية للاحتلال ليستطيع أن يواجه به لورد كرومر الذى كان يجرد الخديو من كل سلطان .

وقد رأت بعض عناصر الحركة الوطنية فى الخديو وسيلة هامة لمحاربة الاحتلال ، كما رأى الذين شاهدوا أحداث الثورة العرابية مثل على يوسف أن هذه فرصة لتجنب تكرار ماحدث أثناء الثورة العرابية حيث استغلت انجلترا الخديو فى ضرب الثورة

العرابية واحتلال مصر ، وبالتالى فان ضم الخديو عباس الى الحركة الوطنيـة يعتبر كسبا كبيرا لهـذه الحركة ، ولقد كان على يوسف أكبر كتاب الصحافة الناطقين بلسان هذا الائتلاف .

وفى الوقت نفسه أيضا بدأت علاقة قوية بين على يوسف ومصطفى كامل وكانت العلاقة بين الاثنين قد بدأت عندما التقيا فى صالون على مبارك فى أوائل عام ١٨٩٠ ، وكان مصطفى كامل فى هذا الوقت تلميذا بالمدرسة الثانوية وقد نمت العلاقة بينهما فى اطار هذا التحالف حتى أصبحا صديقين حميمين .

وفى الوقت الذى تولى فيه مصطفى كامل الدعاية للقضـية الوطنية فى أوروبا بهدف كسب تأييد الرأى العام الأوربى وكسب مساعدة أوروبا بعامة وفرنسا بخاصـة للقضية الوطنية ، كان على يوسف يتولى مسئولية كسب التأييد المحلى للقضية عن طريق صفحات الجريدة .

لكن التـاريخ أثبت أن مصطفى كامل كان يقيـم علاقاته بما يمكن أن تؤديه هذه العلاقات للقضية الوطنية .

ومن ناحية أخرى فقد بدأ الحسد يملأ نفس على يوسف نحو مصطفى كامل بعد أن نجح فى الفوز بشعبية كبيرة لفصاحته .

لكن الخديو عباس يشير فى مذاكراته الى أن مصطفى كامل هو الذى ظل مبتعدا بنفسـه ، وبارادته عن جميع أولئك الذين يكافحون حول الراية نفسها ولنفس القضية ، وكنت قد حلمت بتقرب بين الشيخ على يوسف ومصطفى كامل ، ولكنى لم أستطع مطلقا أن أحقق هذا الأمل ، اذ كان يفرق بين هذين الرجلين نوع من الكبرياء المبـالغ فيه ، ولقد كان بوسعهما أن يتفاهما دون أن يتحابا ، وكان لهما من المزايا والفضائل ما يكفى لكى يظفر كل

منهما من صاحبه بالتقدير ، ولقد كان مع مصطفى كامل الشباب والطلبة والمستقبل ، على حين كان الشيخ على يوسف يتمتع بالنفوذ على أصحاب المراكز الاجتماعية الهامة ٠٠ لو أنهما تضامنا ! ٠٠ أى شىء كنا نعجز عن تحقيقه لو أننا وضعنا حماسة أحدهما فى خدمة تجربة الآخر ٠

ويضيف الخديو عباس : ان جدارة زميله على يوسف — لو أنه كان قد عرفه — ماكانت لتقلل من شأنه ، وإما يجدر أن يشتجر الناس على المجد ، عندما يخشى أن يكون الوطن نفسه فدية المعركة ، وكان مصطفى كامل قد حصل على معظم ماتمنى من رضاء عن ذلك النجاح العجيب لرسالته الوطنية ، ومامن ريب فى أنه قد ثمل بعض الثمول بنجاحه ، ولو أن ذلك الثمول كان قد اتحد بحكمة الشيخ على يوسف الشرقية ، لكان ذلك قد خدم قضية البلاد فوق ماخدماها متفرقين ٠

ويبدو أن الخلافات بين على يوسف ومصطفى كامل قد بدأت تطفو على السطح اثر عودة على يوسف من تركيا ١٨٩٨ وكان مصطفى كامل يتولى الاشراف على جريدة المؤيد خلال غيابه ٠

ورغم أن مصطفى كامل لم يكن قد انفصل عن الخديو عباس بشكل معلن الا بعد عام ١٩٠٤ الأمر الذى جعل الخديو يقول فى مذكراته كنت أمسك بيدى محركات عنصرى الوطنية المتفرقين المتنافرين : الحزب المحافظ ، حزب أعيان البلاد الذى يأتمر بأمر الشيخ على يوسف ، وحزب الشباب المتطرف بزعامة مصطفى كامل، وكان معنى الوطن عند كل من هاتين الجماعتين مختلفا عن الآخر ، فهما لايستطيعان تحقيقه فى صورة موحدة ، ولا فى لحظة واحدة ٠٠٠ وقد أدركت بعد قليل استحالة ضم الفريقين ، وصار لزاما على

ان اسعى عند كل منهما سعيا خاصــــا به ، وكان هذا هو ماجعل البعض يقول : انى كنت ألعب لعبة مزدوجة ٠

ولكنى على العكس من ذلك كنت أبغى أن أتجنب ـ ما وسعنى ذلك ـ ترك هاتين القوتين المتنافستين احداهما ازاء الأخرى ، وأن أحد من الانشقاقات فى كل منهما ، مستدركا ما عساه أن يحدث من اختلال ، وكنت أحرص قبل كل شىء على أن لاتبدو منى بادرة تفضيل قد تثير غيرة تجعل أحد الحزبين ينهض لعداء الآخــــر ، وكان تفضـــيلى مع المعتدلين ، ولكنى كنت أفهـــم المتطرفين ، ولم أســـــتخدم لنفسى لا هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكن هؤلاء وهؤلاء كانوا يرفضون مبدأ الاحتلال الانجليزى غير المحدد بأجل فكنت من صميم قلبى مع هؤلاء ٠

ومن الواضح أن الخديو عباس يقصد بذلك الفترة من ١٨٩٨ حتى عــام ١٩٠٤ اذ قبل عــام ١٨٩٨ كان هنــاك تعــاون تام بين مصطفى كامل وعلى يوسف ، فى حين حدث فى سبتمبر ١٩٠٤ انفصال كامل بين مصطفى كامل والخديو حيث أعلن الأول انفصاله عن الخديو فى رسالة نشرها فى الأهرام واللواء وكان السبب الذى أعلنه هو خشيته من أن استمرار اتصال الخديو بالوطنيين قد يتيح لكرومر فرصة جديدة لحرمانه من من حقوقه فى الوقت الذى كانت علاقتــه بالبريطانيين آخذة فى التحسن ، ثم وجـــه ضربة عنيفة للشيخ على يوسف ، بتحذير الخديــو من المفسدين الذين ربطوا أنفسهم بالقصر ٠

وكان قد سبق ارسال هذا الخطاب توجيه مصطفى كامل اللوم لعباس خلال لقائهما فى ديفون على تدخله فى قضية زواج الشيخ على يوسف ٠

أما على يوسف فقد أخذ يوطد علاقته بالخديو حتى أصبح جليسا للخديو وأحد نصحائه ووسطائه فى قضاء مصالحه كما هو الحال فى تجارة الخديو بالرتب والألقاب (ومن هؤلاء الوسطاء أيضا ابراهيم المويلحى وأمير الشعراء أحمد شوقى) حتى لقد كان هؤلاء يتنافسون جميعا فيما بينهم على القيام بهذه المهمة ٠

وكانت تجـــارة الرتب والألقاب هى احدى الوسائل التى استخدمها عباس لكى يحصل منها على المال اللازم للانفاق منه على الحركة الوطنية ، وكان على يوسف أحد الذين اســـتخدمهم فى هذه التجارة ٠

وقد سار على يوسف مع الخديو عباس الى نهاية الشوط ، الأمر الذى دعا البعض الى القول بأن على يوسف كان يحـــارب الاحتلال تمشيا مع سياسة الخديو ، وعندما غير الخديو سياسته مع الانجليز ، ومال الى مهادنتهم (بعد حادث فشودة عام ١٨٩٨) سار على يوسف معه ، وكف عن مهاجمة الاحتلال ٠

ولقد اضطر الخديو بعد حادث فشودة الى مهادنة الاحتلال فكما يقول فى مذكراته كان فشل الجهود الفرنســية فى حادث فشودة أليما على نفسى ، ذلك أنى كنت قد شاركت فيها ، وكنت أتتبع تقدمها فى الخفاء بقلق عظيم ، كما كنت أول من عرف نبأ وصول مارشان الى فشودة ، وقد أظهر هذا الحادث الى أى مدى لم يكن اسم الخديو غير راية منشــورة أمام أعين العــالم لتغطية مناورات الانجليز ، ويضيف الخديو لم يعد من حقى أن أتشبث بأى وهم ٠٠ لقد بقيت وحيدا أمام احتلال لا رقيب عليه ، وطموح لا حد له ، ولم يعد أمامى الا أن أبحث عن وســيلة لابلاغ صــوت مصر الى الحكومة البريطانية ، وأن أحتفظ بعيون لى داخل البرلمان

الانجليزى حتى أتمكن من أن أدفع بعض أعضائه الى التدخل كلما عرضت للبحث مسألة جوهرية لبلادى ٠

وانعكس موقف الخديو عباس على على يوسف أيضا فقد اتجه هو الآخر الى انتهاج سياسة المهادنة ، وفى نفس الوقت اتجه الخديو الى تكوين جماعة فى لندن مهمتها شد أزره فى صراعه مع لورد كرومر برئاسة بنجامان موزلى ٠

وكان موزلى ـ كما يصفه محمد فريد ـ من شركاء الشيخ على يوسف فى الأمور السياسية وفى أمور النصب ، وتوصل الى أن صار رسول الخديو لدى بعض كبار الانجليز بلوندرة ، وكان يأخذ منه مبالغ جسيمة لهذا الغرض ٠

ويبدو أن موزلى هو الذى جذب على يوسف الى سياسة المهادنة مع الاحتلال ، حيث يعترف على يوسف بذلك فى الخطبة التى ألقاها فى الحفل الذى أقامه موزلى لتكريمه أثناء زيارته للندن عام ١٩٠٣ حيث يقول : هذا والى نحو خمس سنوات مضت لم يكن يخطر ببالى أن أجد نفسى فى لندرة يوما من الأيام لأننى كنت أرى فى الانجليز مثلما يرون فى ، أرى فيهم أعداء لى كما يروننى العدو الألد لهم ، بل الشخص المتعصب كما كانوا يصفوننى وكنت اذا انتقدت فى جريدتى عملا من أعمالهم أو أعمال رجال الحكومة المصريين ضربوا بانتقادى عرض الحائط مهما كان حقا حتى وجد منهم شىء من الاضطهاد لى ظاهر لكل انسان ، الى أن وجد بالصدفة من عرفنى منهم وعرفته أمثال حضرة المستر موزلى وفهمت من أعمالهم بقدر مافهموا من مقاصدى ، فحل محل ذلك الجفاء شىء من حسن التفاهم ، وصرت اذا خفيت عنى حكمة عمل من أعمالهم فى مصالح الحكومة المصرية أسأل عنها فأعرف حقيقتها ، واذا انتقدت

شيئا عرفوا أننى منتقده لمقصد حسن لاعنادا ولا تعصبا كما كانوا يظنون فأعاروه نظرهم .

كما أن المستر موزلى نفسه قد قدم على يوسف فى الحفل قائلا : ان كثيرا من اخوانى الانجليز كانوا مخطئين فيما يصفونه به ويعتبرونه لأجله من أكبر الأعداء .

ويذكر الخديو عباس أن الشيخ على يوسف واسماعيل أباظه قد تعاونا مع جماعة المستر موزلى تعاونا مثمرا ذكيا ، ومن سوء الحظ أن مبادىء مصطفى كامل كانت تحول بينه وبين التعاون مع انجليزى فرفض أن ينضم اليه .

وهذا يجعلنا نعتقد أن المستر موزلى قد عمل على جذب الشيخ على يوسف للتعاون مع الانجليز أو على الأقل لمهادنتهم .

وقد استخدم معظم الباحثين الذين تعرضوا لتاريخ هذه الفترة نص خطبة على يوسف فى الحفل الذى أقامه المستر موزلى تكريما لعلى يوسف بلندن عام ١٩٠٣ دليلا على أن الشيخ على يوسف قد تخلى تماما عن القضية الوطنية ، واتجه الى التعاون مع الاحتلال ، كما ذكر معظم الباحثين أن على يوسف قد قال فى هذه الخطبة : « ان لوندرة كعبة المصريين السياسية » .

والحقيقة أن هذه العبارة لم ترد فى نص هذه الخطبة الا أنه أعلن أنه يتمنى صداقة انجلترا مبررا ذلك بأن المصريين يحبون وطنهم ويتمنون أن يكون حرا بعيدا عن كل تداخل أجنبى ، ولكن اذا لم يستطيعوا ذلك فأولى بهم أن يكونوا أصدقاء لأمة قوية مثل الأمة الانجليزية .

وقد رد على يوسف على الذين قالوا أنه قد غير مبدأه بأن الجلاء مطلبه الأول وأن رأس مال الوطن هو الاستقلال ، ولكنه

يطالب به كلما رأى أن هناك أملا فى الحصول على مساعدة دولة أو دول أجنبية ، ويسكت عنه كلما رأى أن الصياح به ضائع صرخة فى واد ومضيع لشيء من منافع البلاد والعباد من قوم لاتردهم قوة ان شاءوا عن العناد والاستبداد .

اننى قبل كل شيء وطنى وأول مطالبى الجلاء أتوخاه فى كل فرصة تسنح أو أخالها سانحة ، ولأنى اذا كنت عاجزا عن خلق الفرصة وايجادها فلست بعاجز ان سنحت الفرصة أن أقول كلمتى فى أشرف مطلب .

ولكن هذا لايمنع أن نبادل الانجليز فى الأعمال والأقوال احساسات التواد فى كل مالا تمس معه حقوق الوطن المقدسة ماداموا فى البلاد ، وما دمنا غير قادرين على اخراجهم بالقوة فمثلنا معهم على هذا مثل السجين الذى حبس ظلما وطال عليه الزمن فكمن غيظه وسكن غضبه حتى توجد الفرصة ، ولا يضره أن يخاطب سجانه بالحسنى بل ويطلب منه الرفق فى المعاملة ويحمده عليه ان فعل ويبادله الكلم الطيب ، ولكنه لاينسى ولن ينسى أنه مسجون ظلما وأيما يوم وجد الحكم الذى يقضى فى مسألته بسط له كل الأدلة التى تبين له كيف هو مظلوم ومغبون .

ومن خلال ذلك يمكن أن تتضح لنا الحقائق التالية :

١ ـ ان موقف على يوسف من الانجليز كان تابعا لموقف الخديو منهم فقد ألقى على يوسف خطبته فى لندن أثناء زيارة الخديو لها ، وكان للحفاوة التى استقبل بها الانجليز الخديو أثر كبير فى ذلك .

٢ ـ كان لحادث فاشودة أكبر الأثر فى دفع الخديو لمهادنة الانجليز فقد ظل الخديو وعلى يوسف معه يعتقدان أن استغلال

التنافس الاستعمارى هو الوسيلة الوحيدة لاخراج الانجليز من مصر ، وبالتالى فان تخلى فرنسا عن القضية المصرية وانسحابها من فشودة كان يعتبر سقوطا لهذه الاستراتيجية التى تبنتها الحركة الوطنية .

٣ ـ كان موقف المهادنة الذى اتخذه الخديو ومعه على يوسف موقفا مرحليا يمكن التراجع عنه فى حالة ظهور فرصة يمكن استغلالها لطرد الانجليز من مصر كما حدث ابان أزمة طابا فى ١٠ يناير ١٩٠٦ ، حيث اتحدت القوى الوطنية مرة أخرى ووقفت الصحافة الوطنية المؤيد واللواء الى جانب تركيا ، حيث تجددت آمال الوطنيين فى أن يؤدى هذا النزاع الجديد الى اعادة طرح موضوع الاحتلال الانجليزى لمصر ، الأمر الذى جعل الانجليز يتشككون فى نوايا الشيخ على يوسف حيث يشير مراسل جريدة التايمس فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٠٧ الى « أن الحزب الوطنى الرسمى الذى اتحد فى سنة ١٩٠٦ وفى الشهور الأولى من هذه السنة قد انقسم الآن الى قسمين هما حزب المتطرفين برئاسة مصطفى باشا كامل وحزب المعتدلين برئاسة الشيخ على يوسف وانك قد لاتجد فرقا بين ماعرضه هذان الصحفيان المتناظران من المشروعات الاصلاحية ، فقد اتفقا على طلب احلال الموظفين الوطنيين محل الانجليز ومنح مصر الهيئات النيابية وانفاق أموال كثيرة على التعليم وغير ذلك ولكنهما اختلفا على أمر واحد وهو أن كامل باشا يطلب جلاء الانجليز عن مصر فى الحال وينتقد المحتلين والحكومة المصرية الحاضرة بلهجة عنيفة ، وأما مناظره ، وهو أوفر منه حكمة أو أكثر خوفا وتدبرا من سوء العواقب ، فانه يرى الآن أو يتظاهر أن مسألة الجلاء العاجل عن مصر خارجة عن دائرة السياسة الممكن تنفيذها ، وينكر على زعيم المتطرفين وأنصاره حدة لهجتهم (وقد كانت لهجته من قبل) ولكن يصح أن يقال ان المؤيد والمنبر ـ وهما

بلسان حال المعتدلين ـ قد أظهرا تعقلهما السـياسى وحكمـ
بسعيهما أخيرا وراء ايجاد تفاهم أفضل وأنفع مع الأمة المـ
ولكن يتعذر علينا أن ننسى أنهما لم يكونا أقل من اللواء في
طعنهما على السياسة الانجليزية فى غضون الخلاف مع تركيا
مسألة الحدود ، ولا سبيل الى التثبت من صحة عزيمتهما الا
رأينا بأعيننا سلوكهما فيما اذا توترت العلاقات مرة أخرى
الدولة العثمانيـة وانجلترا ، وهو الحادث الذى أدى الى اتحـ
الأحزاب الوطنية المصرية سنة ١٩٠٦ . أو فيما اذا حدث خـ
بين الخديو والحكومة الانجليزية » .

وتطرح رسالة مراسل التايمس نقتطين مهمتين هما :

١ ـ ان مجموعة الخديو ومجموعة مصطفى كامل قد اتحد
خلال النصف الأول من عام ١٩٠٦ خلال أزمة طابا وبرز هذا
خلال الموقف الموحد لجريدتى المؤيد واللواء وتأييدهما لتركيـ
وهجومهما على الاحتلال الانجليزى ، كما برز أيضـا فى اتفـ
الخديو مع مصطفى كامل على تأسيس الحزب الوطنى وجريد
الاتندار الفرنسية والستندارد الانجليزية ومن المحتمل أن يكـ
الخديو قد حاول التوفيق بين مصـطفى كامل وعلى يوسف خـ
هذه الفترة حيث يشير الى ذلك فى مذكراته .

وهذا يؤكد ماذهبنا اليه من أن سياسة المهادنة التى اتبـ
الخديو وبالتالى على يوسف مع الانجليز والتى برزت بشكل واضـ
بعد حادث فاشودة كان موقفا مرحليا يمكن التراجع عنه فى حـ
ظهور فرصة لاخراج الانجليز من مصر .

٢ ـ ان الانجليز لم يكونوا على ثقة من اعتدال على يوسـ
ازاءهم وأنهم يعتبرون أن المحك الأساسى لاختبـار مدى اعتـ

على يوسف هو حدوث خلاف بين الدولة العثمانية وانجلترا أو بين الخديو والحكومة الانجليزية ، وأنه من المتوقع فى هذه الحالة تخلى الشيخ على يوسف عن اعتداله ، ومهاجمة السياسة الانجليزية كما حدث خلال أزمة طابا عام ١٩٠٦ ·

علاقة على يوسف بالشيخ محمد عبده :

اذا كانت علاقة على يوسف بالخديو عباس وتبعيته له قد حكمت علاقاته بالقوى الوطنية الأخرى ، فاننا يمكن أن نجد فى علاقته بالامام محمد عبده اختلافا غير علنى عن موقف الخديو منه ·

وترجع بداية العلاقة بين الامام والخديو عباس الى السنوات الأولى لتوليه العرش ، حيث حاول الخديو عباس أن يستفيد من وزن الامام ومكانته ضد الانجليز خلال الفترات المعروفة باسم فترات الشقاق ، ولكن موقف الامام من الانجليز اتسم بالاعتدال وعدم الرغبة فى العمل السياسى المباشر ضدهم ، حيث اعتقد أن العمل الوطنى يجب أن يتجه الى الاصلاح الاجتماعى والتربية والتعليم ، كما اعتقد بأن الانجليز لن يتدخلوا فى هذه المشاريع ، وان كان هذا لاينفى الموقف المبدئى الذى أعلنه محمد عبده كثيرا من رفض الاحتلال وضرورة التخلص منه ·

كما ربطت علاقة صداقة قوية بين الامام والشيخ على يوسف، وقد كان لهذه الصداقة أثر كبير فى اتجاهات على يوسف السياسية دفعت عمر الدسوقى الى أن يفسر اعتدال على يوسف تجاه الانجليز بعد حادث فاشودة بأن محمد عبده قد استطاع أن يخفف من غلواء المؤيد وصاحبه فى عداوته للانجليز ، فهدأت لهجته وخفت حدته ·

ورغم الصدام بين الخديو ومحمد عبده الذى بدأ فى أول يناير ١٩٠٤ بسبب رفض الشيخ محمد عبده أوامر الخديو بتوجيه احدى كساوى التشريفة الى مفتى المعية ، ولذلك لجأ الخديو الى شن حملة تشهير على الشيخ محمد عبده ورميه بالكفر والزندقة مستخدما فى ذلك صحيفة « حمارة منيتى » ، ولكن الخديو لم يستطع استخدام المؤيد للتشهير بالامام محمد عبده رغم ارتباط صاحب المؤيد الشديد بالخديو .

الا أنه على الرغم من رفض على يوسف مهاجمة الشيخ محمد عبده كما كان يريد الخديو ، فانه فى الوقت نفسه لم يقف مع الامام فى مواجهة عباس ، ويبدو أنه حاول ايجاد توازن فى علاقته مع الخديو والشيخ محمد عبده ، فرغم ارتباطه الشديد بالخديو الا أنه قد حاول أن يحافظ على علاقته بالشيخ محمد عبده ، ولكن دون أن يتخذ مواقف مؤيدة للامام يمكن أن تغضب الخديو .

وقد تناقضت مواقف الخديو وعلى يوسف بشدة عندما توفى الامام محمد عبده حيث لم يستطع الخديو أن يخفى فرحه وشماتته الى حد عدم التأدب أمام جلال الموت حيث وصف جنازة الشيخ محمد عبده بالمثل العامى الجنازة حارة .. بينما وصف على يوسف جنازة الشيخ محمد عبده وهى تنتقل من الاسكندرية الى القاهرة ، وكرس صفحات الجريدة خلال الأيام التاليه لوفاته لنشر المراثى التى انهالت عليه تأبينا للشيخ محمد عبده .

قضية زواج الشيخ على يوسف

كان لابد فى هذه الدراسة من التعرض لقضية زواج الشيخ على يوسف للأسباب التالية :

١ ـ **أثر هذه القضية على التكوين النفسى للشيخ على يوسف .**

٢ ـ **أثر هذه القضية على مواقف الشيخ على يوسف من القضايا الوطنية** فقد أدت هذه القضية الى ارتباط الشيخ على يوسف بتحالفات جديدة وزيادة ارتباطه بالخديو عباس ، وزيادة العداء بينه وبين مصطفى كامل ، وقد انعكست هذه المواقف على جريدة المؤيد .

٣ ـ **ان هذه القضية يمكن أن توضح لنا بعض جوانب شخصية الشيخ على يوسف** التى يمكن عن طريقها تفسير بعض مواقفه السياسية ، ولقد كان لهذه القضية عدد من الجوانب هى :

١ ـ **الجانب الاجتماعى :** فقد طرحت من منظور الفكر الاجتماعى مقولتين هامتين هما :

(أ) حق المرأة الرشيدة فى تزويج نفسها زواجا شرعيا ممن اختارها واختارته بصرف النظر عن معارضة ولى أمرها .

(ب) مفهوم الكفاءة الاجتماعية ، هل هى شرف موروث ،

ومحتد متوارث ، أم أنها جهد الانسان للرقى بنفسه وعمله فى سبيل أمته •

٢ ـ **الجانب السياسى :** فقد أدت هذه القضية الى أزمة سياسية بين الحكومة والقضاء ، وصلت الى حد تهديد قاضى قضاة مصر باغلاق المحاكم •

كما أدت هذه القضية الى زيادة عمق الخلافات بين جناحين مهمين من أجنحة الحركة الوطنية هما : مصطفى كامل وأنصاره الذين شكلوا فيما بعد الحزب الوطنى وعلى يوسف وأنصار الخديو عباس الذين شكلوا فيما بعد حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية •

كما أدت هذه القضية الى الانفصال النهائى بين عباس ومصطفى كامل •

٣ ـ **جانب يتعلق بالصحافة :** فرغم أن الصحافة كانت فى هذه الفترة أهم أدوات العمل السياسى ، الا أن هذه القضية قد أوضحت أن الشعب المصرى كان لا يزال ينظر الى الصحافة بحذر ، بل ويتشكك البعض فى أهميتها بالنسبة للمجتمع الأمر الذى جعل ادوارد جولد شميت يقول : ان مهنتى الصحافة والمحاماة لم تكونا موضع تقدير فى مصر •

وتبدأ وقائع هذه القضية عندما سافر الشيخ على يوسف الى الاستانة فى صيف عام ١٩٠٤ بصحبة الشيخ عبد الخالق السادات أحد شيوخ الطرق الصوفية ، وقد ارتبط الاثنان بعلاقة صداقة قوية ، وفى الاستانة خطب على يوسف صفية ابنة عبد الخالق السادات •

وتشير المصادر الى أن الشيخ عبد الخالق السادات قد قبل خطبة على يوسف لابنته صفية ، ورحب بها ، كما قبل منه المهر والشبكة (النشان) ، لكن الشيخ السادات أخذ يسوف فى اتمام عقد الزواج ، ويفسر فتحى رضوان ذلك بأن هناك قوم قد أشاروا عليه بفسخ الخطبة ربما ليكيدوا للشيخ على يوسف ، ولينغصوا عليه حياته ، وليتخذوا من ذلك ذريعة للحملة عليه والمساس به ، كما تم ذلك فعلا ، وأغلب الظن عندى أن الانجليز كانوا وراء هذا الفسخ لأكثر من سبب ، فهم يكرهون على يوسف لذاته ، لأنه خصمهم ولأن جريدته الوطنية تقف لهم بالمرصاد •

ونحن نستبعد أن يكون الانجليز هم الذين حاولوا اقناع السادات بفسخ الخطبة ، فقد أوضحنا من قبل أن الخديو وعلى يوسف قد اتجها الى مهادنة الانجليز قبل هذه القضية ، ونتيجة لذلك فان على يوسف وان لم يكن قد أصبح حليفا للانجليز الا أنه لم يعد عدوا لدودا لهم كما كان من قبل • ونتيجة لتسويف السادات فى اتمام عقد الزواج ، فقد لجأ الشيخ على يوسف الى صديقه محمد توفيق البكرى نقيب الأشراف وزوج ابنة الشيخ السادات وكان على يوسف قد ساعده فى القضية المعروفة « بقضية السفهاء » اذ تدخل لدى الخديو لمنع اتهام البكرى بالاشتراك فى وضع قصيدة الهجاء فى شخص الخديو والتى نشرتها جريدة الصاعقة •

وقام الشيخ البكرى بوضع خطة لاتمام الزواج فى بيته ، وبحضور عدد كبير من العلماء ، حيث تولى الوكالة عن صفية أحد شيوخ الأزهر المعروفين وهو الشيخ حسن السقا أى أن العقد كان قد تم بشكل شرعى ، وكان الهدف من هذه الخطة هو وضع الشيخ السادات أمام الأمر الواقع ، وفى اليوم التالى علم

الشيخ السادات بنبأ زواج ابنته من خلال جريدة المقطم التى نشرت الخبر دون أن تشير الى مكان عقد القران ، لكى تلقى على النبأ جوا من الريبة ، فقدم السادات بلاغا الى النيابة يتهم فيه الشيخ على يوسف بأنه غرر بابنته ، وبحثت النيابة الموضوع فوجدت أن صفية قد بلغت سن الرشد فمن حقها شرعا أن تزوج نفسها ، وقد حضر عقد القران عدد كبير من أقارب العروس فليس هناك أية شبهة يمكن أن يستنتج منها أن الشيخ على يوسف قد غرر بها ، وحفظت النيابة البلاغ ·

ولكن السادات لم يسكت فقد أرسل رسالة الى الصحف يعلن فيها أنه لا علم له بهذا الزواج ، وان كان قد حدث فعلى غير رضاه ، فامتنعت المقطم عن نشر هذه الرسالة بينما نشرتها اللواء ·

كما قام السادات برفع دعوى أمام المحكمة الشرعية يطلب فيها الحكم بابطال الزواج استنادا الى أن الشريعة تشترط لصحة الزواج تكافؤ بين الزوجين فى الاسلام والنسب والمال والحرفة ، وقال السادات أنه يطعن فى كفاءة على يوسف لابنته من ناحيتين النسب والحرفة ·· فالشيخ على يوسف من ناحية النسب لا ينتسب الى نسب رفيع كالسادات ، وهو من ناحية الحرفة يحترف مهنة الجرائد التى هى ـ كما قال فى صحيفة دعواه ـ أحقر الحرف ، وعار وشنار عليه ·

ونظرت محكمة مصر الشرعية هذه الدعوى فى ٢٤ يوليو ١٩٠٤ ، ورأس المحكمة الشيخ أحمد أبو خطوة ، وتكونت هيئة الدفاع من الشيخ عثمان الفندى عن السادات ، وحسن صبرى عن على يوسف ، والشيخ محمد عز العرب عن صفية ·

وفى الجلسة الأولى دافع حسن صبرى عن على يوسف فيما

يختص بالحرفة بأنه صاحب حرفة شريفة ، فهو عضو فى الجمعية العمومية بانتخاب الأمة ، وهو صاحب أكبر جريدة اسلامية فى العالم خدمت الاسلام وتخدمه أكبر خدمة ، ومن ذلك خدمتها للقضاء الشرعى منذ سنوات ودفاعها كذلك عن الحج عندما أريد ابطاله ٠

أما فيما يختص بالنسب فقد دافع حسن صبرى بأن موكله على يوسف شريف علوى ، ومقيد بسجل أنساب الأشراف منذ عام ١٨٩٧ ، وهو ينتمى الى ذرية الامام الحسين بن على ٠

أما الشيخ محمد عز العرب الذى قام بالدفاع عن صفية فقد قدم خطابا منها يفيد بأنها قد تزوجت الشيخ على يوسف بمحض رغبتها واختيارها بايجاب وقبول شرعيين ، وأنه خير كفؤ لها حسبا ونسبا ، وحيث أنها بالغة رشيدة مالكة لأمر نفسها فلها الحق المطلق أن تتزوج بمن تراه أهلا لها ، وهو الحق الذى أعطته الشريعة الاسلامية لكل مسلمة بالغة رشيدة ، وأن الحق الذى أعطاه الله لها لا يمكن أن يسلبه منها أحد ٠

ورد عثمان الفندى الذى مثل الدفاع عن السادات بأن موكله شريف علوى ، أما الشيخ على يوسف فهو أعجمى لا أب له يعرف فى الاسلام ، وأنه نشأ فى قرية صغيرة حقيرة تسمى « بلصفورة » كل أهلها أعاجم ، وأن عامة أهل القرى والأمصار فى هذه الديار ــ يقصد مصر ــ أعاجم الا من له نسب معروف كالسادة الوفائية ٠

وفى الجلسة الأولى أصدر الشيخ أحمد أبو خطوة حكما مبدئيا بالحيلولة بين الزوجين وتسليم صفية لأبيها لمنع المخالطة الزوجية حتى يفصل نهائيا فى الدعوى ٠

وعلى أثر ذلك سافر على يوسف الى الاسكندرية حيث قابل ناظر الحقانيــة بطرس غالى ، ونشرت جريدة الوطن أن نظـــارة الحقانيــة قد قــررت عــدم تنفيذ الحكم اعتمادا على الأشــكال الذى رفعه وكيل السيدة صفية .

وقد زاد ذلك الموقف اشتعالا حيث وجهت اللواء هجومها الى وزارة الحقانيــة ، واتهمتها بأنهــا تحقر الدين ، وتستهين بالشرع الحنيف ، وطالبت المسلمين بالدفاع عن دينهم وشريعتهم الى آخــر نسمة من حياتهم .

وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفــاق على انتقال صفية الى بيت الشيخ الرافعى ، ولكن قاضى المحكمــة لم يقتنع بهذا الحل ، وباتفاق مع قاضى القضاة أعلن فى الجلسة التالية وقف السير فى هذه القضية لحين تنفيذ القرار السابق صدوره بالحيلولة بين الزوجين ، كما هدد بوقف السير فى جميع القضايا .

وفى محــاولة للخروج من هذه المشكلة أرســل على يوسف خطابا الى الشيخ الرافعى يعرض فيه أن تذهب صفية الى بيت أبيها باختيارها ، على أن يقوم الرافعى بأخذ التعهد على الشــيخ السادات بعدم ايذائهــا ، ولكن صفية رفضت هذا الحل حيث أجابت الرافعى بأن أباها قد أعلن أمامه وأمام مفتى الديار المصرية ، وشــيخ الأزهر رضــاءه عن اقامتها عند الشيخ الرافعى . ثم كتب للجرائد يكذب أنه رضى باقامتها عنده ، وأنه لا يزال يطلبهــا بالقوة العسكرية .

وتوالت الاجتماعات فى نظارة الحقانيــة بين وكيل نظــارة الحقانية والشيخ محمد بخيت أحد أعضاء المحكمة العليا . والشيخ أحمد أبو خطوة ، حيث تم الاتفاق على تنفيذ القرار مفسرا من قبل المحكمة بجواز وضع صفية عند أمين مأمون خلاف والدها .

وفي الجلسة التاليـــة طعن محامي الســادات في كفـاءة علي يوسف لأنه يضطر الى العمل لكسب رزقه بينما موكله يعيش في أملاك واسعة تركها له آباؤه الأماجد ، وأن علي يوسف يحترف مهنة حقيرة هي الصحافة وهي عبارة عن الجاسوسية العامة ، وأنها معدة للاشاعة وكشف الأسرار وهذا منهي عنه شرعا ·

كما أحضر محامي اسادات بعض الشهود الذين شــهدوا بأن الشيخ السادات شريف حسيني ، وصاحب حسب ونسب ، وبينهم بيت مجـــد وشرف وشـــهرة ، وأن الشيخ علي يوسف لا حسب ولا نسب له ، وأن حرفته لا تقرب من مشيخة السادة الوفائية في المكانة والرفعة ·

كما قال أحد الشهود انه أدرك أن علي يوسف من أصل وضيع حين رآه يوما يقف في احدى المطابع ويصحح ديوانا من الشعر من تأليفه اذ لا يفعل ذلك الا عديمي الأصل ·

أما الدفاع عن علي يوسف فقد اعتمد علي التشكيك في نسب الشيخ السادات الى الأشراف مستندا الى الجبرتي ، وأن علي يوسف شريف علوي ينتهي نسبه الى سيدنا أبي عبد الله الحسين ، أما من ناحية الحرفة فقد اعتمد الدفاع علي أن علي يوسف عضو بالجمعيه العمومية وقد ردد علي يوسف هذه الحجة الأخيرة في المؤيد باعتبار أن عضوية الجمعية العمومية هي حرفته ، بينما ترك علي يوسف الحديث عن شرف الصحافة للسان الدفاع الذي لم يدافع أيضـــا عن شرف الصحافة ، ودفع ذلك أحمد بهاء الدين الى القول بأن علي يوسف كان في حقيقته رجعيا وان قلت رجعيته عن الآخرين ، وأنه كان في قرارة نفسه يؤمن بكل ما ساقه خصومه من حجج الحسب والنسب والحرفة ، وهي رجعية ألقت بظلها علي الكثير جدا من نواحي تفكيره السياسي ·

ان على يوسف لم يحاول أن يطرح على مائدة البحث مفهوم الكفاءة ، أو مفهوم الحسب والنسب المتوارث ، ولم يحاول الاعتماد في دفاعه على ما حققه من مكانة في المجتمع باعتماده على جهده الشخصي ، وهو دفاع كان يمكن أن يكسبه الاحترام – على الأقل – في نظر قطاع مهم من المثقفين الذين وقفوا معه وساندوه بشكل أكثر ثورية مثل الشاعر حافظ ابراهيم الذى سخر من التقاليد الاجتماعية البالية .

ان الدفاع كان يجب أن يعتمد على تفنيد هذه التقاليد والمفاهيم الاجتماعية والتشكيك في قيمتها وأهميتها ، واستغلال هذه القضية في تنوير الشعب وزيادة وعيه بدلا من الاعتماد على التشكيك في نسب السادات أو التمسك بانتساب الشيخ على يوسف للأشراف ، وهما حجتان لم يستطع الدفاع اثباتهما .

ويبدو أن الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة المنار كان أكثر وعيا وتحررا عندما انفرد في مجلته بمحاولة اظهار موقف الشرع من هذا الزواج ، وأنه لا غبار عليه ، في حين اعتمدت المؤيد على نشر بعض الردود الضعيفة مثل رد اسماعيل باشا أباظة الذى قال فيه : ان هذه الزلة من جانب الشيخ على يوسف لا تستحق كل هذه الضجة المفتعلة ، وكأنها تعترف بأن على يوسف قد ارتكب خطأ .

وبعد انتهاء مرافعات الدفاع اعتكف الشيخ أحمد أبو خطوة خمسة عشر يوما في مكان لا يعرفه أحد لتحضير الحكم ، وفى خلال هذه الفترة بذلت الحكومة ، وبذل الخديو عباس جهودا جبارة للتأثير على الشيخ أبو خطوة كى يجئ حكمه لصالح على يوسف ، ولكنه كان معتزا باستقلاله متمسكا برأيه الى أقصى الحدود .

وقد أصــدر القاضي حكمه بعدم صحة العقد والتفريق بين الزوجين وقال فى حيثيات حكمه ان حرفة الصحافة التى نسبها المدعى لنفســه قسمان : قســم يبحث فى فنــون وعلوم مخصوصة كالمجلات ، وهى صـــحافة جليلة ، وهذا القسم لم يدعه المدعى لنفسه ، وقسم لا يختص بموضوع مخصوص وهى معدة لارشاد الأمة فى أخلاقها ونظام عائلتها وهيئتها الاجتماعية وآدابها وسياسة مملكتها وبالجملة فهى عبارة عن الارشاد العام وهى صحافة جليلة ، ولا يمكن القيام بها الا بعد الحصول على كل معداتها من العلوم الاقتصادية ، وعلوم تهذيب الأخلاق وسياسة المنزل ، ودراســة أخلاق الناس وعوائدهم ، وسياسة الحكومات ، ويلزم أن يكون القائم بها من أشد الناس محافظة على الكمالات والآداب حتى يمكنه أن ينفع بنصحه وارشاده ، وأن يرقى الأمة المنحطة ! ، ويستمر فى ترقيتها ان لم تكن منحطة ! ، وهذا لا يتأتى الا اذا كان القائم بها من الطبقة الأولى ذكاء وعلما بالسياسة الداخلية والخارجيـــة ، ولذلك اشتغل بها فى غير هذه الديار بعض الفضلاء برهة من الزمن ولا يمكن للمدعى عليه أن يدعى لنفسه هذه الصحافة ، لان تقلبه فى المبادىء بغير سبب ، وتعرضه للشخصيات فى ثوب المصالح العامة وسكوته عن بعض ما يلزم الكلام فيه لأغراض من يهمــه رضاه ، فاذا يكون المدعى عليه ليس مشتغلا بالصحافة قائما بهــا وانما هو مشتغل بشيء يشبهها ، اشتغل بها لأغراضه ، فلبس لها ثوب الارشاد والمصلحة العامة ، وهذا اشتغال بأخس الحرف ، فلا يكون محترفا بحرفة شريفة .

كما أكدت حيثيات الحكم أن ثراء على يوسف الحالى لا يمحو عنه تلك الوصمة : أنه كان فقيرا ذات يوم ، فقال فى حكمه بالحرف الواحد أن فقره فى بدئه وان زال عنه الآن باكتساب الغنى الا أن عاره لا يزول عنه .

ويلاحظ على حيثيات الحكم ما يلي :

١ ـ ان القاضى لا يعترف بصحافة الخبر ، يقصر وظيفة الصحف على التوجيه والارشاد دون الاعلام .

٢ ـ ان الحكم يوحى بأن موقف الشيخ على يوسف من الانجليز ، وتحوله الى مهادنتهم كان أحد الأسباب التى دعت القاضى الى اصدار هذا الحكم حيث يشير الى تقلب الشيخ على يوسف فى المبادىء بدون سبب .

كما يلاحظ أن ارتباط الشيخ على يوسف بالخديو عباس كان سببا آخر حيث يشير القاضى الى سكوت على يوسف عن بعض ما يلزم الكلام فيه لأغراض من يهمه رضاه ومن المحتمل أن يكون المقصود بذلك هو الخديو عباس .

٣ ـ يعكس هذا الحكم المفهوم الاجتماعى السائد فى تلك الفترة خاصة بين طبقة كبار الملاك عن الغنى المتوارث ، وهذا المفهوم كان يعنى تكريس امتيازات طبقية لهذه الفئة .

محكمة الاستئناف :

استأنف الشيخ على يوسف وصفية الحكم ، وتشكلت محكمة الاستئناف برئاسة جمال الدين أفندى قاضى القضاة ، وفى محكمة الاستئناف قرأ محامى على يوسف قول أبى خطوة ان الثراء اللاحق لا يمحو عن صاحبه وصمة الفقر السابق ثم قال :

أين هى النصوص التى تقول ان الفقر السابق يبقى عاره على صاحبه مهما نال بعد ذلك من الغنى والمال والجاه ؟ ان القائل

---

(١) أحمد بهاء الدين ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

بذلك يريد أن يسجل الانحطاط على الجنس البشرى كله ، لأن الأصل فى الانسان الفقر ، والغنى طارىء عليه وأساس الغنى الجد والعمل ، ولو علم الانسان الفقير الذى توافرت فى غريزته بواعث الهمة ، وانبعثت نفسه للعمل ، أن عار فقره سيبقى له ولأولاده من بعده وصمة يعير بها ، حتى من الكسولين الخاملين ممن رزقهم الله ميراثا أو جرت عليهم صدقات وقف قديم ما انبعثت نفسه لعمل كبير .

ومع ذلك أيد حكم الاستئناف الحكم الأول القاضى بعدم صحة العقد والتفريق بين الزوجين .

موقف الصحف من القضية

أولا : المقطم والجرائد الانجليزية

رغم أن المقطم هى التى نشرت نبأ عقد قران الشيخ على يوسف على صفية بدون ذكر المكان مستهدفة القاء ظلال الشك على هذا الزواج الا أنها امتنعت عن نشر رسالة السادات التى أعلن فيها عدم رضائه عن هذا الزواج ، وناصرت المقطم والجرائد الانجليزية مثل « الاجبشيان جازيت » و « المورننج نيوز » الشيخ على يوسف ، ولم يكن موقف تلك الصحف عن صدق ايمان بموقف على يوسف وعدالة قضيته ، ويفسر عبد اللطيف حمزة ذلك بأن اللورد كرومر أراد أن ينتهز فرصة ذهبية أتيحت لكى يضم صاحب المؤيد الى جانبه وينتزعه نهائيا من صفوف الشعب .

ثانيا : جريدة الوطن

أما جريدة « الوطن » فقد انفردت بدعوة الصحف الى الامتناع عن النشر فى قضية على يوسف ، وهاجمت الصحف التى تحاول

التأثير على القضاء ، وقالت ان ذلك جناية وعار وأن القائمين على أمر هذه الصحف كان يمكن أن يزج بهم فى السجن لو طبق عليهم القانون الانجليزى جزاء هذا التعرض لأمر تحت نظر القضاء .

وقالت الوطن إن بعض الجرائد تحرض القاضى تحريضا صريحا على الحكم حسب ميل العامة ، ولم تبق وسيلة من وسائل التأثير على ذهن القاضى حتى أتتها ، واستحقت مذمة المنصفين ، ودعت الى التزام الحياد فى نشر أخبار القضية .

ولكن الوطن أعلنت انحيازها لعلى يوسف ، ودافعت عنه ، حيث قالت : ان على يوسف كان فقيرا بعيدا عن كل جاه ، ولكنه الآن أصبح من أهل الوجاهة وأرباب الثروة المعدودين ، أليس ذلك بشفيع لديه أمامكم ؟ أفليس هو جدير بأن ترتفع درجته فوق كل درجة ، وأن يفسح له ويوضع فى المكان الرفيع الذى يليق به لأنه كان مثالا للاقدام الشخصى والسعى الذاتى ، وأن من أدلة شرفه وكفاءته لأعظم البيوتات أنه كان غير شريف وغير كفء فأصبح شريفا وكفؤا بهمته الذاتية ، وعمله الشخصى بخلاف أولئك الذين لولا شرف معروف لهم لبقوا خاملى الذكر فى زوايا الاهمال والنسيان .

وتسألت الوطن :

أليس شرف الانسان ما سعى وما عمل ؟ ، أليس الانسان من حيث يوجد لا من حيث يولد ، ومن حيث يثبت لا من حيث ينبت .

ومن الواضح أن جريدة الوطن كانت تدافع عن على يوسف عن اقتناع حقيقى بعدالة قضيته .

ثالثا : اللواء

كانت اللواء هى الجريدة الوحيدة التى قبلت نشر رسالة السادات التى أعلن فيها عدم علمه بهذا الزواج ، وعدم رضائه عنه.

وقد استغلت اللواء هذه القضية للتشهير بعلى يوسف واسقاطه ، وهددت على يوسف بأنه اذا حكم لصالح السادات كان وراء هذه القضية الشرعية قضية أخرى جنائية طبقا لنص المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات فى هتك العرض وافساد الأخلاق .

كما هاجمت اللواء وزارة الحقانية لاهمالها فى تنفيذ حكم المحكمة الشرعية ، واستنجدت باللورد كرومر لحماية القانون الذى أزهقت روحه وزارة الداخلية .

وقالت اللواء ان حكم المحكمة الشرعية هو حكم متعلق بالشرف والعرض والدين ، ولا يقتصر على اثنين من المسلمين ، بل يتناول جميع المسلمين القاطنين فى هذا القطر ، وكتب مصطفى كامل مقالا فى اللواء بعنوان من فضيحة الى أخرى ندد فيه بالشيخ على يوسف وخروجه عن مبدئه ، وهو عبارة عن ٢٦ سؤالا دوجها الى الشيخ على يوسف منها :

هل الرجل الذى يقيم عشرة أعوام على مبدأ سياسى مرماه الجلاء والاستقلال ثم يتحول عنه الى اطراء الاحتلال ومسالمته يعد منافقا أم لا ؟

لقد وقف مصطفى كامل ضد صاحب المؤيد فى هذه القضية ، فكرس بذلك مفهوم تبعية المرأة للرجل ، وأيد مفاهيم الشرف المتوارث ، والأرومة النقية ، برغم أنه هو نفسه من أسرة متوسطة لانعرف لها أصول عريقة ، وهو يبدو متلهفا على سماع نبأ ضد مصلحة الشيخ على يوسف ، لذلك كتب بفرح وشماتة خطابا

لصديقته جولييت آدم فى ٤ أكتوبر ١٩٠٤ يقول فيه أزف اليك نبأ عظيما ، أرسل الى أخى على اشارة برقية بأن محكمة الاستئناف أيدت حكم أول درجة القاضى بابطال زواج ذلك الصحفى المسكين الذى حدثتك عنه ، كما وجـه مصطفى كامل اللوم الى الخديو عباس خلال مقابلته له فى ديفون عـام ١٩٠٤ على تدخله فى هذه القضية لصالح الشيخ على يوسف مبينا له أن هذا التدخل يسىء الى سمعته خصوصا وأن الرأى العام كان ساخطا على الشيخ على لرغبته التزوج بالبنت رغم ارادة والدها ، فاحتد الخديو وقال انه ليس هناك رأى عام ، وأنه ان لبس قبعة لن يتكلم أحد .

وساهم فى زيادة حدة الخلاف بين الخديو ومصطفى كامل أن جريدة لومانيتيه L'Humanite الفرنسـية قد نشرت مقالا تناولت فيه قضية زواج الشيخ على يوسف ، وأحس الخديو أن هذا المقال موحى به من مصطفى كامل .

لذلك أرسل مصطفى كامل للخديو خطابا يقطع فيه علاقاته معه محذرا اياه من المفسدين الذين ينضمون الى المعية ويقصـد بذلك على يوسف ، لكننا يمكن أن نفهم من النصوص نفسها أن مبرر مصطفى كامل فى ذلك الموقف كان مبررا سياسيا ، فقد بنى اعتراضه على تدخل الخديو فى هذه القضية على أساس أن ذلك يسىء الى سمعته ، كما أن شماتته فى الحكم قامت على أسـاس اعتقاده أن الذى خان المسألة الوطنية لن تقوم له قائمة مشيرا بذلك الى موقف على يوسف من الانجليز .

نهاية القضية

بعد صدور حكم محكمة الاستئناف وافق السـادات على زواج ابنته من على يوسف بعقد جديد .

ومع ذلك فان هذه القضية قد دفعت على يوسف الى قبول منصب شيخ السجادة الوفائية واعتزال الصحافة ليثبت للجميع أنه ند للشيخ السادات ..

الشيخ على يوسف عضو الجمعية العمومية

تم انتخاب الشيخ على يوسف منـــدوبا عن أحد أقســام القاهرة عام ١٩٠٢ ومن ثم أصبح عضوا بالجمعية العمومية ٠

وخلال فترة عضويته بالجمعية العموميـــة التى امتدت من ١٩٠٢ حتى عام ١٩٠٧ كان له دور بارز ومهم فى نشــاط هذه الجمعية ويتضح ذلك مما يلى :

١ ـ تقـــدم على يوسف فى فبراير ١٩٠٤ الى الجمعيـــة العمومية باقتراحين هما :

(أ) مطالبة الحكومة بتقديم كل اللوائح العمومية المختصة بالتعليم الى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيها قبل تنفيذها ٠

(ب) مطالبة الحكومة بمنح البـلاد هيئة نيابية يمكنها أن تشترك معها فى ادارة شئونها أسوة بالمجالس النيابية الحقيقية الموجودة فى كل مملكة سائرة فى طريق الارتقاء ٠

ويمكن ادراك مدى صعوبة طرح مثـــل هذا الاقتراح فى هذه الفترة بالذات اذا علمنا أن أعضاء الجمعية العمومية من كبار الأعيان قد عقدوا اجتماعا فى بيت حسن باشا عبد الرازق أبدوا فيه استياءهم لطرح هذا الاقتراح على الجمعية قبل امعان النظر فيه والتحقق من ملاءمة أحوال البلاد للمجلس النيابى ، ثم استقر رأيهم على تأييد هذا الاقتراح ـ على كره منهم ـ حتى لا يطعن فى

وطنيتهم ، وحين طرح الاقتراح على الجمعية للتصويت وافقت عليه أغلبية الأعضاء .

ويتضح من ذلك أن على يوسف قد فاجأ باقتراحه هذا أعضاء الجمعية العمومية ، وأنه قد واجه به ثلاث قوى كان لها مصلحة فى عرقلة هذا الاقتراح وهى :

١ - أعضاء الجمعية العمومية من كبار الأعيان والذين يمثلون مصالح طبقة كبار ملاك الأرض الذين استفادوا بالاصلاحات الزراعية التى أدخلها الاحتلال وارتبطوا به ، والذين اضطروا للموافقة على الاقتراح خوفا من اتهامهم فى وطنيتهم .

٢ - الحكومة المصرية الملتزمة بنصائح الانجليز الالزامية ، والتى يرأسها مصطفى فهمى صديق الاحتلال .

٣ - سلطات الاحتلال البريطانى التى عملت على عرقلة منح الأمة الدستور ، ويرى البعض أن على يوسف لم يكن يقصد بطرح هذا الاقتراح سوى احراج سلطات الاحتلال نتيجة علاقته الوثيقة بالخديو ، ويرد جمال الدين المسدى على ذلك بأن مطالبة على يوسف بالدستور كانت عن اقتناع حقيقى ، ذلك أنه بعد فاشودة والاتفاق الودى انتاج اليأس جانبا من الوطنيين ، وركزوا جهودهم فى العمل على نشر التعليم وفى الحصول على برلمان باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد الباقى للحصول على الاستقلال فى المدى البعيد .

ويؤيد الباحث هذا الرأى ويضيف الى مبرراته أن على يوسف قد قدم هذا الاقتراح فى الوقت الذى اتبع فيه سياسة مهادنة الانجليز نتيجة مهادنة الخديو لهم ، وأنه خلال زيارته للندن عام ١٩٠٣ قد طرح هذا المطلب حيث قال فى خطبته أمام الحفل

الذى أقامه المستر موزلى لتكريمه : ان أهم ما تحتاج اليه مصر الآن أمران أساسيان لسعادتها : أن يعم التعليم فيها جهد الاستطاعة ، وأن توجد فيها قوة نيابية تساعد حكومتها على أداء وظيفتها ، الأمر الذى يجعلنا نعتقد أنه كان يفكر فى تقديم هذا الاقتراح قبل عام ١٩٠٤ .

ويرى رؤوف عباس أن الخديو كان - فى تلك المرحلة - راضيا عن حركة المطالبة بالدستور ، ورأى أن لا ينفرد مصطفى كامل بهذه الدعوى ، فأشرك رجله الشيخ على يوسف فى تلك الحركة .

وقد أوضحنا من قبل صورة العلاقة التى كانت تربط بين على يوسف والخديو عباس والتى تجعل من غير المتصور أن يكون على يوسف قد قدم اقتراحه الى الجمعية العمومية بدون استشارة الخديو ، ولكننا أيضا لا نعتقد أن يكون الخديو عباس قد دفع على يوسف لتقديم هذا الاقتراح حتى لا ينفرد مصطفى كامل بهذه الدعوى .

فاذا كان من الثابت تاريخيا أن مصطفى كامل قد نادى بضرورة اقامة مجلس نيابى يحقق مشاركة الأمة مشاركة حقيقية فى ادارة أمور البلاد فى أكتوبر عام ١٩٠٠ ، كما كرر هذه الدعوى فى نوفمبر عام ١٩٠٢ حين طالب بأن يكون للمجلس النيابى السلطة التشريعية ، لأن بقاء السلطة المطلقة فى يد الحكام يلحق الضرر بالبلاد ، ورأى فى مارس ١٩٠٤ أن تحقيق الحكم النيابى يعد خطوة كبرى فى طريق الاستقلال ، فانه أيضا من الثابت أن على يوسف قد طالب بمنح مصر دستورا نيابيا فى حديث له مع مراسل جريدة النيويورك هيرالد فى عام ١٨٩٣ ، وبصرف النظر عما اذا كان على يوسف أم مصطفى كامل هو أول من طالب

بالدستور فان على يوسف بطرحه هذا الاقتراح على الجمعية العمومية قد بدأ المعركة التى خاضتها القوى الوطنية مع الاحتلال البريطانى من أجل الحصول على الدستور حيث يعتبر عام ١٩٠٤ هو البداية الحقيقية لطرح هذا المطلب بعد الاحتلال البريطانى ، والربط بين مطلبى الدستور والاستقلال ، وقد أعاد على يوسف اقتراحه بمطالبة الحكومة بانشاء مجلس نيابى لمصر عام ١٩٠٧ ٠

ويروى على يوسف ٠ أن أعضاء الجمعية العمومية من أصحاب النفوذ قد اجتمعوا لغرض أن يبطلوا ذلك الاقتراح بقرار آخر من الجمعية العمومية لأن اللورد كرومر كان قد غضب من القرار الأول ـ يقصد قرار الجمعية العمومية بمطالبة الحكومة بانشاء مجلس نيابى عام ١٩٠٤ ـ غضبا شديدا وكثيرا ما عيرهم بالضعف والوهن ، فأجمعوا أمرهم على أن يعيدوا الكلام فى الجمعية العمومية بشكل اقتراح جديد مضمونه طلب توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة (مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) ليكون الاقتصار على ذلك بمثابة عدول عن القرار الأول الى قرار جديد ولهذا العدول معنى كبير يفهم اللورد مغزاه أكثر من كل انسان ٠

ويضيف الشيخ على يوسف : بلغنى هذا الاجتماع وكنت ملازما سرير المرض فعانيت آلامه وكتبت اقتراحى الثانى بعبارة أوفى منها فى الاقتراح الأول ، ولما علم أولئك الأعضاء أننى مستعد لاعادة اقتراحى بالذات ـ وكانوا يحسبون أن المرض سيمنعنى من الحضور ـ أرادوا أن نتفق على صورة للاقتراح حتى لا نختلف وخافوا اذا اختلفنا أن لا ينجحوا ، فقبلت مبدئيا أن يكون القرار الأول بطلب مجلس النواب أساسا للاقتراح الثانى طلبا أصليا ، وأن يذيل بطلب احتياطى عاجل يختص بتوسيع اختصاصات

المجالس الحاضرة ، وتوليت وضع العبارة الثانية التى جعلت طلب توسيع المجالس الى حالة هى أقرب للمجلس النيابى منها لحالتها الحاضرة ، فلما عرض عليهم الاقتراح بشقيه رفضوا الموافقة عليه وانفردوا باقتراحهم الأول ، وبعد جدال عنيف بيني وبين أولئك الأعضـــاء فى الجمعية ، وبيني وبين بعض النظار نال اقتراحى الأغلبية العظمى ، كما نالها فى المرة الأولى فاشتد غضب اللورد ، وكتب كتابه الأبيض المشهور وهو أســـوأ ما كتب من تقاريره لأن القرار وقع أسوأ وقع عنده ، وجاء فى أصعب الظروف حرجا عليه ، وكان هذا القرار من أهم البواعث له على الاستقالة .

ويتضح من نص رواية على يوسف ما يلى :

١ ـ ان اللورد كرومر دفع بعض أعضاء الجمعية العمومية من كبار الأعيان لتقديم اقتراح الى الجمعية بتوسيع اختصاصات الهيئات النيابية الموجودة والتى كانت واجهة شـــبه نيابية لبناء حكومى أوتوقراطى مستبد ، ليكون هذا الاقتراح بمثابة بديـل لانشاء مجلس نيابى حقيقى يمثل الأمة .

٢ ـ ان الشيخ على يوسف قد أعاد تقديم اقتراحه بطلب انشاء مجلس نيـــابى بهدف افســـاد هذه المحـاولة من جانب اللورد كرومر .

وكان اقتراح على يوسف عام ١٩٠٧ بانشـــاء مجلس نيابى هو آخر اسهاماته فى الهيئات النيابية المصرية فبانتهاء هذه الدورة انتهت عضويته فى الجمعية العمومية فتقدم للترشيح لمجلس شورى القوانين عن مدينة القاهرة فنجح فى الانتخابات ولكن محكمـــة استئناف مصر أصدرت حكمها فى أول فبراير ١٩٠٨ بابطـــال انتخابه . وقد بنت محكمة الاستئناف حكمها بابطـال انتخاب

على يوسف لمجلس شورى القوانين على أنه لم يدفع عوائد أملاك فى مدينة القاهرة عن سنة ١٩٠٦ سوى مبلغ ٣٧ جنيهـــ ، فهو لم يكن يدفع اذن منذ سنتين مبلغ الخمسة آلاف قرش صاغ قيمة العوائد المقـــررة قانونا طبقـــا لنص المادة ١٤ من القانون النظامى والمادة الرابعة من الامر العالى الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٠٧ ، وحيث أنه يتضح من النصوص القانونية التى يجب تطبيقها فى هذه الحالة أن المبدأ المتبع بنوع عام فى القطر المصرى يقضى بأن العوائد التى تجيز انتخاب دافعها هى العوائد التى تدفع فى نفس المديرية أو المدينة النائب عنها العضو المنتخب كما تقضى بذلك المادة ٤٢ من القانون النظامى فيما يتعلق بأعضاء الجمعية العمومية والمادة ١٤ منه فيما يتعلق بأعضاء مجالس المديريات ، وحيث أن الشيخ على يوسف غير حائز اذن للشروط المطلوبة قانونا لانتخابه عضوا بمجلس شورى القوانين ، فلذا يجب اعتبار انتخابه لاغيا ٠

جمعية الهلال الأحمر

دعا على يوسف الى انشاء جمعية الهلال الأحمر فى أكتـــوبر ١٩١١ وذلك عندما اعتدت ايطاليا على ليبيا بغرض ارسال بعثات طبية لمواســاة الجرحى من الجيش العثمانى فى طرابلس ، وقد نجحت الفكرة بالفعل وأنشئت الجمعية فى دار جريدة المؤيد ، وقد رأسها على يوسف بنفسه ، واستمر فى رئاستها حتى وفاته فى ٢٥ أكتوبر عام ١٩١٣ ٠

الفصل الثانى

نشأة جريدة المؤيد وتطورها

نشأة المؤيد :

استطاع الاحتلال البريطانى القضاء على جميع الصحف الوطنية التى كان يملكها المصريون بعد هزيمة الثورة العرابية ، ولم تستطع البقاء الا الصحف التى تمتعت بحماية أجنبية أو تلك التى التزمت بنص الأمر الصادر فى ١٤ أغسطس ١٨٨٣ للصحف ، بعدم المساس بالاحتلال .

وظلت مصر بعد نكبة الاحتلال فترة طويلة دون معارضة ، تعاقبت فيها وزارات الولاء للاحتلال والخضوع لأوامره ، وأخذ كبراء الأمة وموظفوها وأعيانها تحت تأثير هزيمة الثورة العرابية يتنكرون للحركة الوطنية ويوالون الاحتلال .

وبالرغم من ذلك فانه من الخطأ الادعاء بأن المصريين قد قعد بهم اليأس بعد فشل الثورة العرابية عن مقاومة الاحتلال ، بل ان الحيرة وحدها في اختيار وسيلة المقاومة هي التي حالت بينهم وبين أن يسفروا عما تجيش به نفوسهم من رغبة في تحدي الاحتلال ومقاومته .

ففي أواخر عهد توفيق بدأت بشائر بعث وطني جديد تمثلت في مجموعات المثقفين التي التفت حول لطيف باشا سليم الحجازي قائد حركة الضباط ضد الوزارة الأوربية أيام الخديو اسماعيل .

وبدأت جريدة « الأهرام » — التي تمتعت بالحماية الفرنسية فلم تستطع سلطات الاحتلال تطبيق قانون المطبوعات عليها — في مهاجمة الاحتلال البريطاني من منطلق الدفاع عن المصالح الفرنسية .

وكنتيجة لسياسة الأهرام هذه رأى الانجليز أن يحاربوا الصحافة بالصحافة فاتفقوا مع يعقوب صروف وفارس نمر صاحبي مجلة « المقتطف » العلمية على اصدار صحيفة « المقطم » اليومية بالاشتراك مع شاهين مكاريوس ، حيث صدرت هذه الجريدة في سنة ١٨٨٩ .

وقد بنت « المقطم » سياستها منذ بداية صدورها على أساس ع عن الاحتلال البريطاني حيث أكدت أنه ، لا نفع للمصريين معاندة الاحتلال ومعارضته والاستعانة بالدول الأخرى عليه لأن المعاندة والمعارضة تضران بالمصريين ولا تخرجان المحتلين من القطر ، وأن مصلحة المحتلين توافق مصلحة المصريين ، وتتباهى المقطم بسياستها المتمثلة في مسالمة المحتلين ، ومحاسنتهم لاكتساب صداقتهم ، وتسمى سياستها الاحتلالية « بالسياسة الفائزة » .

وقد استطاع اللورد كرومر تدعيم جريدته الجديدة « المقطم » حيث كان الانجليز يدفعون لها مبلغا ضخما من المال ، كما قام

الاحتلال باعداد مطبعة خاصة للمقطم في انجلترا كانت تقوم بطبعه وطبه فى طيات صغيرة حتى يسهل حملها ، وبخاصة فى جيوب العمد ومشايخ البلاد ، وأطلق على هذا النوع من المطابع مطبعة حجم المقطم Mokattam size

وقد أدرك الوطنيون بعد صــــدور « المقطم » ضرورة وجود صحيفة وطنية قوية تستطيع الوقوف فى وجه هذه الجريدة التى تمكنت من الذيوع والانتشار ، وأصبحت خصما لا يستهان به فى اخراجه وتحريره ، ولم تعد « الأهرام » باتزانها والوطن بتفاهة تحريرها بقادرتين على مواجهة المقطم ، وكانت وزارة مصطفى رياض قد بدأت تواجه أطمـاع اللورد كرومر ورغبته فى زيادة أعـداد الموظفين الانجليز فى الادارات المصرية وقـد أظهر مصطفى ريـاض اتجاهـات وطنية دفعت أحـد الباحثين الى القول بأن رياض كان يمثل ـ في ذلك الوقت ـ « حركة المقاومة ضد الاحتلال » • وتشير معظم المصادر الى دور مصطفى رياض فى انشاء جريدة « المؤيد » حيث يروى على يوسف : أن على باشا مبارك كان كثيرا ما يذكره فى مجلس مصطفى رياض فخطرت ببال رياض فكرة تحويل جريدة « الآداب » الى جريدة سياسية يومية ، وكلف ابراهيم بك مصطفى ناظر مدرسة دار العلوم وحسن باشا رفقى أن يخاطبا صاحب الآداب فى هذا الشأن ، الذى تردد أول الأمر كثيرا فى تحمل هذا العبء الثقيل على عاتقه لعلمه بمقدار المسئولية التى تلقى على كاهل من يتصدى لانشاء جريدة وطنية يومية على غير استعداد كامل لها على أنه ما لبث بعد أن قابل رياض باشـا فى منزله أن طلب امتيازا باصدار جريدة « المؤيد » ويؤيد هذه الرواية أيضا محمد فريد فى مذكراته حيث يشير الى أن « رياض باشا هو صاحب فكرة انشـاء المؤيد » •

ولكن هناك رواية أخرى تشـير الى أن لطيف باشـا سليم الحجازى وحسن باشا عاصم وابراهيم الهلباوى وغيرهم قد اجتمعوا

واستقر رأيهم على أن يتولى الحجازى عرض فكرة انشاء صحيفة على رياض باشا على أن تحارب الاحتلال وتعلن أخطاءه ، فلم ير رياض مانعا يحول دون انشاء المؤيد ·

بينما يعزو رؤوف عباس من فكرة انشاء « المؤيد » الى بعض أبناء الذوات الذين استهوتهم فكرة الجامعة الاسلامية فأسسوا جريدة « المؤيد » للترويج لها ولتنتقد بحذر شديد سياسة الاحتلال . وسواء ما اذا كانت فكرة المؤايد قد نبعت من رياض باشا أو من لطيف سليم فان لرياض الفضل الأول فى انشاء « المؤيد » حيث سهل لعلى يوسف الحصول على الرخصة ولهذا أهمية كبيرة اذا علمنا أن على يوسف قد قضى عام ١٨٨٦ مدة نصف عام وهو يطرق باب قلم المطبوعات فى نظارة الداخلية للحصول على رخصة بانشاء جريدة علمية أدبية — هى جريدة الآداب — فلم ينل الامتياز بها وبمطبعتها الا بشق الأنفس ·

وقد استطاع الشيخ على يوسف — بمساعدة الشيخ أحمد ماضى — اصدار جريدة المؤيد فى أول ديسمبر ١٩٨٩ حيث لم يزد رأس مالها كله عن مائة جنيه ·

ويعتبر جولد شميت (الابن) أن تاريخ اصدار جريدة المؤيد هو بداية « قيام الحركة الوطنية الثانية » فى مصر حيث تكونت هذه الحركة من « جماعة نمت حول جريدة المؤيد » والباحث اذ يختلف مع هذا الرأى فانه لا ينكر أهمية اصدار جريدة وطنية كأداة فعالة فى تنمية الوعى القومى ، خاصة فى هذه الفترة التى تعتبر الصحافة فيها أهم أدوات العمل السياسى ، ولكن التسليم بهذا الرأى يعنى التسليم أيضا بالرأى القائل بأن الحركة الوطنية الأولى قد انتهت بهزيمة الثورة العرابية وأن المصريين قد استسلموا تماما للاحتلال . ونحن نرفض هذا الرأى لأنه اذا كان الوطنيون قد اضطروا تحت ضغط الارهاب الانجليزى بعد هزيمة الثورة العرابية الى عدم مقاومة

لاحتلال البريطاني فلا يعني ذلك موت الحركة الوطنية ، والدليل على ذلك أن « الحركة الوطنية الثانية » كما يسميها آرثر ادوارد جولد شميت قد نمت حول رموز الحركة الوطنية الأولى مثل لطيف باشا سليم الحجازى قائد حركة الضباط أيام الخديو اسماعيل .

كما أن « المؤيد » لم تنشىء الحركة الوطنية ولكن العكس هو الصحيح فالحركة الوطنية هى التى أنشأت « المؤيد » .

والحقيقة أن « المؤيد » كان لها فضل كبير فى بعث الروح الوطنية ، وتنبيه الرأى العام فى مصر الى تعرف حقائق الحالة السياسية التى وصلت اليها البلاد فى عهد الاحتلال ، ولكن القول بأن تاريخ اصدار « المؤيد » هو بداية نشأة الحركة الوطنية الثانية قول ينقصه الدليل .

كانت المؤيد أول جريدة يومية يصدرها مصرى ولذلك يعتبر أحمد بهاء الدين أن الشيخ على يوسف « هو الرائد الأول للصحافة المصرية الكبيرة » ، كما أنها أول جريدة يصدرها مصرى بعد الثورة العرابية .

وكانت الصحافة المصرية فى تلك الفترة فى أيدى أجانب .

وتعتبر جريدة « المؤيد » أول الصحف التى وقفت من الاحتلال موقف المعارضة من منطلق وطنى ، ولذلك كان من الطبيعى أن يتحدى الاحتلال هذه الجريدة الجديدة ويضع فى طريقها الكثير من الصعوبات ومنها ما يلى :

أولا : تطبيق قانون المطبوعات :

كان قانون المطبوعات ما زال قائما ولكنه لا يطبق على الجرائد التى تتمتع بالحماية الأجنبية ولذلك احتمت معظم الصحف بأسماء

أجنبية ، ولم يبق الا المؤيد الذى لاقى فى سبيل بقائه وطنيا محضا صعوبات كبيرة ، ولذلك لم يكن قانون المطبوعات يطبق الا على جريدة المؤيد فقط ، وقد طالبت المؤيد الحكومة بأن تسعى فى تعميم سلطتها بالصفة القانونية على جميع المطبوعات التى تنشر فى القطر المصري باختلاف لغاتها وجنسياتها ، واذا لم تستطع فيجب أن تلغى القانون الحالى — قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ — من الوجود اذ ليس « المؤيد » وحده أمة يكون لها قانون خاص ينذر به كلما قضت عليه الأغراض والشهوات ، ومن العجز الفاضح والضعف الذى لا نهاية له أن يبقى قانون المطبوعات فى أمة ليحكم واحد أو اثنين فيها :

وقد تلقى « المؤيد » خلال الفترة من ١٨٨٩ حتى ١٨٩٤ ثلاثة انذارات على النحو التالى مع ملاحظة أن المادة ١٢ من قانون المطبوعات تنص على أنه « يسوغ ، محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب ، قفل أى جرنال أو رسالة دورية بأمر من ناظر داخلية حكومتنا بعد انذارين أو بقرار من مجلس النظار بدون انذار » .

الأول :

وقد أصدره مصطفى رياض بصفته ناظرا للداخلية فى ١٧ يولية ١٨٩٠ حيث نص على أنه « بعد الاطلاع على العدد رقم ١٨١ من جريدة المؤيد الصادر فى ١٣ يولية ١٨٩٠ وبعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ قررنا ما يأتى :

حيث ان الجريدة المذكورة نشرت فى عددها المذكور جملة نسبت فيها الى محافظة مصر أنها أخذت من الخواجة ماكرى مائة جنيه ، وطلبت منه فى الاسبوع الثانى مائة وأربعين جنيها فى نظير

[redacted]

لمحافظة على محله ، وحيث ان هذه الجملة عارية من الصحة بالمرة ،
نشر مثل هذه العبارة قبل التثبت من حقيقتها مخالف للنظام
محافظة على النظام العمومي أصدرنا هذا : —

أولا : انذارا لصاحب الجريدة المذكورة ٠

ثانيا : على صاحب هذه الجريدة نشر هذا في صدر أول عدد يصدر منها "

ثالثا : على محافظة مصر تنفيذ هذا القرار ٠

وقد وصفت المؤيد هذا الانذار بأنه من سوء استعمال السلطة لادارية لقانون المطبوعات متى عهد اليها انفاذه ، فقد شاع وذاع ان دولة رياض باشا كان معضدا للمؤيد في أول ظهوره ، ولكنه مع ذلك أدركه أذى قانون المطبوعات على يديه بسبب لا يخطر ببال أحد أن ينتج انذارا يذهب بنصف أجل جريدة يومية ٠

الانذار الثاني :

وقد أصدره مصطفى فهمي بوصفه ناظرا للداخلية في ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٢ بناء على ما ورد من ناظر الأشغال العمومية بخصوص الجملة التي نشرتموها في عدد ٦١٩ تحت عنوان «تحسين الحال وتحقيق الاستقبال » وهي تتضمن وجود تلامذة بالأرياف حائزين شهادات نهائية يخدمون الآن في خدمات دنيئة بطرف أرباب الفلاحة والتجارة بعد أن طرقوا أبواب الحكومة بطلب خدمات ولم يقبل لهم رجاء ، ونسبتم للحكومة تفضيل الأجانب على الوطنيين بما لا صحة له بل هو مجرد اختراع وبادرتم بنشر هذه الأقاويل الفاسدة فقد اقتضى تحرير هذا لكم ليكون أول انذار وعليكم اثباته في صدر أول عدد يصدر من صحيفتكم ٠

والحقيقة أنه كان الانذار الثانى ولم يكن الأول كما جاء ف
نص الانذار .

الانذار الثالث :

وقد أصدره نوبار باشا فى ٥ سبتمبر ١٨٩٤ وهذا نصه
حيث أن جريدة المؤيد قد نشرت أقوالا من شأنهـا اسـاءة دو
متحابة ومس الشـعائر الدينيـة بسبب ما اتهمت به المرسلد
المسيحيين ، وبعد الاطلاع على الانذار الأول الذى أنذرت به جريا
« المؤيد » المذكورة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٨٩٢ قررنا ما يأتى :

المادة الأولى : انذار جريدة المؤيد انذارا ثانيا .

المادة الثانية : على صاحب امتياز الجريدة المذكورة نشر هذا الانذ
فى صدر العدد الآتى منها .

المادة الثالثة : على محافظ القاهرة تنفيذ هذا القرار .

وقد اضطر نوبار باشا أن يعتبر الانذار الثالث حتى لا يطب
نص قانون المطبوعات الذى يقضى بتعطيل الجريدة بعد انذارين

وكان هذا الانذار الذى نالته المؤيد فى ٥ سبتمبر ١٩٤
هو آخر عهد الصحافة المصرية بقانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ حي
طوى من ذلك العهد فلم ينشر الا فى مارس ١٩٠٩ .

ثانيا : احتكار مصادر الأخبار :

ان الحصـول على الأخبار ونشرهـا يعتبر أهم مصـادر ح
الصحيفة ، ومن أهم العوامل التى تساعد على زيادة توزيعها ، و
كان الاعلام هو الوظيفة الأولى للصحيفة فان حرمان أية صحيفة
الوصول الى مصادر الأخبار يفقدها وظيفتها وأهميتها لدى القراء

كما أن حرية الصحافة تقتضى أن تكون الصحف حرة فى استقاء الأنباء وفي نشرها ، فلا قيمة لحرية الصحافة اذا أوصدت فى وجهها أبواب الأخبار ، فحرية الرجوع الى مصادر الأخبار عنصر هام من عناصر هذه الحرية .

وقد ادرك كرومر هذه الحقيقة فاستخدم مصادر الأخبار سلاحا يواجه به الصحافة الوطنية فى تلك الفترة ، حيث كان يشجع المسئولين على تغذية جريدة « المقطم » بالأخبار الرسمية وبكثير من الأسرار الخفية لتقوى وتزدهر ويزداد انتشارها كما حددت وزارة الداخلية مصادر الأخبار التى تحصل عليها الصحف بثلاث مصالح تابعة لوزارة الداخلية ، ويتهم المؤيد قلم المطبوعات بأنه هو المحرض على ذلك حتى يحرم الصحف الحرة من مصادر اخبارها وحتى لا تنشر الا ما تراه الحكومة ملائما لسياستها ، كما حددت الداخلية مصادر أخبار السراى بأنها تستقى من قلم المطبوعات وأنه لا يسمح بنشر شىء الا من خلال ذلك القلم .

كما أصدرت الحكومة المصرية أمرا منعت فيه جميع الدواوين الحكومية أن تمد « المؤيد » بمعلومات رسمية مهما كان نوعها ، وكانت الحكومة المصرية مدفوعة الى ذلك بوحى من الوكالة البريطانية التى نظرت الى جريدة « المؤيد » على أنها جريدة وطنية مناهضة السياسة البريطانية فأرادت السلطات الانجليزية أن تفقد المؤيد قيمتها كصحيفة اخبارية ليكون ذلك سببا فى زوالها ، ويقول على يوسف ان البارون دى مالورتى الذى عين مديرا لقلم المطبوعات كان يرسل لى كل يوم كتابا يطلبنى فيه لمقابلته ليسألنى سؤال الملكين عن كل خبر يجده فى « المؤيد » من غير طريق قلم المطبوعات ، والغرض من هذه السيطرة مصادرة نمو « المؤيد » مع جملة وسائل أخرى استعملت لذلك منها منع مخبرى « المؤيد » أن يدخلوا أكثر دواوين الحكومة ليستقوا خبرا من أخبارها ، وكان هذا الوجل

يحجزني في غرفته ساعتين أو ثلاثا كل يوم بين سؤال وجواب عما أنشر في المؤيد ، ولم أكن مع هذا أتأخر عن نشر خبر يأتيني من المصادر التي أثق بها ، ولا ريب أن عمل المطبوعات هذا كان يسلبني كثيرا من حريتي الشخصية والسياسية .

وتقول المؤيد : ان الوزارة الفهمية ـ تقصد وزارة مصطفى فهمي الأولى ـ قد اشتدت على المؤيد وعمه الاضطهاد من جميع فروع الحكومة حتى حرم مدة سنتين متواليتين من ان يأخذ مكاتبوه أخبار الدواوين ، وكان اتهام أي موظف باعطاء خبر « للمؤيد » ولو بأضعف القرائن كافيا لادخاله مجلس التأديب والحكم عليه بالرفت أو الابعاد من مصر الى حدود السودان أو بالتنزيل درجة أو درجتين ، وكان مخبرو المؤيد يتخطفون الأخبار من ملتقى الشوارع عند عودة الموظفين الى منازلهم وكان أحد الموظفين يقذف كل يوم كرة من بعيد لمخبر يثق به وفيها قصاصات كتبت فيها الأخبار أجزاء . وما زال المؤيد يضطهد وأعداؤه يكيدون له كل يوم بوشاية على أحد من الموظفين حتى سقطت الوزارة الفهمية في يناير ١٨٩٣ . وعاملته الوزارة الرياضية ـ يقصد وزارة مصطفى رياض ـ فرفع هذا الاضطهاد وأعطيت للبارون دي مالورتي الذي كان قد عين ناظرا لقلم المطبوعات من أجل « المؤيد » وحده اجازة طويلة رقت بعدها وألغيت وظيفته بعد ذلك .

ولكن بعد اقالة وزارة مصطفى رياض ـ على أثر أزمة الحدود ـ تولت الحكم وزارة نوبار باشا التي أعادت حظر الأخبار على المؤيد لعدة أشهر وتقول المؤيد : ان الغرض من هذا الاضطهاد لم يكن تعطيل « المؤيد » فقط ولكن كان يراد منه القضاء على الصحافة الاسلامية المصرية لأن الأجانب عموما والانجليز خصوصا كانوا يخشون أن تتولى الصحافة الاسلامية زعامة الرأي العام في مصر وتقوى كلمتها على غيرها . ولو أنهم استطاعوا أن يسقطوا المؤيد

فى السنين العشر الأولى من حياته لما استطاع مصرى أن يصدر صحيفة وطنية بعد ذلك لأن فشل المؤيد يومئذ كان يثبط همة كل من يريد أن يحذو حذو صاحبه .

ثالثا : اتهام جريدة المؤيد بأنها لسان حال جمعية وطنية سرية هدفها خلع الخديو توفيق واخراج الانجليز من مصر :

فلقد اتصل بمسامع الخديو توفيق بعد صدور « المؤيد » أنها لسان حال حزب وطنى يعمل سرا على عزله عن العرش كما عزل اسماعيل من قبل ، وكان الخديو توفيق على وشك أن يوقف المؤيد لولا وفاته . ولكن على يوسف ينفى هذه التهمة حيث يقول : ان أعداء المؤيد هم الذين وشوا الى الحكومة بأن هناك جمعية سرية أخذت على نفسها الانفاق على المؤيد والكتابة فيه ضد الحكومة والاحتلال ، وكادت ريح الشر تؤدى أولئك الأفاضل الذين مدوا يد المساعدة « المؤيد » لولا أن مقربا من الوكالة الانجليزية وهو محمد بك بيرم تولى يومئذ تحقيق تلك الوشايات بنفسه فظهرت له الحقيقة . وانتهى الأمر بمقابلة سعد زغلول لرئيس النظار ليدحض بالبراهين تلك الدسائس ، والحقيقة أنه لا يوجد دليل محدد يثبت وجود جمعية وطنية تتولى الانفاق على المؤيد ، رغم أن الكثير من المصادر تشير الى أن الوطنيين الذين التفوا حول لطيف باشا سليم الحجازى قد ساعدوا المؤيد أدبيا وماديا ، ورغم أن لطيف سليم الحجازى وأتباعه قد قاموا فى عام ١٨٩٣ بمحاولة بعث الحزب الوطنى ليقوموا بتنظيم الشعب المصرى ليعمل من أجل استقلاله عن بريطانيا ، ويعرضوا قضية مصر على الرأى العام الأوروبى ، والفرنسى بصفة أخص . وكان الحزب يضم كل مؤيدى عباس ضد كرومر ، وكان على يوسف أكبر كتاب الصحافة الناطقين بلسانه .

وهناك رواية أخرى تقول : ان الحزب الوطنى الثانى بزعامة

مصطفى كامل قد تأسس أولا عام ١٨٩٣ على شكل جمعية سر
فى صالون لطيف باشا سليم .

ومن المحتمل أن يكون لطيف باشا سليم وأتباعه قد فكروا ف
بعث الحزب الوطنى القديم قبل وفاة الخديو توفيق ، الا أننا لا يمك
أن نجزم بوجود مثل هذه الجمعية ، ولا يوجد دليل علمى محا
يثبت ذلك .

رابعا : الخلاف بين على يوسف وأحمد ماضى :

اشترك الشيخ أحمد ماضى مع على يوسف فى اصدار جريا
« المؤيد » حيث دفع رأس مال الجريدة وقدره مائة جنيه من ما
الخاص وتولى منصب مدير تحرير الجريدة ، ولكن فى عام ١٨٩١
حدث خلاف بين الشيخ أحمد ماضى وعلى يوسف أدى الى احتجا
الجريدة من ٣٠ سبتمبر ١٨٩١ حتى ٢٠ نوفمبر ١٨٩١ .

ويقول على يوسف : ان الشيخ أحمد ماضى كان مدفو
ومؤيدا من الخلف من أشد خصوم المؤيد السياسيين ، ولعل ع
يوسف يشير بذلك الى الانجليز فهم فى تلك الفترة كانوا أشد
خصوم المؤيد السياسيين .

وكان لسعد زغلول الفضل الأول فى حسم هذا الخلاف ا
اختاره أحمد ماضى حكما للفصل فى موضوع النزاع ، فانتهى حكم
بترك المؤيد لصاحب امتيازه — وهو الشيخ على يوسف ، حيث ق
عشرة من الوطنيين وفرضوا على أنفسهم جمع مائة جنيه قام بدفع
سعد زغلول للشيخ أحمد ماضى مقابل تنازله عن حصته فى الشر
لصاحب الامتياز .

وقد أوضحنا فيما سبق دور سعد زغلول فى نفى تهمة وجو

جمعية سرية تنفق على المؤيد بهدف خلع الخديو توفيق واخراج الانجليز من البلاد ، وهى التهمة التى كادت تقضى على « المؤيد » .

ويقدم عبد الخالق لاشين تفسيرا لمساعدة سعد زغلول للمؤيد ماديا ، واشتراكه فى تحرير بعض موضوعاتها ، بأن سعدا كان يهدف أولا الى المحافظة على المشاعر الوطنية ليكتسب لنفسه عطف الرأى العام عليه وثانيا لتعضيد « افلين بارنج » — لورد كرومر — فى سياسته التى صرح بها وكانت تقضى بعدم التعرض للصحافة المصرية وهى السياسة التى نعتقد أن غرضها هو امتصاص كل شحنات الغضب والانفعال عند بعض المصريين وهو الأمر الذى قد لا نحمد عقباه اذا تعرضت الصحافة للكبت ولم يسمح لها بالظهور ثم ثالثا لأن سعد زغلول سيشترك مع أصدقائه فى معالجة بعض الموضوعات الشرقية والاسلامية على صفحات هذه الصحيفة التى أصبحت موضعا للثقة عند قراء العربية .

وبذلك يثير عبد الخالق لاشين الشكوك حول مساعدة سعد زغلول للمؤيد ، وهو ينطلق من مقولة ان سعد زغلول صديق الانجليز وصنيعتهم وهذه المقولة التى يحاول بشتى الطرق أن يثبتها ويدافع عنها قد أوقعته فى الكثير من المتناقضات وقد استند عبد الخالق لاشين فى اثبات أن سعدا صديق الانجليز وصنيعتهم الى علاقة سعد بصالون الأميرة نازلى فاضل صديقة الانجليز وعلاقته باستاذه محمد عبده الذى انحاز الى الانجليز بعد عودته من المنفى ، والحقيقة أن هذا الباحث يتجاهل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت تمر بها البلاد فى تلك الفترة ، والتى يجب عدم تفسير أى حدث تاريخى بمعزل عن هذه الظروف .

ان رموز الحركة الوطنية فى هذه الفترة قد اتحدت غايتهم ولكنهم اختلفوا فى رؤيتهم للوسائل التى تمكنهم من تحقيق هذه الغاية ، فلم يكن محمد عبده ولا تلميذه سعد زغلول يريدون بقاء

الانجليز فى مصر ، ولكنهم رأوا أن الطريق لتحقيق الاستقلال يبدأ من اثبات امكانية أن يحكم المصريون أنفسهم بأنفسهم وكفاءتهم فى ادارة شؤونهم ، كمــــا كانوا يرون أن زيادة التعليم وتحقيق الاصلاح الادارى والمالى من أهم وسائل تحقيق الاستقلال ، وكانوا يرون أيضا أن انجلترا لن تستطيع أن تخالف وعودها بالجلاء ، ولن تسمح لها الدول الأوربية بالانفراد بحكم مصر ، فاذن وبما أن الاحتلال مؤقت فلا بأس من العمل مع الانجليز وكسب صداقتهم ، ثم ان التشكيك فى وطنية سعد زغلول وأستاذه الشيخ محمد عبده يتجاهل تاريخ نضال الرجلين الطويل ويتم على أساس النظر الى بعض المواقف ــ نظرة جزئية ــ دون وضعها فى سياقها التاريخى والحكم عليها فى اطار الظروف السائدة فى تلك الفترة .

ويعتقد الباحث أن هذا التشكيك فى وطنية سعد قد جاء نتيجة لارضاء عواطف شخصية ، الأمر الذى ينفى عنه صفة العلمية التى تتطلب الحياد والموضوعية والدقة .

الأمر الثانى : اننا لا نسلم بأن لورد كرومر قد أطلق الحرية للصحافة من أجل امتصاص شحنات الغضب والانفعال عند بعض المصريين . تطبيقا لمقولته الشهيرة اذا وضعت الصمام على المرجل انفجر ، أما اذا تركت البخار يخرج فان سلامة المرجل مضمونة . وسوف نتحدث فيما بعد بالتفصيل عن الأسباب التى دفعت كرومر الى تجميد العمل بقانون المطبوعات واطلاق الحرية للصحافة المصرية .

ويرى الباحث أن مساعدة سعد للمؤيد كانت من منطلق وطنى وليس لتحقيق غاية شخصية وليس « لتعضيد افلن بارنج » ــ وأن هذه المساعدة كانت لحساب مصر ولم تكن لحساب لورد كرومر .

سادسا : اتهام المؤيد بالتعصب الديني :

اتهمت « المقطم » وبعض الصحف الأجنبية مثل « لوبروجريه اجبسيان » جريدة المؤيد بالتعصب الديني حيث قالت لوبروجريه في ٣٠ سبتمبر ١٨٩٥ ان الشيخ علي يوسف يدعو الى أن يقوم قسم من الشعب بذبح القسم الآخر كما لفتت نظر الحكومة الى هذا التعصب الذي من شأنه أن يعرض الأمن للاضطراب وحياة الأوربيين للخطر .

ولكن « مسألة التعصب ليست السبب في حملة « المقطم » أو الصحف الأجنبية الأخرى ، وانما الخصومة مصدرها تفوق « المؤيد » في الدفاع عن المصالح الوطنية وقدرتها على رد أصحاب المقطم وفضح الاحتلال ، وتربية الجماهير تربية استقلالية بما كانت تنشره من مقالات محررها أو أنصاره من الوطنيين .

ويتضح خطورة هذا الاتهام اذا علمنا أنه كان السبب في نفي عبد الله النديم واغلاق مجلة الأستاذ .

وتشير المؤيد الى أن أصحاب الجرائد العربية من السوريين اتفقوا على أن يزهقوا روح المؤيد فصاروا يسدون عليه الطريق ويتعقبون له كل أثر لشدة ما كانوا يخشون من قيام صحافة مصرية اسلامية تأخذ بزمام الرأي العام فلا يكون لصحافتهم بعد ذلك سلطان ، وطالما استعانوا بسلطة القناصل وللضرورات أحكاما وطالما استعملوا الصحافة الافرنجية المحلية لتحريف أقوال المؤيد ، والحكومة في أدوار كثيرة تساعد هذه الحملات وتضاعف مكائد الكائدين .

ويبدو أن حملة « المقطم » ولوبروجريه اجبسيان » قد أثارت اهتمام بعض قناصل الدول الأوربية الذين قرروا مخاطبة رئيس

مجلس النظار مصطفى رياض فى هذا الشـــأن فأجابهم بما ينفى ذلك .

كما أثارت هذه الحملة أيضا اهتمام جرائد لندن الكبرى حيث أشارت المؤيد الى أنه كلما تكلمت الجرائد الوطنيـــة عن خطأ فى مصلحة أو خلل فى عمل أشارت اليه أو حق مسلوب طالبت مع التلطف برده ، قام الانجليز وقالوا هذه الجرائد محمولة من الغير ، أو آلة تحركها الدسائس المضرة بالبلاد ، أو أنها مهيجة للرأى العام جالبة للاخطار على الأمن والسلام . وقامت جرائد « لوندرة » تنادى بمحو اسم الصحف الوطنية المصرية من لوحة الوجود أو على الأقل بضرورة الحجر والتضييق عليها .

كان هذا الاتهام كفيلا بالقضاء على جريدة المؤيد لولا وجود مصطفى رياض رئيسا للنظام والذى حرص على نفى تهمة التعصب الدينى عن « المؤيد » .

سابعا ــ قضية التلغرافات :

أوضحنا ــ فيما سبق ــ كيف استخدم كرومر مصادر الأخبار وسيلة لمحاربة جريدة المؤيد وقد بالغ فى استخدامه لهذه الوسيلة أثناء حملة استرداد السودان فقد أدرك أهمية أنباء هذه الحمـلة بالنسبة للقراء وبالتالى فقد استغلها كوسيلة لدعم الصحف التى تؤيده ــ وبالذات صحيفة المقطم ــ ومعاقبة الصـحف المعارضـة ، وبالذات صحيفة المؤيد ، حيث أصدرت الحكومة المصرية أمرا بمنع كل مراسلى الصحف من مصاحبة الحملة العسكرية ، وأنشـــأت بدلا من ذلك مكتبا بوزارة الحربية لاعـــداد نشرات اخبارية كان يوزعها على جميع الصحف ما عدا « المؤيد » ، وحين احتج الشيخ على يوسف على هذه التفرقة ، نصح لكى ينال هذه النشرات الاخبارية

بالامتناع عن نقد الحملة ، لكن علي يوسف رفض قبول هذا الاعتداء على حريته ·

كما أصدرت نظارة الحربية أمرا ثانيا بعدم اعطاء المؤيد بنوع خاص أية معلومات تتعلق بالحملة المصرية على دنقلة ، وكان معنى ذلك أن الجرائد الأخرى تستطيع أن تحصل على هذه المعلومات من نظارة الحربية متى رغبت هذه الصحف في شيء منها ·

واستثنت سلطات الاحتلال جريدة المقطم فقط من قرار منع مراسلي الصحف من مرافقة الحملة ، وقد أثارت المؤيد الشكوك حول مراسل المقطم المرافق للحملة ، وأنه أحد الضباط أو موظفي نظارة الحربية حيث تقول : هل يمكن للمقطم اذا استحلفناه بذمة أصحابه وشرفهم ونزاهتهم أن ينشروا لنا اسم مكاتبه المرافق للحملة حتى يعلم القراء ان كان موظفا بمرتب من ادارة الجريدة أو من موظفي الحربية الذين ينقدون مرتباتهم من أموال الرعية ليؤدوا فيها وظائفهم بالأمانة لا أن يكونوا عمال الجرائد سرا ، وموظفين في الحربيـــة جهرا ·

وقد تفوقت « المقطم » على سائر الصحف الأخرى في تقديمها التفاصيل الدقيقة للمعارك ، وقيامها بالتغطية الصـــحفية الكاملة لأخبار الحملة وأنباء تحركاتها ، وكان لذلك أهميتـــه السياسية والصحفية على السواء نظرا لاهتمام الرأي العام في مصر اهتماما بالغا بأخبار الحملة ، مما جعل السلطات البريطانية في مصر حريصة على تحقيق الرواج والانتشار للصحيفة الموالية لها وهي « المقطم » ، غير أن المقطم بكل ما كان يعرضه من تفاصيل ، وكل ما كان ينفرد بنشره من أنباء لم يكن في الحقيقة يقدم كل ما لديه من معلومات وأخبار ، فقد كان يحرص على أن يحجب ما تعتبره الســـلطات البريطانية من أسرار الحملة ، وألا ينشر ما قد يسيء الى الاحتلال ورجاله ·

ولذلك كان لابد للشيخ على يوسف من اللجوء الى وسائل أخرى يستطيع بها أن يزود قراء المؤيد بأنباء الحملة والا تعرضت صحيفته لخطر التوقف أو على الأقل انخفاض التوزيع ، وقد استطاعت « المؤيد » أن تحقق عدة انتصارات صحفية ناجحة على النحو التالى :

١ ـ فى مايو ١٨٩٦ وجه كتشنر الى الدراويش فى السودان منشورا يدعوهم فيه الى الهدوء والسكينة ، وتعمد كتشنر أن لا يصل أمر هذا المنشور الى مصر كى لا يفهم منه معنى الاسترضاء الذى يجوز أن يلمح منه الشعب المصرى ناحية من نواحى الضعف ، ولكن المؤيد استطاعت الحصول على نص هذا المنشور ونشره فى ١٥ مايو ١٨٩٦ ، وقد غضب كتشنر لذلك ، وحاولت نظارة الحربية معرفة كيفية وصول هذا المنشور للمؤيد ، ولكنها لم تستطع ، ولم تستطع أيضا معاقبة الشيخ على يوسف لعدم وجود نص يتناول هذه الحالة فى قانون العقوبات .

٢ ـ فى يونية ١٨٩٦ أرسل كتشنر لوزارة الحربية ، كشفا بأسماء القتلى وعناوينهم وكان سريا ، ولكن استطاعت المؤيد الحصول على هذا الكشف ونشره .

وقد اعتبرت نظارة الحربية نشر المؤيد لهذا الكشف عملا عدائيا موجها ضد السلطات البريطانية غير أن قانون العقوبات أيضا لم يسعف هذه السلطات بنصوص تدين الشيخ على يوسف .

وقد اجتمع مجلس النظار لمناقشة هذا الأمر ، وأخذ المحققين يتلمسون الوسائل والقرائن ولكنهم لم يستطيعوا أن يقيموا الدليل على أحد .

وعندما عجزت نظارة الحربية عن معرفة كيفية وصول هذا

الكشف للمؤيد لجأت الى اتهام ثمانية من موظفى النظارة وعاقبتهم عقوبات قاسية .

٣ — فى ٢٦ يوليو ١٨٩٦ أرسل كتشنر تلغرافا الى ناظر الحربية يخبره فيه بأن الكوليرا قد تفشت فى الجيش ، ثم ذكر عدد الاصابات والوفيات التى حدثت بين الجنود المصريين فى السودان.

ولكن المؤيد استطاعت الحصول على نص هذا التلغراف ونشر ترجمته فى ٢٨ يوليو ١٨٩٦ ، ولخطورة المعلومات التى تضمنها التلغراف والتى كشفت عن سوء الأحوال التى يعانيها الجنود المصريون فى السودان ثار ناظر الحربية والسلطات الانجليزية لنشر هذا التلغراف السرى ، وفى الوقت نفسه حرصت المؤيد على أن تكرر نفس المعلومات على مدى عدة أيام .

كما هاجمت المؤيد سلطات الاحتلال مستخدمة ما تحت يدها من معلومات وأسرار ولكنها حرصت أيضا على عدم المساس بكرامة الجندى المصرى لتتجنب ردود الفعل وتحتفظ بتعاطف القراء معها ملقية كل التبعات على عاتق القيادة البريطانية ، واستطاعت المؤيد باستخدام المعلومات التى تضمنها تلغراف السردار أن تقوم بحملة صحفية على سلطات الاحتلال البريطانى التى فرضت على مصر ارسال حملة دنقلة دون الاستعداد الكافى لها ، واستخدمت المؤيد الأسلوب العلمى فى المتابعة الصحفية ، وفى الوقت نفسه الذى كانت فيه المؤيد تتابع حملتها الصحفية كانت سلطات الاحتلال البريطانى ووزارة الحربية تتابع البحث عن وسيلة للانتقام من جريدة المؤيد ، وكان السؤال الذى طرح نفسه على مائدة البحث هو كيف استطاعت المؤيد الحصول على نص التلغراف ؟ .

لذلك أصدر ناظر الحربية أوامره الى ملحم شكور أحد كبار موظفى الحربية بأن يقوم بعمل تحقيق وتحريات سريعة لمعرفة سر

تلك السرقة وكان من نتيجة ذلك التحقيق نقل ستة من موظفى نظارة الحربية الى أقصى الحدود لشبهات حامت حولهم ، ورغم ذلك ظل ناظر الحربية متشككا اذ اتضح له أن التلغراف لم يمر على أحد من موظفى الحربية بل وصل اليه مغلقا مختوما كما صدر من مكتب تلغراف الأزبكية ، لذلك فاتح الناظر رئيس مكتب التلغراف فى الأمر الذى أكد له أنه لا يشتبه فى أحد من موظفى مكتبه . ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد اذ توجه فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم الى مكتب تلغراف الأزبكية وشكا الى رئيسه أن مكتب المقطم فى ببا كان قد بعث اليه برسالة تلغرافية فى يوم ٢٨ يوليو ١٨٩٦ فنشرتها جريدة المؤيد فى نفس هذا اليوم ، وطلب فارس نمر التحقيق فى ذلك .

لذلك كلف رئيس مكتب التلغراف أحد موظفيه وهو محمد زيد بمراقبة زملائه للوصول الى السر ، الذى قدم بعد يومين نتيجة قيامه بتلك الرقابة اذ قرر أنه رأى توفيق كيرلس ينقل صورة تلغراف أرسله مراسل جريدة « الديلى تلغراف » الانجليزية الى جريدته ، وتحقق رئيس مكتب التلغراف من أن الورقة التى نسخها توفيق كيرلس مازالت فى جيبه أى أنه ضبط متلبسا بسرقة تلغراف مراسل « الديلى تلغراف » .

وعند ذلك أبلغت وزارة الحربية النيابة العامة التى تولت التحقيق ، وأمام النيابة أنكر توفيق كيرلس أنه سلم التلغراف الى المؤيد رغم قيام القرائن القوية على ذلك ، وكان أهمها شهادة عزيز فهمى أحد موظفى مكتب الأزبكية الذى شهد بأن توفيق كيرلس طلب منه نسخ صورة من تلغراف السردار .

عند ذلك استدعت النيابة على يوسف للتحقيق يوم ٢٤ سبتمبر ١٨٩٦ وسألته عن المصدر الذى حصل منه على التلغرافين فأجاب بأنه لا يستطيع أن يبوح باسم مصدره لأن هذا هو سر

الصحفى ، كما اعترف على يوسف بأنه يعرف كيرلس معرفة سطحية اذ كان يتردد على مطبعة المؤيد ليطبع فيها بطاقات للزيارة ، وأنه توسط له للالتحاق باحدى الوظائف فى وزارة الداخلية ، ولكن على يوسف أنكر أنه يعرف أن كيرلس موظف بمكتب التلغراف .

كما قرر على يوسف فى التحقيق أنه تلقى رسالة بدون توقيع يقول كاتبها أن أربعة أشخاص قابلوه وأغروه على اشراك على يوسف فى تهمة سرقة التلغراف ففهم أن تلك الرسالة من توفيق كيرلس ، ولكنه لم يعرف من هم أولئك الأشخاص الأربعة الذين ورد ذكرهم فى تلك الرسالة ، عند ذلك أبدى المحقق رأيه بحفظ التحقيق بالنسبة للشيخ على يوسف باعتبار أنه لم تثبت عليه تهمة الاشتراك فى الافشاء .

لكن « جونسون باشا مفتش النيابات الانجليزى تدخل فى القضية حيث أمر بالمحاكمة وذلك بالمخالفة لرأى وكيل النيابة الذى قام بالتحقيق اذ رأى النائب العام الانجليزى فى تلك القضية » فرصة سانحة للانتقام من أحد خصوم الاحتلال فلم يوافق على حفظ القضية .

وعندما علم الشيخ على يوسف بأن النائب العام لم يوافق على حفظ التحقيق نشر فى المؤيد يوم ١٥ أكتوبر ١٨٩٦ مقالا بعنوان « محاكمة صاحب المؤيد » اتهم فيه النائب العام بأنه يريد الوصول الى شهرة كاذبة ترفع رأسه بين أبناء جلدته ، ثم قال : غير أننا رغبنا اليوم فى مساعدته بدليل جديد فى التهمة ، فقد تحصلنا من نظارة الحربية التى لا تدخلها ، أو من مكتب التلغراف الذى لم يبق لنا فيه عامل على نص تلغراف وارد من حلفا الى دليرى بك السكرتير الحالى فى نظارة الحربية هذه ترجمته بالحرف الواحد .

خلفا فى ١١ أكتوبر ١٨٩٦

سنبارح حلفا هذا اليوم ومعنا الكتبة التابعون لنا الى القاهرة.

مدير تعيينات الحربية – روجرس « ميرالاى »

فعلى ذلك النائب العمومى أن يضم هذا الى دلائل التهمة التى يتحصل عليها والتى جمعها الى الآن ، فان هذا البرهان الجديد أنفع من النقود التى تصرف فى هذه الظروف على البوليس السرى وبعض السماسرة فى سبيل تأييد التهمة وتقويتها ٠

والواقع أن هناك شهادة من أحد محررى المؤيد واسمه عطية على شلبى تنفى أن يكون توفيق كيرلس هو المصدر الذى حصلت منه المؤيد على نص تلغراف السردار حيث يقول : ان الأخبار السرية بمعنى التلغراف قد وصلت الى جهة عليا ، فاستعملت تلك الجهة من ناظر الحربية عن هذا التلغراف ، ووصلت الاشاعة الى جريدة المؤيد فقام على يوسف وقصد تلك الجهة العليا ومن هنـــــاك علم بنبأ التلغراف ٠

ولعله يقصـــد بتلك « الجهـــة العليا » الخديو عباس الثانى ، ولكن ليس هناك أى دليل يثبت صحة هذه الشهادة ، اذ أن كل المصادر التى تناولت قضية التلغراف تشير الى دور توفيق كيرلس ٠

وقد أعادت النيابة التحقيق مع توفيق كيرلس « بشأن الأربعة الذين ورد ذكرهم فى الرسالة التى أشار اليها الشيخ على يوسف فأجاب بأنهم توفيق عزت ببوليس مصر واسكندر تادرس بالداخلية وراغب منصور وناصف مرقص ، حيث قابل اسكندر تادرس توفيق كيرلس وحاول اغراءه بالاعتراف بأن على يوسف هو الذى حرضه على سرقة التلغراف ، ثم اصـطحبه الى مقر جريدة « المقطم » حيث قابلا فارس نمر الذى حاول أيضا اغراء كيرلس على كتابة اعتراف صريح على الشيخ على يوسف ، وقبل كيرلس كتابة هذا الاعتراف

فاصطحبه تادرس الى مقر جريدة مصر ليكتب هذا الاعتراف ، لكن تادرس شنودة المنقبادى صاحب جريدة مصر ـ وكان مفهوما يومئذ أنه من أعداء المؤيد ـ طلب من كيرلس عدم كتابة هذا الاعتراف .

وذلك يوضح المحاولات الجادة التى بذلتها سلطات الاحتلال لايجاد الدليل على أن على يوسف هو المحرض على سرقة التلغرافات لكى نستطيع تقديمه للمحاكمة طبقـا لنص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات التى تنص على « معاقبة الموظف الحكومى الذى يخفى مكتوبا من المكاتيب المسلمة للبوستة أو تلغرافا ، أو يسـهل ذلك لغيره بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين ، ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من اشترك مع هذا الموظف فى اخفاء المكاتيب أو فتحها ، أو اخفاء التلغرافات أو افشائها » .

وعندما فشلت سلطات الاحتلال فى اغراء توفيق كيرلس على الاعتراف ، وفى أن تخلق منه شاهدا على صاحب المؤيد أصـدر حكمدار القاهرة فى ١٠ أكتوبر ١٨٩٦ منشورا سريا لكافة المأمورين والضباط يأمرهم فيه بالبحث والتنقيب بكل وسيلة لجمع الأدلة أو القرائن التى تؤيد التهمة ضد صاحب المؤيد وعامل التلغراف ، وقد نشرت المؤيد نص هذا المنشور ، كما أبرز ابراهيم الهلباوى المحامى نص هذا المنشور فى قاعة المحكمة .

وفى الوقت نفسه الذى كانت فيه النيابة تعيد التحقيق فى القضية تمهيدا لتقديمها للمحاكمة حرصت المؤيد على نفى التهم الموجهة اليها ، وانكار تهمة سرقة التلغرافات والتـأكيد على براءة موظف التلغرافات ، كما حرصت على تأكيد اصرارها وعزمها على مواصـلة تقصى أنباء حملة دنقلة ونشرها ، والتأكيد على شرعية الحصول على الأخبار ونشرها .

وفى الوقت نفسه دافعت الصحف الوطنية عن المؤيد حيث

قالت الأهرام : « ان ما فعلته الحكومة مع صــــاحب المؤيد واعادة التحقيق معه هو عمل خرقت به حرمتى الجرائد والقانون ، ونزلت معه الحكومة منزلة العامل على شفاء حزازات لا على تقرير حق ورفع منار صدق » .

وطالبت الأهرام الحكومة « بسحب الاتهام الموجه لعلى يوسف لأن الحكومة ان كانت تضبط الناس بالقانون فسلامتها وصيانتها قائمتان به أيضا ، فاذا هدمت القـــانون وداسته برجلهـــا ، فلا تستغربن أن يأتى يوم ينقلب فيه ردم القانون عليها » ، كما استنكرت الوطن توجيه الاتهام لعى يوســـف حيث قالت : « ان الحكومة العادلة هى التى تعرف قيمة حرية الأفكار » .

محاكمة على يوسف

عندما انتهت النيابة من التحقيق وجهت تهمة افشـــاء سر التلغراف لكل من توفيق كيرلس كفاعل أصلى وعلى يوسف كشريك بالتحريض ، وطلبت عقابهما بالمواد ١٥٤ ، ٦٧ ، ٦٨ عقوبات ، وقدمت القضية الى جلسة الجنح بمحكمة عابدين الجزئية التى عقدت يوم ١٧ نوفمبر ١٨٩٦ برئاسة القاضى محمود بك خيرت ومثـــل النيابة على بك توفيق ، وحضر الدفاع عن المتهمين أحمد الحسـينى وابراهيم الهلباوى ٠

اعتمد ابراهيم الهلباوى فى دفاعه على التشكيك فى أن توفيق كيرلس هو الذى أعطى التلغراف للمؤيد حيث قال : ان لديه اعتقادا قويا برغم شهادة ناظر الحربية فى الجلسة بأن التلغراف قد أرسلت نسخة منه الى رئاسة مجلس النظار ولابد أن يكون قد قيد فى دفاتر نظارة الحربية ، وأشار الى الاشاعة التى راجت عند نشر التلغراف من أنه لابد أن يكون أحد النظار الوطنيين هو الذى أعطاه للمؤيد ، واستشهد على أن التلغراف قد قيد فى دفاتر نظارة الحربية بما قرره ملحم شكور من أنه قد أجرى تحقيقا فى النظارة نقل بعده ستة من الموظفين الى الحدود ، كما شكك الهلباوى فى صحة شهادة اسكندر تادرس الذى شـهد فى التحقيق بأ ن توفيق كيرلس قد اعترف له بسرقة وافشاء سره بتحريض صاحب المؤيـد حيث أن اسكندر تادرس هو مكاتب « المقطم » ، ومحرر مقـــالات « الزارع للشر عبد ابليس » ضد المؤيد ، وبذلك تكون شهادته غير صحيحة ٠

أما أحمد الحسينى فقد ذكر أن « المقطم » كانت قد نشرت الحكم فى قضية الدكتور « ملتون » ضد جريدة « البوسفور » قبل صدوره من المحكمة المختلطة ، وبذلك أفشت سر المداولة ، ومع ذلك لم ينتقدها أحد بل استحسنوا مسلكها لأنها بذلت مجهودا فى الوصول الى هذا السر العميق ، وذكر أيضا حكاية حصول مراسل «التيمس» على معاهدة برلين وأسرار المفاوضات التى سبقتها بواسطة رشوة خادم أحد أعضاء المؤتمر ، وصمم الهلباوى والحسينى على طلب براءة المتهمين » .

وفى يوم ١٩ نوفمبر ١٨٩٦ حكمت المحكمة بحبس توفيق كيرلس ثلاثة أشهر مع الشغل لافشائه سر التلغراف ، وبراءته من تهمة افشاء تلغراف المقطم وبراءة على يوسف من التهمتين .

ولكن السلطات الانجليزية اعتبرت هذا الحكم « سوء تطبيق للعدالة » وصممت على استئناف الحكم حيث تشكلت محكمة الاستئناف من على ذو الفقار باشا رئيسا ، ومستر كمرون ويوسف بك شوكت أعضاء ، ونظرت القضية فى أول ديسمبر ١٨٩٦ ثم تأجلت الى ١٥ ديسمبر .

وفى محكمة الاستئناف ، أصر مستر كمرون على ادانة على يوسف بينما أصر القاضيان المصريان على براءة الاثنين .

وقد استطاع القاضيان المصريان ـ رغم كل الضغوط التى بذلها الانجليز والقاضى الانجليزى مستر كمرون ـ اصدار الحكم ببراءة على يوسف ، والغاء الحكم بالنسبة لتوفيق كيرلس وبراءته .

كان لهذه القضية تأثير كبير على الرأى العام ، اذ اهتم المصريون جميعا بها وكانت الجموع الحاشدة تشهد الجلسات ، بالرغم من أن الدخول كان بتذاكر خاصة وصل ثمنها فى بعض الأحيان الى جنيه .

وقد وفدت على القاهرة جموع كبيرة من مختلف مدن القطر لتشهد المحاكمة حتى ضاقت بهم فنادق العاصمة ، وكان لصدور الحكم ببراءة الشيخ على يوسف أثر بالغ فى مصر حيث هتف الناس خارج قاعة المحكمة ، وتألفت وفود عديدة جاءت الى القاهرة من الأقاليم لتهنئة على يوسف كما وصلته عدد كبير من برقيات التهنئة التى تحدى بها المقطم ، وأعلن أن تحت يده ٤٠٠ تلغراف يسره أن يطلع عليها من يشاء .

ويعتبر اهتمام الرأى العام المصرى بهذه القضية ، دليلا على تضج الوعى القومى فى ذلك الوقت وبرهانا على كراهية الشعب المصرى للاحتلال وأعوانه .

كما يعتبر آرثر ادوارد جولد شميت أن قضية التلغراف هى أعنف صدام بين البريطانيين ومعارضيهم من الوطنيين المصريين .

وكان من نتائج الحكم ببراءة على يوسف فى هذه القضية ، وفشل سلطات الاحتلال فى توقيع أى عقوبة عليه أن قام الانجليز بتعيين ثلاثة قضاة انجليز بمحكمة استئناف مصر الأهلية فى يناير ۱۸۹۷ وهم مستر ادوارد كوجلان ومستر هربرت ويلسون هالتون شارلز رويل ، حيث أكدت المقطم أن هذا التعيين كان من نتائج الحكم ببراءة صاحب المؤيد فى حين اعتبرت المؤيد ذلك اهانة كبرى للأمة المصرية ، وأن الانجليز قد برهنوا بتنفيذ هذا المشروع ـ تقصد تعيين القضاة الانجليز الثلاثة ـ على أنهم كانوا يرغبون فى الحكم بعقوبة المتهمين مهما كانت الحال ، وأن الغرض الحقيقى من تنفيذ هذا المشروع هو أن يصبح القضاء الأهلى مطواعا لارادة الانجليز دائما حتى لا يتجاسر وطنى على مخالفة رأى الانجليز وان فرض وخالفه ذات مرة فلا تكون من وراء هذه المخالفة نتيجة لا يرضاها المحتلون كما حصل فى قضية المؤيد ، وأنه مادام الاحتلال ينشب أظفاره فى أحشاء البلاد فلا يبعد أن يكون أكثر قضايا المستقبل مثل قضية

المؤيد ذات وجهين أحدهما لمصلحة الاحتلال والثانى لمصلحة العدالة أو المتقاضين ·

كما استغلت الحركة الوطنية هذه القضية فى اثارة الرأى العام الأوروبى اذ كتب مصطفى كامل مقالا لجريدة « البرلينرتاجبلاط » الألمانية قال فيه : ان القاعدة الأساسية للعدالة فى عرف الانجليز هى أن يحكم على المصرى متى كان عدوا للاحتلال وأن يبرأ الانجليزى حتى لو جنى أفظع جناية ، فلقد رأينا العدالة آلة سياسية فى يد الانجليز ولا أضرب على ذلك غير مثال واحد وهو مثال قضية جريدة المؤيد الشهيرة ، فقد رأى الانجليز أن هذه الجريدة تحارب الاحتلال بسلاح الحقيقة الساطعة فاضطهدوها ، وساقوا مديرها للمحاكمة بحجة أنه ساعد على اذاعة تلغراف رسمى بنشره فى جريدته ، وقد أحدثت هذه القضية تأثيرا كبيرا وكانت المسألة الوحيدة اذ ذاك الشاغلة لأفكار المصريين والأوروبيين عامة ، وقد برأت المحكمة الجزئية صاحب المؤيد براءة جاءت ضد رغبة الانجليز ، وجاءت بعد تهديدات طويلة عريضة هددوا بها القاضى المصرى العادل ، واستأنفوا القضية مؤملين نوال عقابه فكان استئنافهم للقضية استئنافا للبراءة مما شرف القضاء المصرى ، وبرهن على أن فى المصريين رجالا لا يخافون الاحتلال ، بل يأتون العدالة بكل قوة وثبات ، فلما يئس الانجليز من استعمال قضاة مصر المصريين آلات لرغائبهم عينوا عقب هذه البراءة المزدوجة ثلاثة قضاة من الانجليز فى محكمة الاستئناف ليزداد عدد الانجليز بها وليكون الحكم على أعداء الاحتلال أمرا هينا سهلا ، أما من حيث الوجهة الانسانية فلا قيمة لحياة المصرى فى أعين الانجليز · فالاعتداء على الحياة البشرية فى مصر مبدأ من مبادىء أبناء التاميز ــ ممدينى العالم وحماة الانسانية ·

ولم يكتف الانجليز بتعيين القضاة الثلاثة فى محكمة الاستئناف ، ولكنهم « أصدروا أيضا قرارا بنقل محمود بك شيرين

وقد أبلغت المعية صاحب المؤيد ذلك بعد أن رفض رئيس النظار أن يوبخه ترفعا واستنكافا ، والأمل أن ما سمعه من الانذار والتحذير ينجيه من يوم عبوس قمطرير ، فسيف النفى مسلول فوق رأسه ، والالغاء مفروش تحت قدميه اذا عاد فركب هواه وأبى أن يرجع الى هداه .

كما أكدت المقطم أن الانجليز هم السبب فى عدم تنفيذ قرار مجلس النظار حيث تقول : انه لم يبق بين الغاء المؤيد واقفال مطبعته الا يسير من حلم الذين وقف نفسه على ذمهم وايغار صدور العامة عليهم .

أما « المؤيد » فانها لم تشر الى هذا القرار سوى مرة واحدة حيث هاجمت وزارة مصطفى فهمى وقالت : ان سياستها تجمع بين المتناقضات وتعد الاصلاح عارا ، وكل مطالب بالاصلاح عدوا ، وأن هذه السياسة تضايق وتضطهد دائما الذين لا يجعلون أنفسهم من ضمن مروجيها ، ولا يرضون أن يكونوا يوما ما آلة من جملة الآلات المضرة التى تعمل للقضاء على حياة البلاد السياسية كما تريد سلطة الاحتلال الطامعة فى القضاء عليها .

وأما كونها سياسية تعد الاصلاح عارا وكل مطالب بالاصلاح عدوا فالدليل عليه موجود لأن المؤيد انتقد مشروعا كانت الحكومة تحاول تنفيذه ـ تقصد قرار الحكومة بمنع الحج عام ١٨٩٨ ـ فأبان لها ماهية ضرره وما يلحقه من المسئولية الكبرى ، وما يتبعه من النتائج المشئومة ، وسألها بالحاح العدول عنه ، ومع كونها رأت من حركة الخواطر العامة أن لا مناص عن هذا العدول الذى كان البغية الوحيدة للمؤيد فقد أضمرت شر الأضغان والأحقاد لصاحب المؤيد وعدته مهيجا وقررت نفيه إلى خارج القطر ثم عدلت عنه لملاحظات أخرى .

وقالت المؤيد : انه لا يمكن لحكومة أن تهدد أحد رعاياها بنفى لا تبيحه سلطة القانون ما لم تكن عسوفة ظالمة ، وذلك لأن النفى ليس عقوبة من عقوبات القانون المصرى ، ولم يعلم حتى الآن أنه للحكومة سلطة أعلى من القانون اللهم الا أن تكون سلطة الاستبداد التى تعد الاصلاح عارا وطالب الاصلاح عدوا ، ومن الغريب أن جميع الجرائد التى ذكرت خبر ما كانت الوزارة الفهمية تنويه من نفى صاحب المؤيد نسيت أو تناست أن تسألها من أين لها هذه السلطة ؟ ، وكأنما الجرائد رأت اضطهاد المؤيد فى عهد الوزارة الفهمية خطة مشروعة لها فلم تكبر عليها اشاعة ما كان من عزمها على نفى صاحبه ، بل أجمعت على أنه كان أمرا مقضيا ثم عدل عنه لا لاحترام العدالة بل لأن جناب الخديو لم يطاوعها عليه كما أنه لم يطاوعها على قرار منع الحج .

ونفت المؤيد أن يكون قد عرض على الخديو قرار نفى صاحب المؤيد مطلقا .

ولكن هل يمكن أن يكون الانجليز هم الذين عرقلوا تنفيذ قرار مجلس النظار ؟ .

إن المؤيد تشير عام ١٩٠٤ الى أن الصحافة المصرية مدينة لجناب اللورد كرومر فانه دافع عن موقفها فى حوادث كثيرة ، فالمؤيد لا ينسى كلمة قالها جناب اللورد كرومر عندما كان يشير ليه البعض بعمل يسقط المؤيد وصاحبه فقال لمخاطبه : ان ما تطلبه كون الا بأحد أمرين اما أن تلغى المؤيد استبدادا أو تدبر مكيدة احبه يسقط فيها فتسقط معه جريدته والأول لا يرضاه البرلمان والثانى لا ترضاه ذمتى .

ويعتقد الباحث أن اللورد كرومر قد قال هذه الكلمة أثناء محاولة مجلس النظار نفى على يوسف واغلاق المؤيد ، ولكن لماذا

أوقف الانجليز تنفيذ هذا القرار مع أن المؤيد لم تزل حتى تلك الفترة تحاربهم ، ومع الأخذ في الاعتبار المحاولات التى بذلهـــا الانجليز أثناء قضية التلغرافات لمعاقبة على يوسف بهدف « الاضرار بالمؤيد نفســـه » ؟ ، كمـــا أن حكومة مصطفى فهمى باشـــا صـــديقة الانجليز كانت بالفعل أداة فى يدهم ، ولا يمـــكن أن تتخذ قرارا بدون موافقتهم ، فما الذى جعـــل الانجليز يوقفـــون تنفيـــذ هـــذا القرار ؟ .

١ ــ ان الانجليز لم يكونوا يريدون الصبغة الاستبدادية للقرار حتى لا يصبح صاحب « المؤيد » شهيدا أو كما تعبر عن ذلك « الفلاح » أن رجال الاحتلال رأوا عدم نفى صاحب « المؤيد » مثلا لئلا يتوهم الناس أن ذلك كان من مساعى الانجليز خشـــية من تأثير « مؤيده » لا لقصد تأديبه .

٢ ــ انه ليس هناك سوى الطريقة الاستبدادية لتنفيذ هذا القرار فليس هناك نص فى قانون العقوبات يعاقب على نشر الأنبـــاء متى كانت صحيحة الأمر الذى جعل المؤيد تتحدى الحكومة بقولها انه لم يعلم حتى الآن أن الحكومة سلطة أعلى من القانون اللهم الا أن تكون سلطة الاستبداد .

٣ ــ انه ليس من المعقول على الاطلاق أن يكون الخديو عباس قد رافق على قرار مجلس النظار ــ حسب روايتى الفلاح والمقطم ــ .

رغم التزام المؤيد بالدفاع عنه فى مواجهة الانجليز ، وقد نفت المؤيد أن يكون قد عرض على الخديو مثل هذا القرار ، الأمر الذى يجعلنا نعتقد أن مجلس النظار قد اتخذ هذا القرار فى جلسة لم يحضرها الخديو وأن الانجليز لم يوافقوا على ذلك بالاضـــافة الى الأسباب السابقة ــ لأنهم يعلمون أن الخديو عباس سوف يعارض هذا القرار .

حرية الصحافة فى عهد لورد كرومر

أوضحنا ـ فيما سبق ـ الصعوبات التى واجهت جريدة « المؤيد » الأمر الذى يدفعنا الى تناول قضية حرية الصحافة فى مصر فى عهد لورد كرومر .

وهناك خلاف كبير بين الباحثين حول حقيقة الحرية التى منحها كرومر للصحافة المصرية ومداها .

فهناك من يرى أن حرية الصحافة فى عهد كرومر أسطورة ضخمة كثر الحديث عنها ، وأن كرومر كان يرمى من وراء نشر هذه الأسطورة الى الامتنان على الأمة باطلاق الحرية لها ، واعلان ذلك أمام العالم الأوربى ليوهمه أن الاحتلال الانجليزى فى مصر يتبع سياسة الاصلاح والحرية ، أما فى الظروف التى نالت فيها الحكومة المصرية الصحف بالاضطهاد فقد تستر كرومر وراء النظار وأنكر أن له يدا فى ذلك الاضطهاد ، ويستدل صاحب هذا الرأى بما كتبه أحد مؤيدى الاحتلال وهو ولى الدين يكن الذى يقول : ان قانون المطبوعات الذى وضع فى عام ١٨٨١ ـ ونصب معه البارون دى مالورتى مديرا لقلم المطبوعات ـ ضيق الخناق على أرباب الصحف والأقلام وسلب الأمة المصرية حريتى الفكر والسياسة ، فكانت الجريدة تنشر الخبر لا يرافق سياسة الحكومة فيأتيها الانذار ، واذا أنذرت مرتين ألغيت فى الثالثة ، وقد يحكم عليها بتعطيلها شهرا أو أكثر ، وقد تلغى بغتة وكل ذلك على ما يبلغ من ذنبها وجنايتها السياسية .

ويؤيد مؤرخ آخر هـذا الرأى اذ يشير الى أن الحكومة المصرية قد عاملت الصحف معاملة قاسية ، والحكومة المصرية هنا تمثل الرغبات الانجليزية ولا تجيز شيئا لا يرضاه الانجليز .

وهناك رأى آخر يقوم على أن فترة كرومر امتازت بقدر واسع من الحرية ، وبالذات حركة الصحافة التي عارض كرومر منذ البداية تقييدها ، وقد ترك اللورد كرومر للصحف حرية انتقاد الانجليز ومهاجمتهم رغم أنه كان الحاكم الفعلى والقوى فى مصر ، حيث أصبحت الاثارة والتهييج ضد بريطانيا موضوعا أساسيا فى الصحف الصادرة بالفرنسية والعربية ، وظلت الصحف المصرية طوال الفترة الأولى من الاحتلال (١٨٨٢ ـ ١٩٠٧) تتمتع بحرية بعيدة المدى وفرها لها كرومر .

ويعتبر أصحاب هذا الرأى أن اطلاق الحرية للصحافة شجاعة فائقة من اللـورد كرومر الذى كان الحاكم المطلق لمصر فى ذلك الوقت ، ويرى الباحث أنه يجب التمييز بين فترتين .

الفترة الأولى ١٨٨٢ ـ ١٨٩٤ :

وتبدأ هذه الفترة ببداية الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ وتنتهى بتاريخ صدور آخر انذار طبقا لقـانون المطبوعات فى ٥ سبتمبر ١٨٩٤ لجريدة المؤيد .

وفى هذه الفترة طبقت الحكومات المصرية المتعاقبة ـ طبقـا لنصائح الانجليز الالزامية ـ نصوص قانون المطبوعات بكل قسوة على الصحف المصرية ، وقد تمثل ذلك فيما يلى : ـ

١ ـ الغاء بعض الصحف المصرية مثل « الطائف » و « المفيد » و « الزمان » و « السفير » و « مرآة الشرق » .

٢ — تعطيل بعض الصحف لمدة تتراوح بين شهر واحد — كما حدث في حالة جريدة الأهرام في ١٩ أغسطس ١٨٨٤ كنتيجة لعدم رضا الحكومة والانجليز عن الرسائل التي كتبها بشارة تقلا من أوروبا ، ووصف فيها موقف فرنسا من القضية المصرية ، وجريدة « الوطن » في ٨ أغسطس ١٨٨٨ ، وبين ثلاثة أشهر — كما حدث بالنسبة لجريدة الزمان في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٣ — .

٣ — الانذار حيث كانت الانذارات تنهال على الصحف المختلفة وعلى الصحيفة الواحدة ولأسباب تافهة أو بدون أسباب حقيقية ، وقد عرضها من قبل نصوص الانذارات التي وجهتها الحكومة لجريدة المؤيد .

٤ — ضرورة حصول من يريد اصدار جريدة جديدة على رخصة من نظارة الداخلية .

ويتضح من ذلك مدى ما أصاب الصحافة المصرية في تلك الفترة من اضطهاد بلغ حد اغلاق الجريدة نهائيا مما يبرهن على صحة الرأى الأول وقد أخفى كرومر في تقاريره الرسمية ما أصاب الصحافة المصرية على يديه وأيدى أعوانه الانجليز الذين اختفوا وراء نوبار بالذات وبدأوا عهد الارهاب الصحفي .

الفترة الثانية ١٨٩٤ — ١٩٠٩ :

وتبدأ هذه الفترة بتاريخ نهاية الفترة السابقة حتى اعادة العمل بقانون المطبوعات في مارس ١٩٠٩ .

وفي خلال هذه الفترة تم تجميد العمل بقانون المطبوعات ، وتمتعت الصحافة المصرية بقدر كبير من الحرية ، والتي يمكن وصفها بأنها عصر الحرية الذهبي للصحافة في مصر قبل صدور دستور ١٩٢٣ ، وقد أدى ذلك الى أن تحقق مصر نهضة صحفية بالغة ،

بحيث أصبحت صحفها أشهر الصحف فى الشرق بل وتقف على قدم المساواة مع أشهر الصحف فى بعض دول الغرب .

ولكن ما هى الدوافع التى جعلت كرومر يطلق الحرية للصحافة المصرية ؟ هناك من يرى :

أن ذلك « يرجع — ضمن أسباب أخرى — الى ايمان كرومر بحرية الصحافة . مستندا فى ذلك الى تقرير لورد كرومر السنوى عن عام ١٩٠٣ حيث يقول : أن آرائى الخصوصية كانت على الدوام معارضة لكل تقييد لحرية الصحافة .

ولكن لا يمكن الاكتفاء بهذا التفسير السطحى ، اذ كيف يمكن تفسير ما تعرضت له الصحافة المصرية من قسوة واضطهاد فى عهد اللورد كرومر خلال الفترة من ١٨٨٢ حتى ١٨٩٤ ، ولماذا لم تظهر اتجاهات كرومر الليبرالية قبل عام ١٨٩٤ ؟ أما الرأى الثانى فيقوم على أن اللورد كرومر كان يهدف من وراء اطلاق حرية الصحافة المصرية الى امتصاص كل شحنات الغضب والانفعال عند بعض المصريين ، وهو الأمر الذى قد لا نحمد عقباه اذا تعرضت الصحافة للكبت ولم يسمح لها بالظهور ، ويستشهدون على ذلك بمقولة لورد كرومر الشهيرة اذا وضعت الصمام على المرجل انفجر ، أما اذا تركت البخار يخرج فان سلامة المرجل مضمونة ، وتوحى هذه العبارة بأن لورد كرومر أراد أن يستخدم نظرية التخدير Narcotization ويعتبر التخدير من النتائج غير المرغوبة لنشر الأخبار حيث أن التعرض لعدد كبير من الرسائل الاعلامية قد يؤدى الى حدوث اهتمام سطحى فقط بمشاكل المجتمع ، وهذه المعرفة السطحية بالمشاكل تتخذ كذريعة للامبالاة الجماهيرية .

ولكننا لا نعتقد أن هذا هو السبب الذى دفع كرومر لاطلاق حرية الصحافة حيث أن الصحافة قد نجحت فى خلق وعى عام تحول

بعد بعض الوقت الى رأى عام كان هو الدعم الحقيقى للقضية الوطنية ، وقد اعترف بذلك لورد كرومر نفسه عام ١٩٠٤ حيث يقول : انه مهما كان من قصور الجرائد المحلية فان لبعضها يدا فى تعليم الأمة المصرية وتنويرها بنوع عام ، ولا يمكن أن يكون لورد كرومر قد اعتمد على هذا الأثر الجانبى للصحافة أو ما يسمى « بالتخدير » ، واذا كان ذلك هو الذى دفع لورد كرومر لاطلاق حرية الصحافة فانه قد خسر خسارة كبيرة لأن الصحافة المصرية قد ساهمت فى نمو الحركة الوطنية ، وكانت من أهم أدواتها فى الكفاح السياسى ، الأمر الذى يجعلنا نؤكد أن هذا ليس السبب فى اطلاق حرية الصحافة المصرية فى تلك الفترة .

أما الأسباب الحقيقية التى يرى الباحث أنها دفعت لورد كرومر لاطلاق حرية الصحافة المصرية فتتمثل فيما يلى :

١ - **الامتيازات الأجنبية** : فقد أثبتت تجربة تطبيق قانون المطبوعات بين عامى ١٨٨٢ و ١٨٩٤ أن الامتيازات التى للدول الأوربية فى مصر وقفت سدا منيعا أمام تنفيذ القانون المذكور على الصحف التى يحررها أو يملكها الأوربيون فى البلاد فعندما عطلت جريدة الأهرام فى أغسطس ١٨٨٤ احتج صاحبها باعتباره رعوية فرنسية ولجأ الى المحاكم المختلطة التى حكمت له بالتعويض المناسب عن خسائره الناتجة عن سحب ترخيص الجريدة .

وتقول جريدة المؤيد أن حرية الصحافة فى مصر ليست منحة الانجليز فان الامتيازات الاوربية التى ضربت على سلطة الحكومة لمية وجعلت للأجانب جرائد حرة على الاطلاق ، والمحاكم المختلطة التى قدست حقوق الأجانب ، وجعلتها فوق الحق الشرعى للنظم الداخلية فى البلاد ، وحكمت مرات عديدة بالتعويضات الباهظة للجرائد التى تعرضت لها الحكومة المحلية ، والاعتذارات

الرسمية التى قدمها رجالها لأصحاب الصحف هى السبب فى اطلاق الحرية للصحافة المصرية ، وقد اعترف اللورد كرومر بأن الامتيازات الأجنبية كانت السبب الرئيسى لتجميد قانون المطبوعات واطلاق الحرية للصحافة المصرية حيث يقول فى تقريره عن عام ١٩٠٣ « انه حتى مع الرغبة وامكان تقييد الصحافة في مصر ، فلا يأتى ذلك العمل بفائدة ما ، الا اذا أمكن تنفيذ القانون الخاص بتنفيذ حرية الجرائد على الصحافة الأوروبية فى مصر ، لأن صاحب الجريدة العربية اذا وجد نفسه أو جريدته معرضة للمحاكمة فانه يلجأ الى أوربى يحتمى باسمه ، وكانت الدول الأوربية وفى مقدمتها انجلترا تعارض فى تقييد حرية الصحافة الافرنجية ·

وقد تنبهت الحركة الوطنية الى أهمية الامتيازات الأجنبية ففى عام ١٨٩٦ كون الخديو عباس ومصطفى كامل جمعية سرية ضمت محمد فريد وأحمد لطفى السيد ، وقد أوفدت تلك الجمعية أحمد لطفى السيد الى سويسرا ليحصل على الجنسية السويسرية ويتمتع بذلك بحماية دولة أجنبية ، وكان الهدف من ذلك أن يقوم لطفى بعد عودته بتحرير صحيفة معادية للاحتلال ، ولكن هذا المشروع فشل حيث لم يوافق السلطان ، وكانت موافقته لازمة ·

وذلك يوضح أن الحركة الوطنية كانت تشعر بأن قانون المطبوعات ــ رغم تجميده ــ مازال قائما ويستطيع كرومر استخدامه ضد الصحافة وبالتالى لابد من الاستفادة من نظام الامتيازات الأجنبية فى اصدار الصحيفة الوطنية الجديدة ·

كما يعتبر هذا دليلا على أن الامتيازات الأجنبية كانت السبب الرئيسى والمباشر فى تجميد العمل بقانون المطبوعات ·

٢ ــ **مواجهة الصحف التى تتمتع بالحماية الفرنسية :** حيث تشير جريدة المؤيد الى أن اللورد كرومر ساعد حرية الصحافة فى

مصر ، ولكن لينتفع الاحتلال بجانب من هذه الحرية ضد حرية الصحف الفرنساوية ـ تقصد الصحف التى تتمتع بالحماية الفرنسية مثل الأهرام ـ التى كانت شديد التأثير على الاحتلال دون أن يستطيع مقاومتها بغير سلاح الحرية من جانب آخر ٠

٣ ـ **الصراع بين كرومر والخديو عباس** : فى عهد سياسة الخلاف التى تميزت بها العلاقات بين كرومر والخديو عباس فان استعمال القانون كان سلاحا ذا حدين ، فالى جانب امكان توجيهه الى الصحف المعادية للاحتلال ، كان فى استطاعة الخديو فى الوقت نفسه توجيهه للصحف الاحتلالية التى تبناها كرومر وعلى رأسها « المقطم » أقوى الصحف فى تلك الفترة سواء لامكاناتها المادية الضخمة التى كانت تحصل عليها من السلطات البريطانية فى القاهرة أو لامكاناتها الاخبارية ٠

وقد استخدم عباس قانون المطبوعات فى انذار جريدة المقطم فى ٥ ابريل ١٨٩٣ حيث انها لم تكتف بالثناء على الانجليز فحسب بل كانت تناوىء السلطان العثمانى وتحمل على الدولة العثمانية وأصبحت هذه الحملة ركنا أساسيا من سياستها العامة ورأت الحكومة انذار الجريدة للكف عن تلك الخطة ، بل لقد أراد الخديو أن يقدم المقطم للمحاكمة بمقتضى قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ ، ولكن كرومر أعلن أن ذلك القانون قد جبه قانون العقوبات فى المادة ٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وأنه لا يوافق على تقديم المقطم للقضاء لأنه من أنصار حرية الرأى وحرية الصحافة ، وأن هذه الحرية من قواعد العدالة التى جاء بها الانجليز الى مصر ، ويعترف المقطم بأنه كان السبب فى اغفال العمل بقانون ١٨٨١ ، واهماله ، وفى أن تتمتع الصحف المصرية بالحرية التامة والمطلقة من كل القيود حيث يقول انه : لما توالى رجال البغى والفساد وأهل الظلم والاستبداد لالغاء المقطم بحجج باطلة وظهرت براءة المقطم وغاياتهم الفاسدة ، وعلم

رجال العقد والحل وأنصار الحق والعدل ـ تقصد الانجليز ـ أن قانون المطبوعات يحول عن الغرض الحميد الذى وضع له ، ويستعمل لقضاء المآرب وشفاء الغليل ، وقالوا لا يجوز أن تقيد الصحف الوطنية ·

وبعد فانه اذا كان كرومر قد أطلق الحرية للصحافة المصرية فانه فى الوقت نفسه قد عمل على تدعيم الجرائد الموالية له مثل ـ المقطم ـ واستباح لذلك المال العام يغدق منه عليها ·

حيث يعترف « بلنت » فى مذكراته بأن وزارتى الحربية والداخلية دفعتا لجريدة المقطم مبلغا عظيما من المال للدفاع عن تصرفات الانجليز ، كما استخدم كرومر مصادر الأخبار كسلاح يواجه به الصحافة الوطنية ـ وقد أوضحنا فيما سبق القرارات التى أصدرتها الحكومة المصرية بحرمان المؤيد من الأخبار وخاصة أخبار حملات السودان ـ وفى الوقت نفسه عمل الانجليز على تدعيم المقطم بالأخبار والمعلومات ·

ولا شك أن ذلك كان اخلالا بحرية الصحافة ، ورغم ذلك فانه يجب الاعتراف بأن الصحافة المصرية قد تمتعت خلال الفترة من ١٨٩٤ حتى ١٩٠٩ بقدر كبير من الحرية ، ولا سيما ان قورنت بالعهد الذى سبق ١٨٩٤ أو لحق ١٩٠٩ ·

تطور علاقة المؤيد بالقوى الوطنية

أولا : المؤيد لسان حال تحالف القوى الوطنية :

كان تولى الخديو عباس حلمى فى يناير ١٨٩٢ عاملا قويا فى الانتقال بالحركة الوطنية من دورها السلبى الى دورها الايجابى ، حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل المقاومة الوطنية ، ذلك أن عباس قد بدأ حكمه بالتودد الى الشعب ، يستقبل طوائفهم المختلفة مرتين كل شهر ، ويصدر عفوه عن عدد كبير ممن اشتركوا فى الثورة العرابية فى السنة الأولى لحكمه ، ويرد اليهم رتبهم وشاراتهم ويعيدهم للخدمة ، وقد رأى عباس أن الانجليز قد وضعوا أيديهم على الوزارات والمصالح دونه ، فاعتزم وضع حد لهذه الحالة ، ورسم لنفسه فى أول عهده بالحكم سياسة مقاومة السيطرة البريطانية .

وكان للازمات السياسية التى حدثت بين عامى ١٨٩٢ و ١٨٩٤ أثر كبير فى نشأة الحركة الوطنية المصرية ، وكان من أهم أسباب هذه الازمات تشجيع الخديو عباس وتوجيهه لهذه الحركة .

فى الوقت نفسه تطلعت الحركة الوطنية الى عباس باعتباره صاحب السلطة الشرعية والتفت حوله بهدف تجنيب الحركة الوطنية ما أصابها من انقسام وتفتت ، كما كان فى عهد توفيق .

فمنذ سنة ١٨٩٣ بذلت مساع جادة لتكوين اتحاد بين مختلف الأحزاب المعارضة للحكم البريطانى فى مصر وهى الخديو والمحيطون

به ، والمواطنون الفرنسيون ، ودعاة الجامعة الاسلامية ، والوطنيون المصريون ·

كما تشكل الحزب الوطنى عام ١٨٩٣ على شكل جمعية سرية فى صالون لطيف باشا سليم ، وقد استمر الحزب الوطنى لفترة غير قصيرة تيارا عاما قبل أن يتحول الى تجمع بنيانى ·

وقد برز دور مصطفى كامل فى هذا التحالف اذ سـعى الى تجميع الاجنحة المختلفة للحركة الوطنية تحت رئاسة الخديو فذهب الى أحمد لطفى السيد داعيا له ولأعطاء الجمعية السرية ـ التى كونها ـ بالانضمام الى الحزب الوطنى تحت رئاسة الخديو ·

وقد اتخذ تجمع القوى الوطنية جريدة « المؤيد » لسانا لـه بهدف اثارة المشاعر ضد الاحتلال الانجليزى ·

وقد اتضحت حقيقة هذا التحالف على صفحات جريدة « المؤيد » فى الفترة من ١٨٩٣ حتى ١٩٠٠ فيما يلى :

١ ـ ابراز مقالات مصطفى كامل وخطبه وتمجيده ، وقـد أشارت المؤيد الى ذلك حيث تقول : ان المؤيد كانت تعاون الخطيب المصرى بما ينتهى اليه جهد الصحفى فتنتشر خطبه للناس وتبـالغ لقائلها فى القيمة ، وتصف مصطفى كامل بانه شاب مصرى غيور عرف واجب الوطن وضرورة التفانى فى حبه المقدس ·

وقد بدأ مصطفى كامل يكتب للمؤيد عام ١٨٩٥ ويبدو أنه كان هناك نوع من التفاهم على أن يتعاون مع الشيخ على يوسف فى حشد التأييد المحلى لجهود الحركة الوطنية من خلال صفحات الجريدة ·

وفى الوقت نفسه كان مصطفى كامل يدافع عن المؤيد عـلى صفحات الصحف الأجنبية اذ كتب فى جريدة « البرلينر تاجبلاط » الألمانية أن « جريدة المؤيد تحارب الاحتلال بسلاح الحقيقة الساطعة»،

وقد أشرف مصطفى كامل على تحرير جريدة المؤيد خلال شهر أكتوبر ١٨٩٨ أثناء مرافقة على يوسف للخديو عباس فى زيارته لتركيا .

٢ ـ اشتراك محمد فريد ـ الذى كان قد استقال من منصبه بعد صدور قرار بنقله الى بنى سويف بسبب اظهار عواطفه الوطنية أثناء قضية التلغرافات ـ فى كتابة مقالات على صفحات المؤيد ، واستمر يكتب فيها حتى بعد صدور اللواء ففى خلال عام ١٩٠١ كانت المؤيد تنشر رسائل من محمد فريد يصف زياراته لأوروبا .

٣ ـ اشتراك مجموعة من تلاميذ محمد عبده ـ الذين اشتركوا فى تكوين حزب الأمة عام ١٩٠٧ ـ فى تحرير جريدة المؤيد حيث تولى أحمد لطفى السيد ترجمة برقياتها الخارجية كما شارك عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى فى كتابة مقالات قانونية بها .

وقد استعرضنا من قبل دور سعد زغلول فى مساندة المؤيد ماديا وقد اشترك أيضا فى تحرير بعض الموضوعات الشرقية والاسلامية على صفحاتها وقد اكتسبت المؤيد مكانة كبيرة فى الفترة من ١٨٩٣ حتى ١٩٠٠ بصفتها الجريدة الوطنية الأولى المعبرة عن تحالف القوى الوطنية .

ثانيا : المؤيد لسان حال الخديو عباس :

بعد حادث « فشودة » ١٨٩٨ بدأ هذا التحالف يتفكك اذ ان انسحاب فرنسا من « فشودة » كان بمثابة صدمة أصابت الحركة الوطنية ، لأنه دل على أن فرنسا لا تنوى معارضة انجلترا فى احتلال مصر ، ودل على نية الانجليز فى دوام احتلالهم لمصر والسودان فزلزل هذا الحادث أمل المصريين فى الاستقلال ، وقد كتب مصطفى كامل الى أخيه يقول : ان الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة « فشودة » وقد أظهر بعض الكبراء الجبن ، وكادوا يخونون بلادا أحسنت اليهم بما لا يحلم به غيرهم .

كان هذا الحادث يعنى سقوط الاستراتيجية التى تبناها هذا التحالف والتى تعتمد على استغلال التنافس الاستعمارى بين فرنسا وانجلترا لتحقيق جلاء الانجليز عن مصر ، والاعتماد على القوى الأجنبية لمساعدة الحركة الوطنية فى تحقيق هذا الهدف .

ولذلك بدأ الانشقاق بانسحاب أحمد لطفى السيد وجماعة الأعيان وتلاميذ محمد عبده من هذا التحالف حيث بدأوا فى التعاون مع الاحتلال . أما مصطفى كامل فقد اتجه الى مزيد من الاستقلال عن الخديو ووجه نشاطه من الخارج الى الداخل لاستنهاض همم الشعب المصرى .

ولذلك بدأ يخطط لانشاء جريدة اللواء التى أصدرها عام ١٩٠٠ وكان اصدار جريدة اللواء فى عام ١٩٠٠ أول تحد حقيقى لجريدة المؤيد اذ ان اللواء مثلت البديل الأكثر قدرة على التعبير عن ضيق الشعب المصرى من الاحتلال الانجليزى ، وعن كفاح هذا الشعب من أجل الاستقلال والدستور ، وكان صدور « اللواء » تهديدا كبيرا للمكانة التى كانت تحتلها المؤيد بصفتها الجريدة الوطنية والاسلامية الأولى ، وكان من الواضح أن المؤيد قد تراجعت لتحتل اللواء مكانة الجريدة الوطنية الأولى .

وفى الوقت الذى كانت فيه الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل تزداد استقلالا عن الخديو ويزداد نشاطها حيوية ، كانت اللواء تزداد عنفا فى مهاجمة الاحتلال ، فى حين كانت المؤيد تزداد التزاما بخط الخديو عباس الذى أدرك عدم قدرته على المقاومة بعد انهيار ماكان آملا فيه من مساعدة الدول الأوربية .

أما عن السبب فى اصدار « اللواء » فان معظم الباحثين يعتمدون على رواية عبد الرحمن الرافعى الذى يقول : ان السبب فى اصدار اللواء هو ما بدا على المؤيد من فتور من حيث ترحيبها

بمقالات مصطفى كامل الوطنية ومن حيث العناية بالمسائل العليا التى تتصل بمستقبل مصر ، فعلى سبيل المثال لم تنشر المؤيد شيئا عن اتفاقية السودان التى عقدت فى ١٩ يناير ١٨٩٩ الا بعد ابرامها من الطرفين المصرى والانجليزى ، وقد بدا غريبا على المؤيد أن تهمل أخبار الاتفاقية قبل توقيعها وهى المعروفة بقدرتها على تصيد الاخبار، هذا الى جانب اللين الذى بدأ يتخلل سطورها فى معارضة الانجليز، والتردد فى تأييد الوطنيين ، وهو ما قد يكون مرجعه الى رضا الخديو عباس عن الاتفاقية ، والى فتور الصلة بينه وبين الحركة الوطنية بعد حادث فشودة التى كان من نتائجها ضعف أمله فى جلاء الانجليز ومن ثم لجأ الى مسالمتهم .

أما محمد فريد فانه يرجع السبب فى اصدار اللـــواء الى أن المؤيد كان يضن بنشر خطب مصطفى كامل اذا ورد فيها ما يشعر بفتور العلاقات بين مصطفى كامل والخديو ، فكانت خطة المؤيد المتقلبة التى كانت تتغير بحسب ما بين مصطفى كامل وبين السراى باعثة فى نفس مصطفى كامل فكرة انشاء جريدة تكون ملكا له يدافع فيها عن مبادئه دون أن يكون أسيرا لرغبات الشيخ على يوسف .

لكن الشيخ على يوسف ينفى ذلك حيث يقول : اننى ما كنت أضن بنشر شىء من خطب مصطفى كامل الا ما يخرج عن خطة الاعتدال فى السياسة العمومية ، واذا كان قد حصل فتور بين صاحب المؤيد وبين مصطفى كامل قبل اصدار اللـــواء فسببه ان مصطفى كامل قد تعرض لشؤون المؤيد الخصوصية بما يخالف حقوق الصداقة التى كانت بينه وبين صاحبه فعاتبه على ذلك بواسطة حضرة هلباوى بك ، ولكن مصطفى كامل عاد بعد ذلك فبرأ نفسه مما عزى اليه ولعل حضرة الفاضل على بك كامل شقيقه يذكر هذه الواقعة وأمثالها مما كان موجبا لضعف العلاقات بيننا ولا دخل له فى الأمور السياسية مطلقا .

ويرى الباحث أنه يجب عدم الاقتصار على هذه التفسيرات ، اذ أن اصدار جريدة اللواء كان احدى الخطوات المهمة التى اتخذهـــا مصطفى كامل فى سبيل استقلال الحركة الوطنية عن الخديو عباس ، وجزءا من استراتيجيته الجديدة التى اعتمد عليها بعد حادث فشودة وهى الاعتماد على الجماهير ، واستنهاض همم الشعب المصرى ولذلك أدرك مصطفى كامل أهمية اصدار جريدة كبرى يدعو فيها لمبادئه وآرائه وليقوى الروابط بينه وبين تلك العناصر التى ينوى قريبا أن يكون منها الحزب الوطنى .

وربما يكون فتور جريدة المؤيد فى الترحيب بمقالات مصطفى كامل أو فتورها فى محاربة الانجليز ، أو عدم اهتمامها بالمسائـــل العليا كاتفاقية السودان ١٨٩٩ من العوامل التى ساهمت فى اصدار جريدة اللواء ، ولكن يجب عدم الاقتصار على مثل هذه التفسيرات اذ ان ادراك مصطفى كامل لأهمية اصدار جريدة وطنية تعبر عنه وعن العناصر والوطنية التى انضمت اليه ، خاصة فى هذه المرحلة التى اتجه فيها الى تعبئة قوى الشعب ضد الاحتلال البريطانى ، والى مزيد من الاستقلال عن الخديو كان العامل الحاسم .

أما المؤيد فقد اتجهت الى مزيد من الارتبـــاط بالخديو الذى ساءت علاقته بالسلطان العثمانى بسبب أزمة جزيرة طـــاشيوز ، فاتجه الى الانجليز الذين أبدوا من جانبهم استعدادا لمناصرة عباس فى أزمته حتى لو اضطرت انجلترا الى التهديد الحربى لدولة الخلافة مما جعل عباس يميل الى مهادنة الانجليز ، وانعكس هذا الموقف على جريدة المؤيد التى أصبحت لسان السراى ومجموعة من الوطنيين الذين ارتبطوا به ، حيث يصور لطفى جمعة مواقف المؤيد بعد عام ١٩٠٠ بأنها سلكت طرقا مختلفة لاتبعا لارادة صاحبها المحضة ، بل تبعا لارادة المقام السامى الذى كانت تخدمه ، وكانت مصالح ذلك

المقام فى مواطن كثيرة تتناقض مع الخطة التى سلكها المؤيد عند ظهوره ، ولبضع سنين بعد ذلك ·

ولعل هذا الارتباط المتزايد بالخديو · والتعبير عن سياسته هو الذى أبعد المؤيد عن الخط الوطنى الذى عبرت عنه طوال مدة التحالف بين القوى الوطنية ·

ويمكن أن يفسر هذا ما حدث فى ديسمبر ١٩٠٨ عندما قام ما يقرب من أربعة آلاف وطنى معظمهم من الطلبة بمسيرة من حدائق الازبكية الى مكاتب تحرير المؤيد احتجاجا على تصاعد سياسة على يوسف،فى تأييد البريطانيين مما اضطر البوليس الى تفريقهم ، ومن سخريات تاريخ مصر السياسى أن المؤيد التى كانت ذات يوم أكبر معبر عن الوطنية المصرية أصبحت ـ فى عام ١٩٠٨ ـ الهدف الرئيسى لسخط الوطنيين ·

تطور توزيع جريدة المؤيد

يمكن تتبع تطور توزيع جريدة المؤيـد ـ حسب المعلومـات المتوفرة ـ على النحو التالى :

فى خلال عام ١٨٩٠ بلغ توزيع جريدة المؤيد ٨٠٠ نسخة ، زاد هذا الرقم خلال عام ١٨٩١ الى ١٢٠٠ نسخة ، وفى خلال الفترة من ١٨٩٢ حتى أواخر عام ١٨٩٤ بلغ توزيع المؤيد ٢٠٠٠ نسخة ، ثم ارتفع رقم التوزيع خلال عام ١٨٩٥ الى ٤٠٠٠ نسخة ، وتتفق معظم المصادر على أن توزيع المؤيد قد وصل خلال عام ١٨٩٦ الى ٦ آلاف نسخة خلال قضية التلغرافات ، وكان هذا الرقم يرتفع خلال أيام المرافعات الى ما يتراوح بين ١٠ آلاف و ١٢ ألف نسخة ٠

وبعد عام ١٨٩٦ زاد رقم التوزيع الى ٨ آلاف نسخة ، ولكن يونان لبيب رزق يشير الى أن رقم توزيع المؤيد لم يتجاوز بعد عـام ١٩٠٠ ، ٧ آلاف نسخة فى الوقت الذى وصل فيه توزيع جريـدة اللواء ١٤ ألف نسخة ، وهذا يعنى أن رقم توزيع جريدة المؤيد قد بدأ يتناقص بعد عام ١٩٠٠ ٠

ولكن جريدة المؤيد تشير الى أنه فى يوم ٣ أكتوبر ١٩٠٦ قد تم توزيع ٢٥ ألف نسخة من جريدة المؤيد ، وربما يرجع ذلك الى أسباب خاصة اذ أن هذا العدد من الجريدة هو أول عدد يتم طبعه بمطبعة دوارة rotative فى تاريخ الصحافة المصرية ، ولـكن ذلك يعنى أيضا أن توزيع الجريدة لم يقف عند ٧ آلاف نسخة فى

الفترة من ١٩٠٠ حتى ١٩٠٦ اذ لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يقفز رقم التوزيع من ٧ آلاف نسخة الى ٢٥ ألف نسخة مرة واحدة ، ولكننا نظرا لصعوبة التوصل الى الأرقام الحقيقية للتوزيع مضطرون الى التسليم بصحة هذا الرقم .

وتشير بعض المصادر أيضا الى أن توزيع جريدة المؤيد قد وصل فى ذروة نجاحها الى ٤٩ ألف نسخة ، ولكن لا يمكن التسليم بصحة هذا الرقم اذ من المعروف ان جريدة اللواء قد وزعت أثناء جنازة مصطفى كامل ٢٩ ألف نسخة وهو أعلى رقم وصلت اليه الصحافة المصرية قبل ثورة ١٩١٩ .

تطور ملكية جريدة المؤيد

مرت ملكية جريدة المؤيد بثلاث مراحل على النحو التالى :

أولا : الملكية المشتركة

حيث ساد هذا النمط من الملكية فى الفترة من أول ديسمبر ١٨٨٩ حتى ٣٠ سبتمبر ١٨٩١ ، وقد اشترك فى ملكية الجريدة الشيخ على يوسف والشيخ أحمد ماضى وقد دفع الثانى رأس مال الجريدة من ماله الخاص وقدره مائة جنيه ، وتولى منصب مدير تحرير الجريدة ، ولكن حدث خلاف بين الشريكين أدى الى تنازل الثانى للأول عن حصته فى الشركة كما أوضحنا من قبل .

ثانيا : الملكية الفردية

حيث ساد هذا النمط فى الفترة من ٢٠ نوفمبر ١٨٩١ حتى ٢٧ مارس ١٩٠٩ ، وقد امتلك الشيخ على يوسف جريدة المؤيد وتولى تحريرها واداراتها ، وقد كان لجمع على يوسف بين الادارة والتحرير آثار سلبية على الجريدة اذ يقول سليم سركيس ان سوء الادارة يرجع الى أن على يوسف جعل نفسه مديرها ومحررها ، فتم له ما أراد من جهة التحرير ، وفسد أمره من جهة الادارة ، ولما شعر بالتأخر سلم ادارتها الى اسكندر طراد المحامى ثم عبد الخالق مدكور .

ورغم أن جريدة المؤيد بعد عام ١٩٠٧ قد أصبحت ناطقة بلسان حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية الا أن الحزب لم يمتلك الجريدة وانما استمر نمط الملكية الفردية .

ثالثا : ملكية الشركة المساهمة

تحولت جريدة المؤيد الى شركة مساهمة فى ٢٣ مارس ١٩٠٩ حيث نصت المادة الأولى من قانونها على أن مدتها خمسون عاما .

أما رأسمال الشركة فقد حددته المادة الثالثة من القانون بخمسين ألف جنيه تجمع بالاكتتاب من المؤسسين وغيرهم طبقا لعقد الشركة .

ونصت المادة الرابعة على تقسيم رأسمال الشركة الى عشرة آلاف سهم كل سهم منها خمسة جنيهات مصرية .

أما سياسة المؤيد فقد حددتها المادة الثانية من قانون الشركة بأنها تبقى على الدوام وطنية بحته قوامها خدمة مصالح المصريين والسعى فى سبيل ترقية شؤونهم ، والدفاع عن حقوق الوطن المصرى السياسية والاجتماعية ونشر الحقائق مقرونة بالأدلة الصحيحة وارشاد الأمة الى ما فيه سعادتها واعلاء شأنها .

مجلس الادارة :

كما خصص الباب الثانى من القانون لادارة الشركة حيث حددت المادة الثامنة طريقة تشكيل مجلس الادارة على النحو التالى :

يتألف مجلس ادارة الشركة من أربعة وعشرين عضوا خلاف مدير سياسة الجريدة تسميهم أول مرة جمعية المؤسسين ، وبعد ذلك يكون انتخابهم بمعرفة الجمعية العمومية ومدة كل عضو فى مجلس الادارة ثلاث سنوات ويجوز اعادة انتخابه لمدة أخرى .

ونصت المادة التاسعة على أن ينتخب مجلس الادارة رئيسا للمجلس ووكيلين له وأمين صندوق وسكرتيرا ، أما مدير سياسة الجريدة فيتم تعيينه بواسطة جمعية المؤسسين أول مرة وبواسطة الجمعية العمومية للشركاء بعد ذلك .

وحددت المادة العاشرة الشروط المطلوب توافرها فى عضو مجلس الادارة بأن يكون عمره ٢٥ سنة على الأقل وأن لا يقل نصيبه فى الشركة عن عشرين حصة ، وجميع أعضاء مجلس الادارة لا مرتب لهم .

ونصت المادة الحادية عشرة من القانون على أنه اذا خلا محل عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الادارة ، وجب على المجلس انتداب من حاز على أكثر الأصوات وقت الانتخاب بعد الأعضاء السابق تعيينهم على الترتيب فى ذلك وتكون مدة العضو المنتدب هى المدة الباقية لمن حل محله .

وحددت المادة الثانية عشرة اختصاصات مجلس الادارة كما يلى :

أولا : الاقرار على العقود المتعلقة بالشركة فى صالح ادارة الجريدة ، والمطبعة اذا تجاوزت قيمة العقد خمسين جنيها مصريا ما عدا العقود المتعلقة بالاعلانات التى تنشر فى الجريدة فانها تكون من اختصاص مدير ادارة الجريدة والمطبعة .

ثانيا : مراقبة أعمال ادارة الجريدة وخطتها السياسية من حيث مطابقتها للمبدأ المقرر لها .

ثالثا : النظر والفصل فى المسائل التى تكون من اختصاص المجلس بمقتضى عقد الشركة أو هذا القانون أو اللائحة الداخلية التى يضعها مجلس ادارة الشركة لاشغال ادارة الجريدة والمطبعة .

رابعا : تعيين مدير ادارة الجريدة من الخارج أو من أعضاء الشركة حسبما يرى بالمرتب الذى يراه مناسبا .

خامسا : مراقبة مالية الشركة ومراجعة حسابات المطبعة والجريدة .

سادسا : تحضير الميزانية العمومية عن السنة المقبلة والحساب الختامى عن السنة الماضية لعرضهما على الجمعية العمومية فى شهر يناير من كل سنة .

سابعا : عرض ما يراه من تعديل أو حذف أو اضافة الى نصوص هذا القانون على الجمعية العمومية للنظر فى ذلك .

ثامنا : طلب عقد الجمعية العمومية فى شهر يناير من كل سنة ، وفى الأحوال الأخرى التى تقضى بعقدها طبقا لما فى هذا القانون .

تاسعا : الفصل فيما يعرضه كل من مدير سياسة الجريدة ومدير ادارتها .

عاشرا : طلب رفت مدير سياسة الجريدة من الجمعية العمومية اذا استمر فى الكتابة فيما هو مخالف لمبدأ الجريدة بعدما يكون المجلس قد طلب منه العدول عن ذلك ثلاث مرات ولم يعدل على شرط أن يكون ذلك فى ظرف ستة أشهر من التنبيه الأول . واذا اشتد الخلاف فى أثناء ذلك بين مجلس الادارة وبين مدير سياسة الجريدة تدعى الجمعية العمومية للفصل فى موضوع الخلاف .

حادى عشر : تعيين رئيس تحرير الجريدة وبقية موظفى وعمال ادارة الجريدة والمطبعة أصحاب المرتبات الشهرية .

ثانى عشر : ترقية الشركة وتوسيع دائرة عملها بعد عرض ذلك على الجمعية العمومية والاقرار عليه .

ثالث عشر : استصدار امتياز بصدور المؤيد تحت اسم أى واحد من أعضائها اذا خرج الشيخ على يوسف من الشركة بأى سبب من الأسباب ·

أما المادة الثالثة عشرة من القانون فقد حددت النصاب القانونى لصحة انعقاد المجلس بأنه لا تكون مداولات المجلس صحيحة وقراراته نافذة الا اذا حضر الجلسة خمسة من أعضائه على الأقل سوى مدير سياسة الجريدة بعد دعوتهم جميعا قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل والقرارات تكون بالأغلبية المطلقة ، واذا تساوت الآراء كان رأى الرئيس مرجحا ·

الجمعية العمومية :

عرفت المادة الرابعة عشرة من القانون الجمعية العمومية بأنها عبارة عن جميع الشركاء مؤسسين وغير مؤسسين ، ونصت المادة الخامسة عشرة على أن تجتمع الجمعية العمومية فى شهر يناير من كل سنة وتجتمع فوق العادة كلما طلب مجلس الادارة انعقادها أو عشرة من الأعضاء يملكون على الأقل ثلاثمائة سهم ·

كما حددت المادة السادسة عشر النصاب القانونى لصحة انعقاد الجمعية العمومية بأن مداولات الجمعية لا تكون صحيحة الا اذا حضرها نصف عدد الشركاء على الأقل بشرط أن يكون الحاضرون مالكين لأكثر من نصف حصص الشركة بعد دعوتهم جميعا للحضور قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما ، فاذا لم يبلغ عدد الشركاء والحصص النصاب المذكورة فى أول مرة أعيدت الدعوة مرة أخرى لموعد آخر فى مثل المدة السابقة ، وفى هذه الحالة تكون قرارات الجمعية صحيحة ونافذة ·

وحددت المادة السابعة عشرة اختصاصات الجمعية العمومية فيما يلي : —

أولا : التصديق على حسابات الشركة وميزانيتها السنوية وتوزيع الأرباح .

ثانيا : تعيين مدير سياسة الجريدة ورفته عند الاقتضاء .

ثالثا : الفصل فيما يكون من الخلاف بين مجلس ادارة الشركة ومدير سياسة الجريدة فى شئون خطتها السياسية .

رابعا : تعديل أو حذف أو اضافة شيء ما الى مواد نصوص هذا القانون .

خامسا : توسيع نطاق أعمال الشركة أو ادارة الجريدة حسب ما يقتضيه صالح الشركة سواء باضافة رأس مال جديد أو بدون ذلك .

مدير سياسة الجريدة :

نصت المادة التاسعة عشرة على أن مدير سياسة الجريدة هو المسئول العام عن خطة الجريدة السياسية أمام مجلس الادارة واذا اختلفا على أمر رفع الأمر الى الجمعية العمومية .

ويلاحظ أن منصب مدير سياسة الجريدة يوازى منصب رئيس تحرير الجريدة .

مدير ادارة الجريدة :

كما نصت المادة العشرون من القانون على أن مدير ادارة الجريدة هو المسئول عن حسن ادارة المطبعة وادارة الجريدة

واصدارها فى أوقاتها وهو المسئول أمام مجلس الادارة عن تحصيل الاشتراكات ، وهو الذى يمضى العقود التى تقل عن خمسين جنيها ، ويمضى كل عقود الاعلانات مهما كانت قيمتها ٠

أمين الصندوق :

ونصت المادة الحادية والعشرون على أن أمين الصندوق هو الذى يتسلم جميع نقود الشركة التى ترد اليه مباشرة أو من ادارة الجريدة والمطبعة ويرسلهـــا الى البنك الذى يعينه مجلس ادارة الشركة لتودع باسم شركة المؤيد ، ومن هذا الحساب يتم سحب تحويلات بقدر اللزوم موقعا عليها من رئيس الشركة ــ المقصود هو رئيس مجلس الادارة ــ أو أحد الوكيلين ومدير ادارة الجريدة للصرف منها على ادارة الجريدة والمطبعة ٠

توزيـع الأربـاح :

كما نصت المادة الثانيـة والعشرون على أن تقفل حســابات الشركة فى آخر شهر ديسمبر من كل سنة ، وتوزع الأرباح بعد تقديرها بواسطة الجمعية العمومية على الحصص بنسب متساوية بعد حفظ ٢٠٪ من مجموع الأرباح لجعله مالا احتياطيا للشركة الى أن يتكون من ذلك عشرة آلاف جنيه مصرى ، وبعدئذ لا يحفظ أكثر من ١٠٪ ويوزع الباقى على الحصص كما تقدم ٠

ونصت المادة الثالثة والعشرون على أنه لا يجوز لمجلس الادارة أن يتصرف فى أكثر من ثلث المال الاحتياطى المحفوظ لدى الشركة الا بقرار من الجمعية العمومية ٠

نهـاية الشركة :

نصت المادة الرابعة والعشرون على أن شركة المؤيد لا تنتهى الا بأحد السببين الآتيين :

أولا : هلاك جميع رأس مال الشركة أو اذا كان الباقى من رأس المال غير كاف لدوام العمل ٠

ثانيا : اذا انتهت مدتها أو اتفق حاملو ثلاثة أخماس حصصها على عدم الاستمرار ٠

وقد تولى محمود باشا أبو حسين ـ أحد أعيـان المنوفية ـ رئاسة مجلس ادارة شركة المؤيد من بداية تأسيسها فى ٢٣ مارس ١٩٠٩ حتى توقفها عن الصدور فى ١٨ ديسمبر ١٩١٥ ٠

توقف جريدة المؤيد

كان تخلى الشيخ على يوسف عن رئاسة تحرير المؤيد على اثر صدور قرار الخديو عباس بتعيينه شيخا للسجادة الوفائية فى ٥ مارس ١٩١٢ هو بداية النهاية لجريدة المؤيد ، اذ ظلت المؤيد بدون رئيس تحرير مسئول عن سياستها خلال الفترة من ٥ مارس ١٩١٢ حتى ٢٩ يونيو ١٩١٢ ، وقد مرت المؤيد بعد ذلك بأربع فترات على النحو التالى ·

الفترة الأولى من ٢٩ يونيو ١٩١٢ حتى ١٢ نوفمبر ١٩١٣

أصدرت الجمعية العمومية لشركة المؤيد قرارها فى ٢٩ يونيو ١٩١٢ بتعيين محمد بك أبو شادى رئيسا للتحرير ، ومن الواضح أن محمد أبو شادى قد عمل محررا بجريدة المؤيد منذ فترة طويلة ، وقد نجح بالفعل فى المحافظة على الأسس التى وضعها على يوسف للسياسة التحريرية للجريدة ، خاصة فيما يتعلق بارتباطها بالخديو عباس الذى استمر أيضا خلال هذه الفترة فى تقديم مساعداته للجريدة ·

الفترة الثانية من ١٢ نوفمبر ١٩١٣ حتى أول ابريل ١٩١٤

حيث قرر « مجلس ادارة شركة الجريدة برئاسة محمود باشا أبو حسين رئيس مجلس ادارة الشركة قبول استقالة محمد بك

أبو شادى من رئاسة التحرير وتعيينه وكيلا لمجلس ادارة الجريدة وتعيين الدكتور سيد كامل » (*) رئيسا للتحرير .

وقد استمر سيد كامل فى رئاسة تحرير المؤيد حتى أول ابريل ١٩١٤ ، وهى فترة قصيرة لا يمكن الحكم عليها ، ومن الواضح أن المهام الخاصة التى كان يسندها الخديو الى سيد كامل كانت تشغله عن مهام عمله كرئيس لتحرير جريدة المؤيد الأمر الذى دفعه لتقديم استقالته ليتفرغ لعمله « كسكرتير للخديو عباس » .

الفترة الثالثة من أول أبريل ١٩١٤ حتى ٢٥ أكتوبر ١٩١٤

وقد تولى أحمد حافظ عوض (**) خلال هذه الفترة رئاسة تحرير المؤيد بعد أن تخلى عن وظيفته فى سراى الخديو عباس ومن

(★) عمل سيد كامل محررا بجريدة المؤيد خلال عام ١٩٠٦ حيث قام بتغطية حادث دنشواى وجلسات المحكمة المخصوصة ، وعمل مترجما بالمؤيد بعد تخرجه فى مدرسة الحقوق ، ثم سافر فى بعثة على نفقة الجامعة الى باريس عام ١٩٠٨ ، ولكنه فصل من الجامعة لظروف غير معروفة فظل ٤ سنوات فى باريس لاتمام دراسته ـ ومن المحتمل أن يكون الخديو عباس هو الذى كان يقوم بالانفاق عليه خلال هذه الفترة بتوصية من الشيخ على يوسف ـ وقد حصل سيد كامل على درجة الدكتوراه وكان موضوع رسالته هو « مؤتمر الأستانة الذى عقد فى أوائل الحركة العرابية ، وتضمنت الرسالة أصول الحركة العربية ، وحوادث عامى ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، وقد ترجم سيد كامل كتاب « الحرب والسلام » لتولستوى ، وكتاب فنلون « فى تربية البنات » (١) .

(★★) بدأ حافظ عوض حياته الصحفية مترجما فى مجلة الموسوعات ، ثم عمل بالمؤيد كمترجم نكاتب منذ عام ١٨٩٨ ، وظل يعمل بها لفترة طويلة ، ثم أصدر مجلة المنبر بمساعدة محمد مسعود وصادق عنبر ، ثم أصدر صحيفة كاريكاتورية باسم (هاهاها) ولكنه غير اسمها الى خيال الظل .

وقد اختارته جريدة التايمس ليكون مراسلا لها أثناء رحلة الخديو عباس للحج ، وله عدة كتب منها « كلمات » و « فى سبيل الحياة » و « حياة شباب » و « اليتيم » .

الواضح انه قد حدث خلاف كبير بين مجلس ادارة شركة جريدة المؤيد وبين أحمد حافظ عوض أدى الى أن يقوم مجلس الادارة بفصل أحمد حافظ عوض من رئاسة تحرير المؤيد فى ٢٥ أكتوبر ١٩١٤ ، ومن الواضح أيضا أن جريدة المؤيد تعرضت خلال هذه الفترة لأزمة مالية حادة ، الأمر الذى دفع مجلس الادارة لأن يناشد الأمة المصرية للمحافظة على المؤيد كدليل على رقى الأمة الأدبى فى الربع قرن الماضى ، وعلى الأمة أن تنهض بالمؤيد من هذه الكبوة ، وأضاف مجلس الادارة : أن روح على يوسف تناجى من أعماق قبرها جماهير الكتاب والمفكرين أن حافظوا على المؤيد ، واحفظوها ذخيرة للأجيال المقبلة وقال مجلس الادارة : انه يغض الطرف كرما فى هذه المأساة الأليمة والتذكار المحزن عن الاشارة الى الجنايات التى جناها بعض من جلسوا على كرسى مؤسس المؤيد ، ولكن الفراغ الذى تركه ذلك الرجل ما زال على حاله منذ عام ٠

ويتضح من المقال الذى نشرته المؤيد أن مجلس الادارة حاول بشكل غير مباشر القاء مسئولية الأزمة المالية التى بدأت المؤيد تعانيها على عاتق أحمد حافظ عوض ٠

ويشير عباس محمود العقاد فى كتابه « حياة قلم » الى أن الانجليز عرضوا عليه خلال عام ١٩١٤ رئاسة تحرير جريدة المؤيد حيث « دعاه السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية الى لقائه ، ودار الحديث فى هذا اللقاء عن الصحافة المصرية وخاصة « المؤيد » وأن الانجليز كانوا يودون أن يتولى ـ العقاد ـ تحريره » ٠

ويستند البعض الى هذه الرواية لتأكيد ثقة الانجليز فى العقاد ، وقد كانت الغاية من اسناد المؤيد اليه هو أن يكون لسانا من ألسنتهم ٠

ولكن من المستبعد أن يكون الانجليز قد فكروا جديا فى اسناد

رئاسة تحرير المؤيد الى العقاد ، وأن يجعلوا من الصحيفة لسانا لهم ، وذلك لأن المؤيد وادارته كانت فى يد الحاشية الخديوية ، ومع الأخذ فى الاعتبار الجفاء الشديد الذى كان بين الخديو عباس حلمى ولورد كتشنر مما يجعل من المستبعد تخلى الحاشية الخديوية عن هيمنتها على « المؤيد » لسلطات الاحتلال ، وذلك يؤكد أن الغرض من مقابلة السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية للعقاد لم يكن من أجل اختبار مدى صلاحيته لتولى رئاسة تحرير المؤيد ، بل كانت من أجل الحصول منه على معلومات عن صفقات الأوقاف وعن تدخل الخديو فيها ، وهو أمر كان يحاربه الانجليز .

كما ينفى أيضا صحة هذه الرواية أن العقاد عندما عرض عليه أحمد حافظ عوض أن يعمل بالمؤيد محررا للصفحة الأدبية بها ، ومشرفا على ما ينشر فيها ، لم يتردد العقاد فى قبول هـــذا العرض اذ لم يكن — حسب تعبيره — يطمع وهو فى سن الرابعة والعشرين الى عمل أهم من هذا العمل فى الصحافة .

ولكن المؤكد أن العقاد قد تولى الاشراف على تحرير جريدة المؤيد أثناء مرافقة أحمد حافظ عوض للخديو فى رحلته التى طاف خلالها بالوجه البحرى فى أواخر ابريل ١٩١٤ ، وفى غياب أحمد حافظ عوض كتب العقاد مقاله السياسى الوحيد فى المؤيد ، ودار حول الرشوة وتفشيها فى مصر ، وفيه غمز العقاد الخديو عباس حلمى حيث قال : « ان البلد الذى يمد فيه الوالى يده لا يكون الا بلدا طغى فيه الاستبداد واستفحل » .

وهذا المقال يجعلنا نعتقد أن السبب فى استقالة عباس العقاد من المؤيد هو معارضة الحاشية الخديوية ومجلس ادارة شركة المؤيد لما كتبه العقاد ، وأنه ربما يكون قد أجبر على الاستقالة ولم يستقل بسبب عدم التحقيق فيما اكتشفه من ارتشاء أحد موظفى المؤيد

باسمه من احد الأعيان الذين يهمهم التنويه بذكرهم فى الكتاب الذى عزم أحمد حافظ عوض على اصداره ، والذى يحوى البرقيات التى يرسلها الى المؤيد فى وصف الرحلة ، وكان العقاد يقوم بمراجعتها قبل نشرها •

ويؤكد البعض أن جذب العقاد من ديوان الأوقاف الى الصحافة ، ثم التخلص منه بعد ذلك هو من تدبير الخاصة الخديوية التى كانت تعمل على التخلص من كل موظف داخل الديوان — صغيرا كان أو كبيرا — عرفت عنه المعارضة لنظام الأوقاف •

المرحلة الرابعة من ٢٥ أكتوبر ١٩١٤ حتى ٨ ديسمبر ١٩١٥

وقد تولى الشيخ حامد ابراهيم (*) رئاسة تحرير المؤيد الذى يشير سليم سركيس الى ضعف مستوى قدراته فى التحرير الصحفى ، والذي انعكس على تحرير جريدة المؤيد •

كما ازدادت حدة الأزمة المالية التى كانت تمر بها جريدة المؤيد خاصة بعد عزل الخديو عباس حلمى على أثر اعلان الحماية البريطانية على مصر ، كما تزايدت حدة الخلافات بين صفية السادات أرملة الشيخ على يوسف وبين مجلس ادارة الجريدة ، حيث رفعت دعوى قضائية فى ١٧ مايو ١٩١٥ طالبت فيها بعزل محمود باشا أبو حسين رئيس مجلس ادارة الشركة ، والحارس القضائى على شركة المؤيد ؛ واستبداله بشخص آخر هو أمين بك يحيى ، ولكن المحكمة رفضت الدعوى وقد جاء فى حيثيات حكمها أن المستندات والبيانات التى قدمها الحارس القضائى — محمود باشا أبو حسين — تثبت أنه بذل جهده لتحسين حالة ادارة الجريدة بتقديمه ما لزم

(*) عمل حامد ابراهيم محررا للحوادث بجريدة المؤيد ثم مندوبا لها فى المحاكم لتغطية الجلسات القضائية ، وهو شيخ أزهرى لا يجيد اللغة الانجليزية •

من النفقات من ماله الخاص ، وحيث أنه اتضح من محضر تسليم الحارس الحالى ـ تقصد محمود أبو حسين ـ بتاريخ ٢٠ يولية ١٩١٤ أن العجز كان وقتئذ ٥٢٨٢ جنيهـا منهـا ١٢٢٧ جنيها متأخرة للعمال ، وحيث أن الحارس الحالى وهو عضو الجمعية التشريعية وذو ثروة واسعة وهو فى الوقت نفسه رئيس مجلس ادارة شركة (المؤيد) منذ انشائها قبل وفاة على يوسف ، وحيث أن المدعية عرضت بلسان وكيلها أنها مستعدة لتقديم المبالغ اللازمة فى حالة تعيين الشخص الذى رشحته ، ولكن هذا الاقتراح لا قيمة له لأن كل ثروتها تنحصر فى أسهم شركة المؤيد التى لا توزع أرباحا ، وأن حقوق الدائنين تتقدم على حقوق المساهمين حكمت المحكمة برفض طلب المدعية والذين انضموا اليها .

وظلت جريدة المؤيد تعانى من سوء أحوالها المالية حتى توقفت عن الصدور فى ٨ ديسمبر ١٩١٥ أما مطبعتها فقد تم بيعها فى ٧ ابريل ١٩١٦ .

الفصل الثالث

المؤيد وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية

نشأة حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية

كانت نشأة الأحزاب فى مصر فى أوائل القرن العشرين ضرورة فرضها العصر حيث أن الأحزاب السياسية فى أى مجتمع لا تنشأ من فراغ بل تعكس فى نشأتهـا الظروف الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التى تقوم فى ظلها وتترك هذه الظروف بصماتها على شكل الأحزاب وطريقة عملها وتنظيمها ، ولذلك لابد أن يرفض الباحث تلك التفسيرات الجزئية التى تربط ظهور الأحزاب بواقعة معينة مثل حادثة طابا أو خطبة كرومر المعروفة فى مايـو ١٩٠٧ ، والتى كان من شأنها استثارة الحس السياسى الوطنى لدى الكثيرين بما أعلن من نية حكومته على الاستمرار فى حكم مصر ، وقد ذكر الشيخ على يوسف أمام الجمعية العمومية لحزب الاصلاح أن هذه الخطبة كانت من أهم أسباب انشاء الحزب .

ويمكن تفسير نشأة الأحزاب فى مصر على أساس نظرية الموقف التاريخى التى ترى أن نشأة الأحزاب **ترتبط** بوجود أزمات يتعرض لها النظام السياسى فى انتقاله من التقليدية الى الحداثة وكرد فعل لتلك الأزمات التى تنحصر فى ثلاث هى :

١ ـ **أزمة الشرعية** : وتعنى عجز المؤسسات السياسية القائمة فى مجتمع ما عن التعامل مع المتغيرات الناشئة والمصاعب المتزايدة ، وقد تمثلت تلك المؤسسات السياسية فى مصر فى القصر ودار المعتمد البريطانى ، والمجالس شبه النيابية ، والنظارة المصرية .

وقد شهدت مصر صراعا حادا بين السلطة الشرعية المتمثلة فى الخديو عباس وبين السلطة الفعلية المتمثلة فى المعتمد البريطانى لورد كرومر أدى الى انحياز الخديو ـ الذى انتزع كرومر كل سلطاته ـ الى الحركة الوطنية ، وحاول استخدامها ضد الانجليز الأمر الذى ساعد على نمو هذه الحركة وتطورها ، وقد حاولت الحركة الوطنية من جانبها الالتحام بالخديو عباس لاستخدامه فى كفاحها ضد الاحتلال وفى محاولة منها لتجنب أخطاء العرابيين .

ومن ناحية أخرى سعى اللورد كرومر صاحب السلطة الفعلية للسيطرة على الوزارات والمصالح المصرية من خلال المستشارين الانجليز ، ومن خلال النصائح الالزامية الموجهة الى النظار المصريين ، ثم من خلال فرض صديق الاحتلال مصطفى فهمى رئيسا للنظارة .

وكانت المجالس النيابية المتمثلة فى مجلس شورى النواب والجمعية العمومية والتى حاول الاحتلال أن يجعلها واجهة نيابية لحكمة الاستبدادى لا تمثل أمانى الشعب المصرى ولا تتمتع برضاه ، وفى الوقت نفسه فقد اصطدمت هذه الهيئات بالاحتلال أكثر من مرة خاصة عند مناقشة ميزانية ١٨٩٤ التى تحفظ فيها مجلس

شورى القوانين على المصروفات التى قررتها الحكومة لقوات الاحتلال ، وبالتالى فانها لم تكن تتمتع برضى الشعب المصرى ولا برضى الاحتلال ·

٢ ـ **أزمة المشاركة** : وهى تعنى ظهور جماعات جديدة راغبة فى الاسهام السياسى ، الأمر الذى يفرض وجود قنوات للاتصال من أجل تحقيق هذا الاسهام ·

وقد حدثت فى مصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تغيرات اجتماعية تتمثل فى مزيد من التحضر وانتقال السكان من الريف الى المدينة ، وهذه الزيادة فى نسبة التحضر طرحت آثارها من زاويتين :

الأولى : زيادة نسبة الاحتياطى البشرى الذى يمثل المادة الخام للعمل السياسى والحركة الوطنية ·

الثانية : طرح مشاكل اجتماعية وسياسية جديدة ·

كما ظهرت كذلك نخبة مصرية أو متمصرة من الأعيان والمثقفين المرتبطين بهم التى رغبت فى الحصول على نصيب أكبر من النفوذ السياسى ·

٣ ـ **أزمة التكامل القومى** : وتعنى تعدد التصورات السياسية فى المجتمع ، اذ يعنى التكامل القومى أساسا أن التصور السياسى واحد ، وان كل ما ينبع من ذلك التصور السياسى انما يمثل قسطا ثابتا من التقاليد القومية التى لا تقبل الجدل أو المناقشة ·

وقد شهدت مصر فى تلك الفترة خلافات عديدة بين أجنحة الحركة الوطنية خاصة فيما يتصل بالاحتلال البريطانى ووسائل الكفاح ضده ، وفيما يتصل أيضا : بالعديد من قضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ·

كما يعتبر الربع الأخير من القرن التاسع عشر فترة من أخصب فترات التطور الثقافى المصرى ، وقد كانت هذه الأعوام حبلى بالآراء والأفكار حيث وضع خلالها الأســاس للفكر السياسى والاجتماعى المصرى الحديث ، وبالنسبة للباحث فى تطور مصر الثقافى فان هذه الفترة التكوينية التى تقدم مصادر وأصول أغلب الأفكار التى ذاعت وانتشرت فى الأعوام التالية .

وبالتالى فان ظهور الأحزاب السياسية فى مصر فى العقد الأول من القرن العشرين كان ضرورة فرضها العصر وظروف وتطور الحركة الوطنية ، ونمو الوعى السياسى فى مصر ، وقد عبرت جريدة المؤيد عن حاجة مصر الى الأحزاب السياسية بأن الأحزاب السياسية فى الأمة كالعناصر التى تتألف منها هياكل الجسم الحى فان ذهب واحد منها فقدت بقدره من حياتها السياسية ، وأن الأمم التى ليس فيها أحزاب تفقد المراقبة التى هى رادع السلطة المستبدة الفعالة عن التوغل فى الجهــالة أو الخطأ ، والتى هى جمــاع الخير كله للوطن وأهله . ومن الخطأ الادعــاء بأن الوطنيين لم يفكروا فى انشــاء أحزاب سياسية قبل عام ١٩٠٧ ونحن نرجح أن يكون التفكير قد اتجه الى ذلك قبل هذا العام فان أحمد شفيق يشير الى أن على يوسف كان يرى تأليف حزب يعضده رجال اللجنة المصرية فى البرلمان الانجليزى ، التى تشكلت للبحث فى الشئون المصرية . كمــا سبق الاتفــاق بينهم وبين مستر موزلى عام ١٩٠٤ ولكن رئى أن الانتظار أفضل .

كما أنه من المعروف أن اسم الحزب الوطنى كان يطلق منذ بداية ظهور مصطفى كامل على جماعة الوطنيين الذين ينــادون بالاستقلال والجلاء ، على أنه لم يكن حزبا منظما منذ البداية ، لكنه كان موجودا بالفعل كفكرة تضم حولها الأنصار والمجاهدين .

كما أكد مصطفى كامل بنفسه وجود الحزب الوطنى منذ سنة ١٨٩٥ حيث يقول : « ان الحزب الوطنى المصرى الذى جعل أول مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها اليها موجود فعلا منذ ثلاثة عشر عاما مضت ، فهو وان لم يظهر بشكل نظامى وبلائحة ولجنة ادارة قد ظهر بأعمال عدة واتفق أعضاؤه على خدمة البلاد وبكل قوة ، وقاوم الاحتلال فى أوروبا ومصر مقاومة شهدها كل المصريين والغربيين ، ولما حدثت حادثة فاشودة ضعفت همم رجال الحزب ، كما انفصل عنه بعض أفراده لتمكن اليأس من قلوبهم ، وثبت فى موقعه من اعتقد فى نهضة الأمة بنفسها » .

كما يشير محمد فريد فى مذكراته الى أنه قد تم الاتفاق بين مصطفى كامل والخديو عباس فى خريف عام ١٩٠٦ فى اجتماع سرى بعزبة مسترد وبحضور محمد فريد وصادق رمضان ولطيف سليم على تأسيس الحزب الوطنى ، وكان عباس يرى أن يظل الحزب سريا ، ولكن تم الاتفاق على جعله جهريا . ورغم ذلك فان مصطفى كامل يشير الى أنه قد اضطر الى انشاء الحزب الوطنى نتيجة لظهور حزب الأمة ، ووضوح نية على يوسف على تكوين حزب الاصلاح ، وهذان الأمران يحتمان علينا أن نظهر حزبنا الوطنى بالرغم منا حتى يعلم العالم كافة أن للوطن المصرى حزبا يطلب بعزيمة صادقة الجلاء والدستور .

انى أرغب الآن كل الرغبة فى ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من وطنيتى التى ترى فى تعدد الأحزاب حربا أهلية لا مندوحة عنها حربا تعوق ولو الى حين ما نرمى اليه من حرية واستقلال .

ولكن ما العمل ونحن لو سكتنا أمام هذه الحال التى ما أوجدها الا دهاء سير جورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين ، لفقدنا كل شئ ولأصبحت الوطنية المصرية عدما فى عدم بتغلب المبادئ العقيمة عليها وتقاعس المخلصين عن نصرتها وانمائها .

ويتضح من حديث مصطفى كامل ما يلى :

١ - ان مصطفى كامل رغم ثقافته الغربية ، ورغم مطالبته المستمرة بمجلس نواب على النسق الأوربى وهو ما يعنى ضمنيا وجود أحزاب سياسية . كان ضد تعدد الأحزاب بل ويرى فيها حربا أهلية لا مندوحة عنها حسب تعبيره ، ويرى الباحث أن هذا الموقف لا يعود الى رجعية مصطفى كامل بقدر ما يعود لرغبته فى توحيد قوى الحركة الوطنية لمواجهة الاحتلال البريطانى .

٢ - ان مصطفى كامل قد اضطر الى انشاء الحزب الوطنى كرد فعل لتكوين حزبى الأمة والاصلاح على المبادىء الدستورية ، وهو ما يتناقض مع رواية محمد فريد عن اتفاقه مع الخديو عباس فى خريف عام ١٩٠٦ ، الأمر الذى يدفعنا الى الاعتقاد بأن مصطفى كامل كان يهدف بهذا الكلام الى تحميل حزبى الأمة والاصلاح ما عساه يحدث من تفتيت لقوى الحركة الوطنية .

ان الدراسة المتعمقة لأحزاب هذه الفترة تثبت أن جميعها قد عبرت عن جوانب المجتمع المصرى ، وضاعفت ارادته الحرة فى نضاله من أجل الحرية أثبتت به كرامة مصر ومهدت طريق الوعى السياسى لانطلاق ثورة شعب مصر عام ١٩١٩ ، وبالتالى فان المؤيد كانت أكثر وعيا عندما أكدت أن ظهور الأحزاب فى مصر لا يدل على ضعف فى جامعة الأمة بل بعكس ذلك يدل على قوتها وصلابتها ونمائها ، وان الأحزاب توجد فى الأمم عند بلوغها أشدها مثلها فى ذلك مثل الغصن انما ينفرع اذا نما وقوى ، بل قد يكون فيها نفع محتم اذ الصواب لابد أن يكون مع أحدها فان أخطأ حزب أصابت الأمة .

كما أكدت المؤيد أن الأحزاب هى أقوى الوسائل لصيرورة الحكومات المطلقة دستورية أهلية حتى لا تكاد توجد حكومة نيابية فى أمة لم يسبقها تكوين الأحزاب السياسية فيها . فوجب علينا معاشر

المصريين ونحن نطلب الحكومة النيابية أن تتخذ الوسائط الفعالة الموصلة الى غرضنا الشريف .

وقد سبق انشاء حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية تفكير طويل اذ يشير محمد عبد الوهاب سيد أحمد الى أن الحزب الوطنى الذى كونه أحمد حافظ عوض فى أغسطس عام ١٩٠٧ ، ورسالته لوزير خارجية انجلترا والتى تضمنت برنامج الحزب المذكور كان مرحلة أولية بالنسبة لجماعة الخديو حاولت من خلالها تكشف الجو العام وردود الأفعال لما طرح من أفكار أو نقاط تحت عنوان « برنامج الحزب الوطنى المصرى » الذى كان أشبه ببالونة اختبار لدراسة أثر هذه المقترحات داخليا وخارجيا ، مع شدة الحرص على عدم توريط على يوسف بصورة فعلية فى هذه التجربة رغبة فى عدم القضاء عليه أو التقليل من أسهمه مع التضحية بحافظ عوض على مذبح هذه التجربة .

ومع عدم وجود أدلة كافية لاثبات أن الحزب الوطنى المصرى الذى كونه أحمد حافظ عوض كان تمهيدا لانشاء حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية الا أن الصلات التى تربط بين حافظ عوض وعلى يوسف من ناحية وبين كليهما والخديو من ناحية أخرى تجعل من غير المتصور أن يكون حافظ عوض قد اتخذ هذه الخطوة بدون استشارة على يوسف والخديو الأمر الذى يعطى لهذا الاستنتاج أهميته .

ولكن الاعــلان الرسمى عن حزب الاصــلاح على المبــادىء الدستورية قد جاء فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ .

وتشير معظم الدراسات الى دور الخديو فى انشاء هذا الحزب حيث شعر بأن الحزب الوطنى (مصطفى كامل) قــد توسع فى برنامجه ونشــاطه بما لا يناسب حالة الوفاق بينه وبين السير

جورست ، فرأى العمل على ايجاد حالة من التوازن فى مجرى الحركة القومية ، وأن الخديو قد شعر — فى ظل سياسة الوفاق — أنه لم يعد بحاجة الى الحزب الوطنى لاستخدامه ضد الاحتلال ، وبالتالى لابد من ايجاد حزب يؤيده .

ولكن مصطفى كامل يشير الى أن جورست هو الذى سعى الى انشاء حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية حيث يقول فى رسالة له الى مدام جولييت آدم : « ان سير الدون جورست قد استطاع أن يؤلف جماعة من الملتفين حول الخديو برئاسة على يوسف وهذه الجماعة تلقب نفسها بالمعتدلين العقلاء بينما تلقبنا بالمتطرفين المجانين ذلك لأننا نطالب بجلاء الجنود الانجليز عن البلاد » .

ولكن لا يمكن الاعتماد على ما يقوله مصطفى كامل واتخاذه دليلا قاطعا على أن لجورست دورا فى انشاء حزب الاصلاح ، فان مصطفى كامل الذى كانت علاقاته متدهورة مع الخديو ، لم يشأ أن يقطع معه فى تصوره خط الرجعة ، ولذلك حمل السير جورست تبعة انشاء هذا الحزب الذى نظر اليه على أنه خيانة للوطن وسيعمل المستحيل للقضاء عليه ، وربما كان موقفه هذا نابعا من تعارض ظهور هذا الحزب مع نظرية الحزب الوطنى الواحد التى آمن بها مصطفى كامل طيلة حياته ، أو ربما كان عن رغبة فى تشويه سمعة حزب الاصلاح مع بداية الاعلان عنه بأنه صنيعة جورست ليمكن الخلاص منه منذ البداية .

ان الخديو عباس حلمى هو صاحب المصلحة الوحيد فى انشاء هذا الحزب ولذلك فان دوره فى انشائه كان واضحا ولا يحتاج الى دليل ، أما القول بأن جورست هو الذى سعى الى انشاء هذا الحزب فلا يوجد أى دليل عليه .

برنامج حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية

اتضح ارتباط حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية بالخديو عباس وتبعيته له والهدف من انشائه من المادة الأولى فى برنامجه التى نصت على تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الادارى .

كما اتضح أيضا من تفسير على يوسف لهذا المبدأ حيث يقول : ان حزبنا يحترم السلطه الخديويه ويؤيدها ولذلك لا يطلب الاستقلال التام الذى يطلبه سواه ، وبديهى أن الاستقلال الادارى غير الاستقلال التام الذى من يطلبه الآن يكون مهددا للسلطة الخديوية من بعض الوجوه أو كلها ، وليس هذا من مصلحة الأمة فى شىء ، نعم ان القائلين بالاستقلال التام قد فسروه بعد ذلك بالاستقلال الادارى ، واعتبروا هذا التفسير اصطلاحا خاصا بهم ، ولكن من أين لنا أن لا يقوم أشخاص أجرأ من هؤلاء وأوسع خيالا فيقولون غدا نطلب الاستقلال التام المعروف فاذ ذاك يجد هؤلاء من حزبنا هذا قوة تصدهم ، وتجد السلطة الشرعية منا تأييدا حقيقيا لها .

ويرد على يوسف فى احدى خطبه على تساؤل كان مطروحا آنذاك وهو من أنتم حتى تؤيدوا هذه السلطة وأمام من تؤيدونها ؟ وكان جوابه هو أن أعضاء الحزب جزء من الأمة المصرية التى أيدت رأس العائلة الخديوية تأييدا كاملا ، ثم يعرض بالثورة العرابية ويسمى ما حدث بأنه كان غرورا من الشعب ، وانحرافا كان طبيعيا ازاءه أن يأتى الاحتلال لتأييد هذه السلطة .

وقد دفعت المادة الأولى لويس عوض الى القول بأن جهاد الحزب كان مقصورا على الولاء للخديو عباس ، والسعى بشتى الوسائل لنسف الحزب الوطنى وحزب الأمة لتحالفهما ضد الخديو فى فترة تحالف الخديو مع الانجليز بين ١٩٠٨ و ١٩١١ .

أما موقف الحزب من الاحتلال البريطانى فقد حددته المادة الثانية من برنامجه والتى نصت على الاعتماد على الوعود والتصريحات التى أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلالها القطر المصرى ، ومطالبتها بتحقيق هذه الوعود ، وقد عرض على يوسف فى خطبته أمام الجمعية العمومية لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ٢٧ وعدا من الوعود والتصريحات التى أعلنها المسئولون البريطانيون بالجلاء عن مصر ٠

ويتضح من ذلك أن حزب الاصلاح قد بنى استراتيجيته فى المطالبة بالجلاء على الوسائل السلمية المتمثلة فى مطالبة بريطانيا بتنفيذ وعودها اذ ان الأمة المغلوبة على أمرها يجب عليها أن تذكر دائما أن الاستقلال التام هو مطلبها الأول والأخير وغاية الغايات وغرض الأغراض ، ولكنها لا تطلبه بالعنف الا وهى قوية قادرة راجية الفوز غير متهورة فى الحكم فان لم تكن كذلك وجب على قادتها ومرشديها أن يسعوا فى استكمال أهبتها من ذلك بما يناسب حالها حيال المتغلب عليها ٠

وقارنت المؤيد بين حزب الاصلاح والحزب الوطنى وحزب الأمة فقد قسمت الأحزاب الموجودة فى مصر الى حزب وطنى متطرف حزب وطنى معتدل — وتقصد بذلك حزب الاصلاح — حزب احتلالى ٠ أما الحزب الوطنى المتطرف فيقول « ان اللورد كرومر قال حين وداعه مصر أن الاحتلال دائم ، فلم يبق لنا أمل أن تسلمنا انجلترا بلادنا فاما أن نتنازل عنها أو نأخذها بالقوة » ٠

أما الحزب الوطنى المعتدل — حزب الاصلاح — فيتفق مع الحزب الوطنى المتطرف فى أن الانجليز ينوون البقاء لا الجلاء غير أننا نختلف فى طريقة ابدال هذا البقاء بالجلاء فهم يرون القوة ونحن نرى الاتفاق ، بل نرى أن حل المسألة بالقوة يشبه أن يكون حقيقة الا أنه خيال ، وأن الاتفاق يشبه أن يكون خيالا الا أنه حقيقة ان مصر من انجلترا بمثابة المقتل من الجسم فلا يكفى لاجلائها عنها

قوة ثانوية . والحصول على قوة كافية سواء كانت معنوية أو فعلية تضطرها الى اعطاء مصر استقلالها بالرغم منهـا . أما الاتفاق على الاستقلال فهو فى مصلحة الطرفين ، وان حالت دونه الآن حوائل وظنون ، وكونه فى مصلحة الطرفين تدل عليه أمور كثيرة منها :

أولا : عودة الثقة السياسية بالحكومة الانجليزية ان وفت بوعودها وعهودها وذلك ان وعد انجلترا بالجلاء وان تظاهر الانجليز بتناسيه واهمـاله لا يزال أحرارهم وكبـارهم يرتعدون منه أمام التاريخ .

ثانيا : موافقته لمبدأ استقلال الأمم الشرقية المعمول به فى سياسة انجلترا الخارجية .

وحيث أننا تركنا مبدأ الارغام وجب طبعا أن نترك جميع مقتضياته فى الأقوال والأعمال لأننا ان لم نفعل ذلك كنا كمن يريد أن تنبت شجرة خضراء على جمرة حمراء وهو محال ، ولا يفهم من ذلك أننا نصبح للانجليز من المداح والمطرين ولجميع أعمالهم من الحامدين الشاكرين ، ويتضـح من ذلك أن حزب الاصـلاح على المبادىء الدستورية يطالب بجلاء الانجليز عن مصر ولكنه يرفض الثورة وسيلة لتحقيق هذا الهدف .

ويلاحظ أن اسـتراتيجية الثورة لم تكن مطروحة فى ذلك الوقت فان مصطفى كامل قد صرح بأنه يفضل السبيل السلمى فى الكفاح الوطنى على سبيل الثورة حيث يقول : لما كانت الأمة المصرية متألمة ولها حق التحرر من النير الانجليزى فنرى للوصول الى غرضها سبيلين ، سبيل الثورة والسبيل السلمى ، فأما سبيل الثورة فنحن لا نريده لأننا قبل كل شىء قوم مشهورون بالدعة وحب السكينة ، وعلى ذلك فقد اخترنا السبيل السلمى .

ولكن مع ذلك نجـد أن الحزب الوطنى كان حزبا جمـاهيريا

التحم بالشعب فى محاولة لتعبئته والتمهيد للثورة حتى رغم اعلانه أنه يفضل الكفاح السلمى فى الوقت الذى انفصل فيه حزب الاصلاح عن الجماهير .

أما المادة الثالثة من برنامج حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فقد نصت على المطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية .

ومن الواضح أن حزب الاصلاح قد حصر اختصاصات المجلس النيابى فى الأمور المتعلقة بالمصريين والمصالح المصرية ، وأن لا يمتد اختصاصه الى الأجانب أو الامتيازات الأجنبية .

وقد اعتبر عباس العقاد أن تسمية الحزب تشير الى اقتناع الحزب بالمبادىء الدستورية دون الدستور الكامل على أساس سلطة الأمة ، لكن على يوسف يقول فى خطبته أمام الجمعية العمومية لحزب الاصلاح « نحن نطالب المجلس النيابى طلبا أصليا ، واذا عرض لنا أن نقبل فى القريب العاجل توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة فانا نقبل جزءا من كل ذريعة الى طلب بقية حقوقنا المقدسة ثم اننا لا نقبل مشروعا من هذا القبيل الا حيث يكون ممهدا لتحقيق مطالبنا العظمى ، فيجب أن نحصر معظم قوتنا فى الوصول الى غاية الدستور الكامل لأن سيادة الدستور فى البلاد أساس كل تقدم ونجاح لها » .

وهذا يعنى أنه يطالب بالدستور الكامل ، لكنه فى الوقت نفسه لم يحاول أن يوضح فى خطبته أسباب تقليص سلطات المجلس النيابى المطلوب ، وقصرها على المصريين والمصالح المصرية .

وبمقارنة نص هذه المادة باقتراحات على يوسف فى الجمعية العمومية عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٧ نجد أن هذا التحديد لاختصاصات المجلس النيابى لم يرد ذكره فى كل الاقتراحين ، الأمر الذى يجعلنا

نرى أن هذه الاضافة قد جاءت نتيجة لسياسة الوفاق بين جورست وعباس ·

وقد كان الاختلاف واضحا بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فى طلب الدستور ، فقد كان الحزب الوطنى أكثر وضوحا فى مطلبه فقد احتل الدستور المادة الثانية من برنامجه مما يعنى أنه يعطى لهذا المطلب اهتماما أكبر ، كما أنه طالب باقامة حكومة دستورية يكون الحكام فيها مسئولين أمام برلمان يتمتع بالسلطة اللازمة كبرلمانات أوروبا ، وبالتالى لم يضع الحزب الوطنى أى قيود على سلطات المجلس النيابى الذى يطالب به ·

أما حزب الأمة فانه لم يطالب فى برنامجه بمجلس نيابى بل اقتصر على السعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات والجمعية العمومية ، وبالتالى يمكن أن نلاحظ أن حزب الاصلاح كان يمثل الوسط فيما يختص بالدستور فهو يطالب بالمجلس النيابى الذى يطالب به الحزب الوطنى ولكنه فى الوقت نفسه لا يريد برلمانا كامل السلطات كبرلمانات أوروبا بل حدد اختصاصاته وسلطاته ·

أما المادة الرابعة من برنامج حزب الاصلاح فقد نصت على أن يكون التعليم الابتدائى عاما ومجانيا ·

وبالتالى فقد اتفق حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فى هذا المطلب مع حزب الأمة الذى نص برنامجه أيضا على مجانية التعليم فى المدارس الابتدائية ·

أما الحزب الوطنى فلم يطالب بمجانية التعليم بل اكتفى بالمطالبة بنشر التعليم فى أنحاء البلاد حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة ، وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وارسال البعثات الى أوروبا وانشاء دراسة ليلية للعمال ·

وقد انفرد حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فى المادة الخامسة من برنامجه بالمطالبة بأن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى جميع المدارس المصرية فى حين أن برنامجى الحزب الوطنى وحزب الأمة لم يتضمنا هذا المطلب ، كما انفرد حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فى المادة السادسة من برنامجه بالمطالبة بأن تعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الامكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم . ويعنى الشق الأول من هذا النص أن الكفاءة والاستحقاق هى الشرط الوحيد لتولى الوظائف بصرف النظر عن الدين ، وهذا يعنى الرغبة فى تدعيم الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط .

ومع أن الحزب الوطنى قد نص على تقارب عنصرى الأمة : المسلمين والمسيحيين الا أنه لم يعط أهمية لمسألة تولى الوظائف الحكومية ، رغم أنها كانت مطروحة فى ذلك الوقت ، بل واستخدمها الاستعمار البريطانى وعملاؤه لشق الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط كما سنوضح فيما بعد .

وبالتالى يمكن أن تتضح لنا الطبيعة العلمانية لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار أن القانون الأساسى لهذا الحزب قد نص على أنه لا يجوز له — أى لحزب الاصلاح — خلط الدين بالسياسة ترويجا لها . ولكن له الحق فى ابداء رأيه فى اهمال المصالح الدينية ، ونقدها بما يؤدى الى اصلاح ادارتها كعمل ضرورى للهيئة الاجتماعية ، وبينما نجد أن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية قد طالب بالتقليل من عدد الأجانب بقدر الامكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم فيما بعد نجد أن الحزب الوطنى قد طالب بتقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجانب المقيمين فى وادى النيل .

كما اتفق برنامجا حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية والحزب الوطنى على أن تكون محاكمة الأجانب جنائيا أمام المحاكم المختلطة ، وهذا يعطينا مؤشرا مهما هو أن الوطنيين فى تلك الفترة قد اضطروا الى الاعتراف بالامتيازات الأجنبية ، بل والتمسك بها ، من أجل اثارة اهتمام الدول الأوربية بالمسألة المصرية ، أى التمسك بالطبيعة الدولية للمسألة المصرية حتى لا تستطيع انجلترا الانفراد بمصر واعلان الحماية عليها ، ولكن هذا لا يعنى التمسك بالامتيازات الأجنبية الى الأبد فان المادة السابقة نفسها من برنامج حزب الاصلاح قد نصت على أن تكون محاكمة الأجانب جنائيا أمام المحاكم المختلطة ، كما هم يتقاضون أمامها اليوم فى الحقوق المدنية والتجارية والمخالفات ، وذلك الى أن يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها تحقيقا لأعظم مبدأ فى اقامة العدل بين سكان البلد الواحد ، وهو المساواة أمام القانون •

الانتماء الطبقى لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية

هناك خلاف كبير بين الباحثين حول تحديد الانتماء الطبقى لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، وتكمن أهمية ضرورة تحديد الهوية الطبقية لأى حزب فى أن مبادىء أى حزب ونشاطه السياسى تطرح تصورات الطبقة التى يعبر عنها •

وقبل أن نحاول تحديد الهوية الطبقية لحزب الاصلاح لابد أن نحاول تصوير شكل البناء الطبقى فى مصر فى بداية القرن العشرين ، حيث نجد على رأس السلم الاجتماعى طبقة من أصول تركية وشركسية من كبار ملاك الأراضى أساسا تميزت نظرتها الاجتماعية بالمحافظة والخشية من أى تغير اجتماعى ، وفى ظل الاحتلال قبلت هذه الطبقة الحكم الانجليزى لما وفره لها من رخاء وأمن ، وان كان قد آلمها فقدان السلطة السياسية المستقلة التى

كانت تتمتع بها ، أما الطبقة البرجوازية والصناعية الكبيرة فقد كانت أساسا أوروبية وتحكمت من الناحية العملية فى الصناعة والتجارة والمال ، وكانت الشريحة الثالثة فى المجتمع ، والتى تنمو باستمرار تتكون من طبقة وسطى مهنية من المحامين والأطباء والمدرسين والموظفين ، اتسمت أساسا بكونها مصرية وحضرية ، وبانفتاحها على الحياة الغربية والتعليم الحديث ، وشعورها بالظلم الاقتصادى ، ومن ثم أصبحت أساس الحركة الوطنية ضد الانجليز ، وبالنسبة للبروليتاريا الصناعية فلم يكن الحرفيون يتجاوزون ١٣٪ ويتركزون فى القاهرة والاسكندرية وبعض الجيوب فى مدن الدلتا مثل المحلة ودمنهور والمنصورة ، وأخيرا فى سفح السلم الاجتماعى كانت أغلبية الشعب من الفلاحين ، وعلى ذلك يرى على الدين هلال أن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية وحزب الأمة يعبران عن طبقة كبار ملاك الأراضى ، ويتفق معه فى ذلك حليم بركات الذى يرى أن حزبى الأمة والاصلاح قد نشآ بتحريض من الانجليز والطبقة البرجوازية التقليدية الكبرى .

ويختلف معهما فى ذلك رفعت السعيد الذى يرى أن الطبقة الوسطى ليست فئة واحدة متجانسة ، وأن أى حديث مجمل عن هذه الطبقة ككل واحد معرض دوما للانتقاد فان فئاتها المختلفة قد اتخذت وعلى الدوام مواقف متناقضة كل التناقض ، ففى داخل هذه الطبقة هناك ثلاثة أجنحة اليمين والوسط واليسار (*) .

والشيخ على يوسف هو قائد يمين هذه الطبقة بلا منازع فهو زعيم فئة من مثقفى الأزهر وكبار التجار الكلاسيكيين ، والحقيقة أن

(*) لا يقصد بكلمة اليسار هنا أن هذا الجناح يعبر عن اتجاهات اشتراكية ولكنه يعنى قرب هذا الجناح من الجماهير وتفهمه لبعض قضاياها ووطنيته الصادقة ويمكن تسميته بجناح الوطنية المتطرفة .

الشيخ على يوسف كان يعبر بالرغم من نفوذه الواسع فى ميدان الصحافة عن فئة ضعيفة التأثير فى المجال الاقتصادى والاجتماعى . وهى فئة لا تستطيع أن تساير مجريات الحياة الجديدة ولا أن تحول تراكمات أموالها نحو الاستثمارات الجديدة .

وهى فئة لا تثق فى الجماهير ولا تهتم بها ، لكنها تشعر بوطأة التحكم الأجنبى ، وترى الأموال والأرباح الطائلة التى يجنيها التجار والمستثمرون الأجانب فيسيل لعابها ، ولأنها ضعيفة اقتصاديا واجتماعيا فليس أمامها سوى اللعب على الحبال بين الخديو والاحتلال والسلطان وفرنسا .

وعلى ذلك يمكن القول بأن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية لا ينتمى الى طبقة كبار ملاك الأراضى ولكنه يعبر عن يمين الطبقة الوسطى فى حين يعبر الحزب الوطنى عن وسط هذه الطبقة ويسارها .

ولكن اذا نظرنا الى قيادات الحزب نجد أن اللجنة الادارية قد تكونت من ٤ باشوات و ٦ بكوات ، وثلاثة من كبار العلماء ذوى الحسب والنسب والأصول الاجتماعية المعروفة ، وثلاثة من كبار الصحفيين آنذاك ، وبالتالى يمكن القول ان الحزب هو حزب الصفوة المنتقاة .

ولكن النظر الى اللجنة الادارية للحزب ومحاولة تحديد الانتماء الطبقى من خلالها يمكن أن يعطينا نتائج مضللة فان على يوسف هو أحد هؤلاء الباشوات الأربعة المكونين للجنة الادارية ورغم أن على يوسف قد تحول الى اقتناء الأراضى الزراعية وأنه كان حريصا على الانتقال من طبقة الى طبقة من خلال مصاهرة كبرى العائلات ذات الحسب والنسب ، لكننا رغم ذلك لا نستطيع القول أنه استطاع بالفعل الانتقال الى الطبقة العليا .

ومن ناحية أخرى فان مجموعة كبار ملاك الأراضى المرتبطين بالخديو من الأرستقراطية التركية قد اتجهت الى تكوين حزب يعبر عن مصالحها هو حزب النبلاء ، الذى كونه حسن حلمى زاده ومحمود طاهر حقى فى أواخر سنة ١٩٠٨ .

وبالتالى فلابد من أن نطرح تساؤلا هو لماذا لم ينضم هؤلاء الى حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ؟ .

أن سعيد اسماعيل على يشير الى أن الخديو هو الذى سعى الى تكوين هذا الحزب لأن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية لم يكن فى تلك الفترة يحظى بالرضا الكامل من الخديو .

ولكننا رغم ذلك يمكن أن نستنتج أن هؤلاء الأرستقراطيين المرتبطين بالخديو لم يجدو أن حزب الاصلاح يعبر عن مصالحهم .

وبالتالى فان الباحث يتفق مع رفعت السعيد فى تحليله الذى يقوم على أن حزب الاصلاح يعبر عن يمين الطبقة الوسطى .

هيكل حزب الاصلاح ونشاطه السياسى

هناك ثلاثة مقومات أساسية ينبغى توافرها لكى يطلق على تنظيم ما صفة الحزب وهى :

١ — وجود تنظيم له صفة العمومية مع توفر شبكة للاتصالات بين مختلف مستويات التنظيم .

٢ — سعى التنظيم الى الحصول على التأييد الشعبى واقناع المواطنين بخطه السياسى بناء على برامج وأولويات محددة .

٣ — رغبة عناصر الحزب وقياداته فى الوصول الى السلطة السياسية وليس مجرد التأثير على صنع القرار السياسى ،

فالحزب هو أداة الوصول الى الحكم والاحتفاظ بالسلطة السياسية بناء على برنامج سياسى معين ، وهذا هو الذى يميز الحزب عن جماعات المصالح كالنقابات والاتحادات المهنية ٠

وبتطبيق هذه المقومات الثلاثة عن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية يتضح ما يلى :

١ ـ تكون هيكل حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية من :

(أ) **اللجنة الادارية** : وتتكون من ١٦ عضوا هم الأعضاء المؤسسين للحزب ، ولم تكن هذه اللجنة منتخبة من قبل الجمعية العمومية ، بل اعتبرت الجماعة المؤسسة للحزب هى اللجنة الادارية، وبذلك يفتقد حزب الاصلاح الشكل الديمقراطى فى تنظيمه ، ويشبه فى ذلك حزب الأمة ٠

أما الحزب الوطنى فانه الحزب الوحيد فى تلك الفترة الذى اتبع منهجا ديموقراطيا فى تنظيمه ، ورفض أن يفرض على أعضائه لجنة ادارية معينة ، حيث قامت الجمعية العمومية للحزب بانتخاب الرئيس واللجنة الادارية ٠

(ب) **الجمعية العمومية** :

وتتكون من مجموع الأعضاء العاملين فى الحزب ، وينص قانون الحزب على أن يقبل لعضويته كل مصرى يتمتع بالحقوق المدنية بالغ من العمر ٢٥ عاما ، على أن يدفع لدى التحاقه بالحزب ٢ جنيه رسم دخول ، ثم رسما سنويا قدره ٥ جنيهات ٠

ويلاحظ أن القانون قد أعطى لأعضاء اللجنة الادارية للحزب الحق فى قبول أو رفض طلبات الانضمام الى عضوية الحزب ، وذلك يتنافى مع روح الديموقراطية خاصة وأن اللجنة الادارية معينة

وليست منتخبة ، مما يعطى لهذه اللجنة سلطة اختيار أعضاء ذوى مواصفات معينة تتلاءم مع فكر وتصورات هذه اللجنة ، مما ينافى قيام أى نوع من الديمقراطية بمفهومها العام داخل هذا البناء ، وقد أشارت المؤيد الى أنه قد تم انضمام ١٦٠ عضوا عاملا الى الحزب فى اليوم الأول لتأسيسه .

ويبدو أن هيكل الحزب قد اقتصر على لجنته الادارية وجمعيته العمومية حيث لا يوجد أى دليل على أن الحزب قد شكل لجانا له فى أى مدينة أو محافظة ، وبالتالى فان الحزب افتقد وجود شبكة للاتصالات بين أعضاء التنظيم ، ويشير لاندو الى الحزب « قد حاول افتتاح فروع له فى الريف لكن ذلك لم يتم » .

٢ ـ فيما يتعلق بالشرط الثانى وهو سعى الحزب للحصول على التأييد الشعبى واقناع المواطنين بخطه السياسى ، فان حزب الاصلاح كان منفصلا عن الجماهير فهو فى الواقع لم يكن سوى اعلان لسياسة الشيخ على يوسف نفسه ، فهو الذى كتب البرنامج وكون التنظيم وجمع الأعضاء ، وقد تحول الحزب الى عرض يضطلع ببطولته ويخرجه ممثل فرد هو على يوسف .

وقد ساهم الحزب الوطنى فى انفصال الجماهير عن حزب الاصلاح فقد نظم « مظاهرة طلابية فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨ من نحو ١٥٠٠ طالب ضد الشيخ على يوسف » .

٣ ـ وفيما يتعلق بالشرط الثالث وهو رغبة عناصر الحزب وقياداته فى الوصول الى السلطة السياسية فان هذا الشرط لا يتوفر فى كل أحزاب تلك الفترة ويمكن تفسير ذلك بأن القضية الوطنية الأولى وهى الجلاء قد شغلت الحركة الوطنية عن هذا الهدف بالاضافة الى عدم وجود مجلس نيابى وانتخابات حرة تتصارع من خلالها الأحزاب للوصول الى السلطة .

وينفرد حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية بأنه هو الحزب الوحيد الذى شغل أحد أعضائه منصبا وزاريا حيث عين وكيل الحزب أحمد حشمت باشا وزيرا للمالية فى وزارة بطرس غالى عام ١٩٠٨ ، بناء على ترشيح على يوسف ٠

ولكن ذلك لا يعنى السعى للحصول على السلطة السياسية فان هذا الشرط لا يتوافر الا من خلال انتخابات حرة ٠

ويرى على الدين هلال أن مصر لم تعرف حتى ظهور الوفد عام ١٩١٨ حزبا بالمعنى العلمى سوى الحزب الوطنى ، وأن حزبى الأمة والاصلاح على المبادىء الدستورية لم يتوفر لهما شروط الحزب فالأول ـ الأمة ـ تكون حول مجموعة محدودة من المثقفين وكبار ملاك الأرض الذين التفوا حول الجريدة ولم يكن له وجود تنظيمى أو ثقل جماهيرى محسوس والثانى ارتبط بشخص مؤسسة الشيخ على يوسف وانتهى بوفاته دون أن يكون له وجود حقيقى سياسى أو تنظيمى ٠

المؤيد لسان حال حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية :

هناك ظاهرة مهمة انفردت بها الأحزاب المصرية فى تلك الفترة عن الأحزاب فى كل دول العالم اذ من المعروف أن الحزب ينشأ أولا ثم يصدر بعد ذلك جريدة تعبر عنه وتكون لسان حاله ، ولكن العكس هو الذى حدث فى مصر اذ ان الأحزاب السياسية قد نشأت داخل دور الصحف أو بمعنى آخر أنشأت الصحف الوطنية الكبرى أحزابا سياسية كتجسيد مادى لارادتها ٠

وهذه النشأة المعكوسة تنطبق على جميع الأحزاب المصرية فى تلك الفترة ، الا أن على الدين هلال يستثنى الحزب الوطنى من هذه الظاهرة حيث ان الحزب الوطنى قد خرج من باطن تنظيم سرى هو

جمعية الحزب الوطنى وكان له تاريخ نضالى يعود الى ما قبل اصدار اللواء بسنوات طويلة ، وبدون هذا التنظيم ما كان يمكن لجريدة اللواء أن تصدر ، ولكن هذا التنظيم السرى كان يجمع فى داخله كل تيارات الحركة الوطنية التى تجمعت حول الخديو عباس بهدف محاربة الاحتلال البريطانى ، وكانت جريدة المؤيد فى هذه الفترة هى المعبرة عن هذا التحالف كما أوضحنا فى الفصل الثانى .

الا أنه لا يمكن أن نعتبر أن هذا التنظيم السرى هو الذى أنشأ اللواء حتى مع الأخذ فى الاعتبار أن مصطفى كامل كان قائدا لجناح مهم فى تحالف القوى الوطنية ، وبالتالى نعتبر أن الحزب الوطنى تنطبق عليه الظاهرة نفسها ، وأنه تكون أولا فى دار اللواء ، كما تكون حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فى دار جريدة المؤيد وكما تكون حزب الأمة فى دار الجريدة .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بما يلى :

١ - ان الصحافة المصرية كانت فى تلك الفترة أهم أدوات العمل السياسى وأن قوى الحركة الوطنية كانت تتطلع لمساعدة الدول الأوروبية لها فى كفاحها ضد الاحتلال البريطانى ، وبالتالى فقد اتجهت الى تبنى وسائل الاقناع والتعبئة السياسية لقوى الشعب ، وكانت الصحافة هى أهم وسائل تحقيق هذه الأهداف ، وقد كانت الصحف ملجأ لذوى الاقلام الوطنية ، والأفكار الاصلاحية ، وكانت هى النقطة التى يمكن أن يلتقى حولها أصحاب الفكر الواحد ، والرأى الواحد المشترك ، وذلك فى مواجهة الصحف المتواطئة مع الاحتلال ، وقد دفع ذلك الصحف الوطنية الى أن تقوم بالدعوة لرأيها أولا ، ثم تتطور بعد نضج هذا الرأى واكتساب التأييد الشعبى له ، الى حزب معلن له برنامج محدد ، وتكون صحيفته الأم هى لسان حاله الناطق بفكره والمعبر عن أهدافه ، ووسائله فى تحقيق هذه الأهداف .

٢ ـ ان اتجاهات الحركة الوطنية كانت بحاجة الى زيادة الوعى القومى ، وتربية قواعد جماهيرية من خلال الصحف الوطنية قبل أن تتبلور هذه الاتجاهات في شكل أحزاب سياسية حيث تتبلور المجاميع حول الجريدة التى أنشئت فعـــلا ، وبمضى الوقت تتكون الأحزاب وتتجسد الأهداف والأنشطة والتيارات ٠

ويمكن القول بأن الصحف الوطنية فى تلك الفترة كانت مراكز الفكر والعمل الوطنى المصرى ، نشأت حولها وبداخلها جماعـــات سياسية أحاطت نفسها ـ بعد فترة بلورت فيها سياستها فى شكل مبادىء تصلح لأن تكون أساسا لحزب ـ بشكل تنظيمى ـ فظهرت الأحزاب المصرية ٠

وبالتالى فاننا نعتبر أن نشأة الأحزاب فى مصر داخـــل دور الصحف كانت نشأة طبيعية اذا أخذنا فى الاعتبار ظروف مصر فى تلك الفترة ووجود الاحتلال البريطانى وطبيعة وظروف وتطور الحركة الوطنية ، وقد انعكست ظروف هذه النشأة على الأحزاب وصحفها فى تلك الفترة وبالنسبة لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية نجد أن نشـــاط الحزب الرئيسى قد تركز حـــول جريدته باعتبـــارها الأداة الأساسية للحزب والنشاط الرئيسى له ، وربما ينطبق هذا أيضـــا على حزب الأمة ، أما الحزب الوطنى فلم يقتصر على العمل الصحفى وانما شمل دائرة كبيرة من الأســـاليب والممارســـات الاعـــلامية والسياسية العلنية والسرية ، ورغم أن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية لم يمتلك جريدة المؤيد ، بل استمرت مملوكة ملكيـــة فردية للشيخ على يوسف حتى عام ١٩٠٩ الا أنها قد أصبحت بالفعل لسان حال الحزب ، وذلك لأن الشيخ على يوسف مالك جريدة المؤيد هو فى الوقت نفسه رئيس الحزب ، وقد ارتبط الحزب بشخص عـــلى يوسف ، وحتى بعد أن تحولت الى شركة مساهمة لم تصبح ملكـــا لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، حيث نجد أن بعض حاملى

أسهم شركة المؤيد لم يكونوا أعضاء بحزب الاصلاح مثل سعد زغلول الذى اشترى ٣٠ سهما من أسهم شركة المؤيد بلغت قيمتها مائة وخمسين جنيها .

ولكن فى الوقت نفسه نجد أن الحزب قد حاول السيطرة على الجريدة بعد تحولها الى شركة مساهمة حيث تولى محمود باشا أبو حسين عضو الحزب رئاسة مجلس ادارة الشركة من عام ١٩٠٩ وحتى اغلاق المؤيد فى عام ١٩١٥ .

ورغم أن الصحيفة كانت هى النشاط الأساسى لحزبى الاصلاح والأمة فاننا يمكن أن نلاحظ أيضا أن الأحزاب المصرية — أيضا — كانت اضافة للحياة الصحفية المصرية ، فبقدر ما أثرت الصحف على الأحزاب التى ولدت من داخلها ، كان تأثير هذه الأحزاب على صحفها التى ساعدت على تكوين هوية خاصة مستقلة لها تجتذب اليها العديد من القراء المؤمنين بمبادئها ، والسائرين فى تيارها ، وما يؤدى اليه ذلك من زيادة ثقل الصحيفة وتأثيرها على الجماهير القارئة ، وبالتالى على اتجاهات الرأى فى المجتمع ، ومن ناحية أخرى فقد أثرت الحياة الحزبية الجو السياسى والفكرى بالمناقشات والمجادلات الصحفية .

ولكى نقيم دور جريدة المؤيد كصحيفة حزبية لابد أولا من تحديد وظائف الصحيفة الحزبية التى يمكن تحديدها فيما يلى :

١ — ربط الحزب بقواعده من ناحية وبجماهيره من ناحية اخرى .

٢ — السعى الى الحصول على التأييد الشعبى للحزب .

٣ — الالتزام ببرنامج الحزب والتعبير عنه .

٤ — نشر اخبار الحزب وأنشطته .

٥ ـ الرد على ما يثيره الخصوم السياسيون من دعاية مضادة للحزب الذى تعبر عنه هـذا بالاضافة الى وظائفهـا الأساسية كجريدة يومية •

وبالنسبة لجريدة المؤيد كصحيفة حزبية يمكن أن نلاحظ :

١ ـ بالنسبة للوظيفة الأولى نجد أن المؤيد قد حاولت تشجيع الجماهير على الانضمام الى الحزب بنشر بعض الأخبـار التى يبرهن واقع الحزب على عدم صحتها حيث تقول المؤيد ما نشر قانون هـذا الحزب أمس حتى تقاطرت الجماهير من الفضلاء والأعيان والذوات يطلبون انخراطهم فى سلكه لما تبينوه من شرف مبادئه الوطنية وقوة نظامه ، ومتانة بنيانه ، وأنه أول حزب وجد منظما مستوفيا شرائط الأحزاب السياسية •

ان الغرض من نشر مثل هذا الخبر هو تنمية العضوية ، وقد انعكس واقع الحزب على أداء الجريدة لهذه الوظيفة ، فان انفصـال الحزب عن الجماهير ، وضعف كوادره الحزبيـة قد أدى الى اهمـال الجريدة لهذه الوظيفة •

٢ ـ بالنسبة للوظيفة الثانية فقد اقتصرت المؤيد فى أدائها لهذه الوظيفة ومحاولتها للحصول على التأييد الشعبى للحزب على الاشـادة بالحزب حيث تقول ان مبادىء حزب الاصـلاح هى أقـوم المبادىء الحزبيـة فى مصر وقد اتخذها أعضـاؤه دينا سياسيا لهم يخدمون الوطن على منهاجه ، وأن هذا الحزب الجليل قد بنى مبادئه الأساسية على مطالب عادلة وحقوق لمصر والمصريين ظاهرة فأساس الاستقلال الادارى المخول لمصر وشعاره الولاء والاخـلاص للسـدة الخديوية ووجهته المطالبة بالحـكم الذاتى بالاستناد عـلى الوعـود البريطانية بالجلاء والمساعدة فى تهيئة الأمة بالوسائل الصحيحة لنيل

هذا المطلب الكريم والأمنية العامة المصرية فهو لهذا كما طلب المجلس النيابى جعل من مبادئه التعليم الابتدائى العام مجانيا ٠

ولكننا لا يمكننا الحكم على أداء المؤيد لهذه الوظيفة بشكل دقيق ، اذ ان حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية لم يتجه أساسا الى محاولة كسب التأييد الجماهيرى حيث لم يشترك فى أى انتخابات نيابية يمكن أن نقيس أداء المؤيد لهذه الوظيفة من خلالها ٠

٣ ــ أما بالنسبة للوظيفة الثالثة ، فاننا نلاحظ وبوضوح التزام الجريدة ببرنامج الحزب ، وخاصة بالمادة الأولى منه ، حيث التزمت بالدفاع عن الخديو عباس ففى عيد جلوسه عام ١٩٠٨ أرسل حزب الاصلاح الى الخديو برقية تهنئة قال فيها ان حزب الاصلاح بصفته حزبا سياسيا يظهر ابتهاجه بأنه أنشىء فى عصركم ٠ وفى الوقت نفسه قامت المؤيد بفتح صفحاتها لنشر برقيات التهانى وقصائد المديح كما أفردت صفحة كاملة لتاريخ الخديو عباس ٠

كما تؤكد المؤيد أن سلامة وطننا وجامعتنا لا تكون الا اذا احترمنا هذه السلطة وأيدنا مالها من الحقوق الشرعية ، ودافعنا عن استقلالها الادارى الممنوح لها بالفرمانات الشاهانية ، وسوف نوضح مدى التزام جريدة المؤيد ببرنامج حزب الاصلاح خلال الباب الثانى الذى يتناول موقف المؤيد من القضايا الوطنية ٠

٤ ــ وبالنسبة للوظيفة الرابعة وهى نشر أخبار الحزب وأنشطته نجد أن جريدة المؤيد قد قامت بهذه الوظيفة بشكل أوضح من الوظائف السابقة فقد خصصت ثلاثة أعمدة خلال شهر ديسمبر ١٩٠٧ لنشر أخبار حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية لكن هذا الباب أختفى بعد هذا الشهر ، وأخذت المؤيد تنشر أخبار الحزب فى باب « حوادث محلية » مع الأخبار الأخرى ٠

كما أهتمت بنشر أخبار اجتماعات اللجنة الادارية والجمعية العمومية للحزب ونشر جميع الخطب التى تلقى فى الجمعية العمومية بشكل كامل بدون حذف أو تلخيص .

ولكن ضعف أنشطة الحزب قد أدى الى عدم وجود باب ثابت لنشر أخباره .

٥ ـ أما بالنسبة للوظيفة الخامسة فنلاحظ أداء المؤيد لها بشكل واضح فقد كلفت مصطفى لطفى المنفلوطى بالرد على اللواء ، وكانت تنشر هذه الردود تحت عنوان ثابت هو « الصحافة فى أسبوع » .

وقد هاجمت المؤيد الحزب الوطنى وأسمته حزب المتطرفين، حيث تقول : ان من خيانة الوطن ، ومن الجبن الموجب للعار أن ينكمش الأحرار ويتصدر الأغرار ، وأن من المصيبة أن تسلم مصالح الأمة لعاطلين ومتشردين يسترون نواياهم السيئة بجلابيب الوطنية الكاذبة فى غفلة منا ونحن وقوف نرى ونسمع ولا من يتكلم أو يحتج على هذه الأمور الصبيانية التى جرفت مصالح البلاد بسيل هذيانها ، فاذا كانت الأمة شاعرة بحالتها ، وبما سيكون لها فى مقدور الأزل اذا ظلت هذه الفئة التى تسمى نفسها بالحزب الوطنى ـ تعبث بمصالح الأمة ، فيجب عليها أن توقف هؤلاء الناس عند حدودهم والا فالمستقبل مخيف محزن ، كما اتهمت المؤيد « مصطفى كامل بأنه يقلد عرابى » .

ولكن كان من الواضح أن جريدة المؤيد ظلت تهتم بأداء الوظائف الأساسية للجريدة اليومية أكثر من أدائها للوظائف الخاصة بالجريدة الحزبية .

الباب الثانى

موقف المؤيد من القضايا الوطنية

الفصل الرابع

موقف المؤيد من الاحتلال البريطانى

المبحث الأول

موقف المؤيد من الاحتلال

١٨٨٩ ـ ١٩٠٠

اوضحنا فى الفصل الثانى دور مصطفى رياض فى انشاء جريدة المؤيد ، وقد عكست المؤيد فى العام الأول لصدورها وارتباطها برياض الذى كان يتزعم فى تلك الفترة حركة المقاومة لزيادة نفوذ الانجليز فى الوزارات والمصالح المصرية ، ورغم ذلك فقد تخلت المؤيد عن رياض خلال معركته مع الانجليز حول تعيين المستر سكوت مستشارا لنظارة الحقانية ، ومشروعه لاصلاح المحاكم الأهلية ٠

فقد أيدت المؤيد مشروع سكوت ووصفته بأنه « نافع لمصر ، ولكنه مضر بنفوذ فرنسا الأدبى » ، وظلت مصرة على تأييد مشروع سكوت ، حتى أنها تفاخرت فيما بعد بأنها « أول المعضدين لهذا المشروع ، وأثنت على المستر سكوت لكونه وفق الى العمل بحاجة

البلاد ، ونشر لواء العدالة بالاكثار من عدد المحاكم الجزئية » ، ورغم علم المؤيد بأن رياض قد قدم استقالته نتيجة تعيين المستر سكوت حيث أشارت الى أنه « بالرغم من أن رياض قد بنى استقالته على أسباب صحية الا أن هناك أسبابا أخرى دفعته الى الاستقالة وهى اطراد التدخل الأجنبى فى المصالح المصرية ، واندفاع تياره » .

ولا يمكن تفسير هذا التناقض فى موقف المؤيد الا بأنها قد اضطرت الى مواجهة الاحتلال فى البداية « بشىء من الهدوء حتى لا يضطر الاحتلال لتعطيلها » ، كما أنها قد أدركت ضعف رياض ، وأنه لم يستقل الا بعد قبوله تعيين المستر سكوت اذ لم يكن له من الشجاعة ما يدفعه الى الاستقالة قبلها ، والى خلق أزمة ان لم تفد فى ايقاف التدخل البريطانى ، فانها كانت تفيد فى ضرب مثال صالح للسلوك السياسى الوطنى ، وفى دفع قطرة من الدم فى شرايين الحركة الوطنية .

ورغم ذلك فقد أعلنت المؤيد حزنها على استقالة رياض محملة الانجليز تبعة هذه الاستقالة .

ويلاحظ بشكل عام ان موقف المؤيد من الاحتلال خلال الفترة التى سبقت وفاة توفيق وتولى ابنه عباس قد اتسم بالاعتدال والتفاؤل الشديد بقرب جلاء الانجليز ثقة منها فى وعود انجلترا ، كما حاولت حث الخديو توفيق على أن يطلب من الانجليز الجلاء عن مصر لأن الباعث الأصلى لهذا الاحتلال قد انتهى .

ومن ناحية أخرى حاولت دحض حجة الاحتلال بأن بقاءه لازم لتأييد سلطة الخديو مؤكدة أن توفيق قادر على أن يدير أحوال بلاده بيده ، وأن الاصلاحات التى نتجت عن وجود الاحتلال فى مصر لاتعادل عند المصرى مايفقده من مجد الاستقلال الدولى .

كما عملت على التشكيك فى جدوى الاصلاحات التى قام بها

الاحتلال وأهميتها وأكدت ان مصر قد أصبحت غنية عن جيش احتلال أجنبى ، وجل ما تحتاج اليه مصر الآن هو النصائح التى يقدمها المستشارون الانجليز بلا أدنى حاجة الى بقاء هذا الجيش .

ولجأت المؤيد الى النقل عن الصحف الفرنسيه المعادية للاحتلال البريطانى فى مصر خاصة ما يؤيد موقفها من الاحتلال ، وضرورة جلائه .

كما حثت الدولة العلية والدول الاوربية على الوقوف فى وجه أطماع انجلترا فى مصر حيث أن : انجلترا لو خليت وشأنها لما خطر ببالها أن تنجلى عن هذا القطر لأن احتلالها له مفيد لمصلحتها فى أفريقيا وآسيا .

ورغم تكرار المؤيد الدائم لوعود انجلترا بالجلاء عن مصر ، ونقلها لتصريحات الساسة الانجليز التى تؤكد ذلك الا أنها فى بعض الأحيان كانت تعلن شكوكها فى تنفيذ انجلترا لوعودها حيث تقول : ان الخطوات البطيئة التى يسير بها الانجليز فى طريق اصلاح مصر ، وان كانت لاتذهب بالأمل ، وتحملنا على اعتقاد الخلف بالوعد الا أنها عنوان الريبة والشك خصوصا عندما نتذكر أن كثيرا من المصريين الاكفاء لم يسلم لهم من الوظائف ما هم أهل له وكفء للقيام به ، وعليه فأعمال المحتلين لاتصلح برهانا كافيا على دعواهم أنهم يعملون للجلاء بل ربما يأخذه الكثيرون على أنهم يقصدون اعدادها لدوام الاحتلال بالرغم من تصريحات اللورد سالسبرى الأخيرة ، وتكرار وعوده وعهوده .

وأخذت المؤيد فى أواخر عام ١٨٩١ تبشر بفوز حزب الاحرار البريطانى باعتبار أن هذا الحزب سوف يقوم بحل المسألة المصرية ، وجلاء الانجليز عن مصر .

كما أبرزت المؤيد أخبار الأمثلة التى يوجهها النواب الاحرار فى البرلمان الانجليزى عن موعد جلاء الانجليز عن مصر أمثال شارل ديلـك ولا بوشير .

الصراع بين الخديو عباس ولوردكرومر :

توفى الخـديو توفيق فى يناير ١٨٩٢ ، وقد أبرزت المؤيـد تعليقات الصحف الأوربية على وفاة الخديو حيث أجمعت على أن وفاة الخديو توفيق جاءت فرصة لانجلترا لزيادة نفوذها فى مصر ، وردت المؤيد على ذلك بمطالبة الدول الأوربية بالتدخل لوضع حـد لمطامع انجلترا فى مصر ، كما طالبت رجال الاحتلال بعدم السعى لتأييد نفوذهم بأكثر مما هو عليه الآن ، وبأن لايطمعوا فى سلطة يتولونها، أو عمل يستأثرون به لمصلحتهم الخصوصية بدعوى الاصلاح .

ويعتبر جلوس عباس على الأريكة الخديوية بداية مرحلة ذات شـأن فى تاريخ الحركة الوطنية كان لها آثارها المهمـة على موقف المؤيد من الاحتلال البريطانى ، حيث بدأت فى اتخاذ مواقف أكثر حدة من الاحتلال ، وربما يرجع الفضـل فى ذلك لعباس نفسـه الذى عمل على تشجيع الحركة الوطنيـة بهـدف استخدامها ضـد الاحتلال ، كما لجأ الى دعم جريدة المؤيد لسان الحركة الوطنية فى ذلك الوقت .

أزمـة الفرمـان :

وقد انحازت المؤيد خلال أزمة الفرمان لعباس مطالبة السلطان العثمانى بتسليم مقاليد الخديوية لعباس بدون ابطاء حتى لايؤدى ذلك لتدخل الدسائس الأجنبية فى سير المسألة المصرية .

لكن السلطان العثمانى أصدر فرمان تولية عباس محددا حدود مصر طبقا للفرمان الصادر الى محمد على فى يونيو ١٨٤١ منتزعا منها شبه جزيرة سيناء ، فعارضت انجلترا فى تلاوة الفرمان حتى يصدر السلطان أمرا باسناد ادارة شبه جزيرة سيناء الى مصر ، واضطر السلطان الى الخضوع لضغط بريطانيا ٠

وقد أبرزت المؤيـــد خبر منع الانجليز قـــراءة الفرمان ، واستنكرت أن تكون قراءة الفرمان متوقفة على أوامر الانجليز ٠

وقالت المؤيد مخاطبة الاحتلال : ان حسبتم انكم بابعاد الكثير من أبناء الوطن عن ادارة مهام البلاد ، واستخدام الأجانب بدلا منهم تخمدون الوطنية فى القلوب ، فقد أوشكت الأيام أن تخلف منكم ذلك الظن ، فالمصريون كانوا قبل إحتلالكم مشغولين بعزة الولاية والامارة عن الشئون العمومية ، أما الآن فقد اجتمعت طبقات الأمة السفلى والوسطى بطبقات رجالها العليا بحكم الجامعة فى المصيبة بعد أن كانت كل طبقة من تلك الطبقات منفصلة عن الأخرى ، فأى مدينة أو قرية لاتعمر مجالس أهلها الآن الا بالشكوى من سوء الحال ٠

ان اشتغال الأجنبى باضعاف بنيان الحكومة سينتج رغما عن أنف الأعداء تحصننا بأنفسنا من المكائد والاحتيال ، وتذرعنا بسلاح الوطنية الذى لايفل ٠

كما قامت المؤيد خلال عام ١٨٩٢ بطرح قضية الجلاء مستغلة فى ذلك فوز حزب الاحـــرار البريطانى فى الانتخابات وتشكيله للحكومة والذى يعتبره تيجنور « من أهم أسباب نشـــأة الحركة الوطنية فى مصر » !

الأزمـــة الوزاريـــة :

فى بداية عام ١٨٩٣ قام الخديو عباس حلمى بمحاولة لاثبات وجوده كقوة مستقلة عن سلطة الاحتـــلال وذلك بممارسة بعض اختصاصاته القانونية ، والتقرب من الحركة الوطنية المصرية ، حيث أقال مصطفى فهمى الذى كان المصريون يعتبرونه انجليزيا وليس مصريا ، وتعيين حسين فخرى ـ الذى عـرف بمقاومته لمشروعات الانجليز للسيطرة على وزارة الحقانية عام ١٨٩٠ ـ رئيسا للوزراء .

لكن كرومر اعترض على هذا التعيين وأرسل برقية الى وزير الخارجية البريطانية يبلغه فيها بأن النظارة الجديدة شـــكلت دون رأيه ، وفى الوقت نفســـه أصـــدر كرومر أوامـــره للموظفين البريطانيين بعدم الاعتراف بالوزراء الجدد .

وقد جاء رد اللورد سالسبورى مؤيدا للورد كرومر ، حيث عارض فى تعيين فخرى باشا لأن حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الهامة مثل تغيير الوزراء .

لكن الخديو رد على ذلك بأنه يرى أن تنازله عن العرش أهون عليه من اعادة مصطفى فهمى للوزارة .

ولكن بعد عدة مفاوضات تم التوصل الى حل وسط هو استقالة حسين فخرى وتعيين رياض رئيسا للوزراء ، وأن يقدم الخديو بلاغا رسميا ـ وضع كرومر صيغته ـ يبدى فيه رغبته فى توجيه العناية للبحث عن أفضل العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية ، وأن يتبع فى المستقبل نصائحها فى المســـائل الهامة » ، **وبذلك انتهت** هـذه الأزمـــة التى تعتبر « بداية صراع حـــاد بين الخـديو عباس واللورد كرومر » .

وقد اتضح موقف جريدة المؤيد منذ بداية الأزمة فى انحيازها

للخديو عباس حيث اعتبرت الوزارة الجديدة باكورة الأعمال الخطيرة الشأن فى عصر عباس ، ومبدأ لتاريخ حكم جديد ٠

وأوضحت المؤيد أن الهدف من تشكيل هذه الوزارة هو الوقوف ضد سيطرة المحتلين على النظارات المصرية واستئثارهم بالنفوذ والسلطة ٠

كما استخدمت المؤيد الأساليب الدعائية بتكرار الفكرة أكثر من مرة خاصة فى تأكيدها على حق الخديو فى اختيار النظار ، وأنه قد أقال وزارة مصطفى فهمى وعين وزارة حسين فخرى بمطلق ارادته ، واستقلال رأيه لأنه صاحب الحق الشرعى ، والحاكم النائب عن جلالة السلطان المعظم بلا خلاف ولا شبهة نزاع ٠

وأنه اذا كان الخديو السابق توفيق قد عود المحتلين على استشارتهم فى مثل هذه الأحوال فأنهم ليسوا أصحاب حق فى ذلك ٠

كما أبرزت رفض عباس لاعتراضات كرومر على تشكيل الوزارة مؤكدة أن الخديو تمسك بحقه الذى يعضده كل شرع ، وتؤكده كل الفرمانات ، وفى الوقت نفسه انتقلت المؤيد من موقف الدفاع عن الخديو عباس الى الهجوم على الاحتلال البريطانى الذى جاء الى البلاد بحجة تأييد سلطة الخديو وهو يحاول الآن سلب هذه السلطة ٠

وطالبت المؤيد بلسان الرأى العام المصرى الخديو عباس باستدعاء جميع قناصل الدول رسميا لطرح هذه الحادثة عليهم ، وأن يطلب منهم عرضها على دولهم فقد آن أن تحل المسألة المصرية بأيدى الدول الأربعة جمعاء لا بيننا وبين الانجليز وجها لوجه حتى لاتغلب القوة الحق ٠

وعادت المؤيد مرة أخرى الى تكرار تأكيد رفض الخديو لاعتداء

انجلترا على حقوقه المقدسة ، ورفضه لاقتراح بريطانيا بمشورة المعتمد الانجليزى كلما يطرأ تغيير وزارى ، وقد أو قبل أن الخديو قد قبل التعهد باستشارة المعتمد البريطانى يدل على أن المؤيد قد حاولت أن تخلق من عباس بطلا ابراز تمسكه بحقوقه .

كما تصدت المؤيد لهجوم الجرائد الانجليزية على الخد حيث قالت : لتعلم الجرائد الانجليزية أنه لايعد المطالبة با الا الظالم الذى يريد أن يختلس الحقوق ، فالجناب الخديو عن الصراط المستقيم ، ولم ينتهك حرمة اللورد كرومر الذ مرارا حرمة الحكومة المصرية ، وكان التهديد والوعيد في كثيرة من أمضى أسلحته ، حتى أصبحت الحكومة المحلية الأعين ، وضحكة فى الأفواه ، ونحن نأمل أن يعتبر رجال هذه الحادثة درسا يعلمهم الوقوف عند حدهم ، واحترام المصرية .

وقد كان للحملة التى شنتها جريدة المؤيد خلال الأزمة على الاحتلال البريطانى تأثير كبير حيث يعترف كرومر بأنه ق مظاهرات غاضبة مصحوبة ببعض العنف ، وقد هاجمت ا جريدة المقطم الموالية للاحتلال .

وقد لجأ كرومر الى تبريره المعتاد كلما حدثت أزمة حيث قال : انه كان يعتقد قرب حدوث ثورة فى مصر عقب الوزارية ، لأن التعصب الدينى ناشر ألويته عليها فردت الم ذلك بأنه لم يكن هنــاك أدنى خــوف على الأمن العــام مط الخصوص فى مدن الاقاليم التى كانت آمنة مطمئنة يتمتع فيـ الطوائف بصفاء العيش ونعيم البال ، ولم يخطر على بال ة طائفة أو أهل مذهب مايريب الآخر قولا وفعلا مما تشم منه التعصب الدينى .

وقد تزايدت حملة المؤيد ضد الاحتلال الانجليزى عقب الأزمة الوزارية مؤكدة أننا أهل لتحقيق كلمة مصر للمصريين ، معارضة زيادة جيش الاحتلال فى مصر لأنه اعتداء على استقلال مصر ، وأن المصريين يجهرون لمحكمة أوروبا العادلة بأصوات عدم الرضى عن دوام الحالة الحاضرة .

وأكدت المؤيد على دور أوروبا فى حل المسألة المصرية حيث ان انجلترا سوف تبقى فى مصر مادامت لاتجد معارضة من الدول الأوربية ، وعلى الخصوص دولة فرنسا ، أو مادامت هذه الدول لاتتعاقد على تشكيل مؤتمر للنظر فى مسألة احتلال انجلترا لوادى النيل وتحديد موعد جلائها عنه .

وهذا يبين الأسلوب الذى إعتمدت عليه الحركة الوطنية فى كفاحها ضد الاحتلال الانجليزى فى هذه الفترة وهو الاستعانة بدول أوروبا ، واستغلال التنافس الاستعمارى بين فرنسا وانجلترا لتحقيق هدفها فى جلاء الانجليز عن مصر .

ونتيجة لمطالبة المؤيد المستمرة بجلاء الانجليز عن مصر ، استخدم الانجليزية جريدة المقطم التى هاجمت المؤيد بعنف خلال تلك الفترة على أساس أن طلب الجلاء سابق لأوانه لأن المسألة بيد أوروبا وليست بيد المؤيد .

من ناحية أخرى ردت المؤيد على هجوم المقطم الذى « لايهمه الجلاء ولا الاحتلال فهو يشتغل لجمع الدراهم بأى طريقة » ، فالمقطم « ينكر على المصريين حق النظر والاهتمام بأمر احتلال الانجليز لبلادهم ومع كون هذا القول مما لا ينبغى الرد عليه لأن حق كل أمة فى الاهتمام بمن يكون حاكما عليها من الأمور المسلمة التى لاتحتاج فى نظر كل أصحاب المدارك الى برهان ، لكن لابأس من الاتيان ببعض الأوجه الداحضة لذلك الزعم حتى لاينطلى كلام المقطم على صغار الاحلام .

وطالبت المؤيد المصريين بأن يهتموا بأمر الاحتلال والجلاء لأن اشتغال كل فرد من الأمة بأمر بلاده يرقى تلك الأمة ، ويبث فيها روح حب الوطن ، ولا يعتز شأن الوطن الا برسوخ ملكة حب أبنائه له ، فمنع المقطم لنا من الاهتمام بأمر نفوسنا دسيسة يراد بها استسلامنا الى طبيعة الخمول والذل وحجة المقطم الثانية هى أن الأمة أجمعت على استحسان الاحتلال ، وقد استنتجت المقطم هذا الحكم من مقدمة معناها أن الحق فى طلب الجـلاء لجلالة السلطان الأعظم وجناب الخديو المعظم ، وانهما لم يطلبا الجلاء فسكوتهما يعد اجماعا على الرضا بالاحتلال .

أبلغ حب المغالطة ، والتعصب للرأى من المقطم الى هذه الدرجة التى صارت فيها الأمة حاكم الأمة فقط ، فبماذا اذا نسمى أهالى مصر والشام وبلاد العرب والبلاد الاسلامية ؟ هـل نسمى أهلها أنعاما يهش عليهم صاحب المقطم بعصاه ، فليعلم فلاسفة هذا العصر ان الأمة غير الخليفة والأمير ، وأن هذه الأمة تنكر على الانجليز احتلالهم مصر .

وقالت المؤيد : ان النداء بطلب الجلاء والشكوى من ايذاء المقطم قضيتان يعرضهما المصريون كل أن على رؤوس الاشهاد وأمام محكمة الانصاف العامة .

كما انتهزت المؤيـد فرصـة رفض مجلس شـورى القوانين بالاجماع الموافقة على مصـاريف جيش الاحتلال فأبرزت هـذا الخبر مؤكدة أن هذا الرفض يعتبر اقامة حجة صريحة من الأمة على الاحتلال، وأنه يعد أعظم عمل سياسى من المصريين ضد الاحتلال الانجليزى ، ويبرهن بصراحة على غنى البلاد عن الاحتلال الأجنبى .

وفى الوقت نفسه أشـارت المؤيد الى أنه يوجـد فى الجيش المصرى ٧٧ ضابطا انجليزيا بمرتب ٤٩ ألف جنيه و ٤٣ صف ضابط بمرتب ٧٥٠٠ جنيه .

كما أكدت المؤيد أن أعضاء مجلس شورى القوانين يفتخرون بعملهم الوطنى الجليل كلما رأوا من الجرائد الانجليزية كلمة طعن أو تجريح لأنها كلمات ثناء تعرب عن كمال استقلال آراء المصريين ، وثباتهم فى الدفاع عن حقوقهم التى يريد غيرهم التهامها بلا حق ، وأعظم فضل لمجلس شورى القوانين أنه قد اتخذ قراره باجماع الآراء برهانا على أن صوت الأمة بأسرها واحد لا ينقسم ولا تعتوره شائبة الاختلاف فالرفض الاجماعى للاحتلال عمل جليل وشديد الأثر على نفوس الانجليز ٠

أزمـــة الحدود :

فى بداية عام ١٨٩٤ حدثت أزمة أخرى بين الخديو عباس وسلطات الاحتلال وتتلخص هذه الأزمة فى أن عباس الذى بدأ محاولاته للسيطرة على الجيش عن طريق اظهار الاهتمام بأموره قد سافر الى حدود مصر الجنوبية لتفقد أحوال الجيش المصرى ظاهريا ، وفعليا لابداء ملاحظات على الجيش اذا وجدها ٠

وقد انتقد عباس نظام الجيش فى وادى حلفا وعبر عن عدم رضاه عن تدريبه ، فاعتبر كتشنر سردار الجيش المصرى وقتئذ أن انتقادات الخديو اهانة موجهة اليه شخصيا ، فقدم استقالته وأرسل برقية الى اللورد كرومر الذى كان ينتظر الفرصة لتأديب عباس ، وكان مقتنعا بأن عباس لايستحق فقط العقاب ولكنه أيضا لمصلحة أوربا ولمصلحة مصر يجب أن يعاقب بقوة ٠

ولذلك قام اللورد كرومر بارسال برقية الى اللورد روزبرى الذى أرسل الى كرومر يطلب أن يصدر الخديو أمرا عسكريا يثنى فيه على الضباط الانجليز والجيش ، وفى حالة الرفض ينظر فى وضع الجيش المصرى رأسا تحت سلطة الحكومة البريطانية ، كما هدد كرومر بخلع الخديو عن عرشه اذا لم يعتذر ويسحب انتقاداته ، لذلك أسرع

رياض الى الفيوم لمقابلة الخديو لاقناعه بضرورة الموافقة على مطالب الانجليز ، فاضطر الخديو ازاء هذا الخطر الى التسليم وارسال برقية الى السردار يمتدح فيها نظام الجيش وضباطه من مصريين وانجليز ، كما تم عزل ماهر باشا وتعيينه محافظا للقنال ، وكان من نتيجة هذه الحادثة استقالة وزارة رياض ، فقد أحس الخديو بأن النظارة لم تقف معه ، وأنه كان فى الامكان الخروج من المأزق بشرف لو أن النظارة كانت الى جانبه •

وقد تنبأت المؤيد بهذه الأزمة قبل حدوثها حيث تساءلت : هل قدر علينا أن نحضر تمثيل الرواية المضحكة التى مثلت فى مثل هذا الوقت من السنة الماضية لفائدة انجلترا وخسارة مصر بعد أن صححت ونقحت وزيد عليها ما يجعلها أجذب لالتفات المتفرجين ، وأدعى لاندهاشهم واستغرابهم ، اننا نستطيع أن نعرف ذلك من تلاوة الجرائد الانجليزية المشهورة كجريدة الديلى نيوز ، والتايمس ، فتلاوة هاتين الجريدتين تثبت فينا الاعتقاد بقرب حدوث أزمة انجليزية مصرية •

ولكن رغم تنبؤ المؤيد بالأزمة قبل حدوثها ب ١٤ يوما الا أنه عندما وقعت بالفعل قد تأخرت فى نشر أنبائها ولم تشر اليها الا بعد حدوثها بستة أيام حيث أشارت الى أن بعض الجرائد قد تناقلت مسألة جرت فى الحدود أوجبت المخابرة بين الحكومة المصرية وجناب قنصل انجلترا ، وقد كثر القيل والقال بما أبهم الحقيقة التى لاتكشف خالصة لوجهها الا بعد عودة الجناب الخديو • وظلت مصرة على عدم نشر أنباء الأزمة بحجة تجنب الخوض فى هذه المسألة حتى تتبين جليتها ، فان الاحسن فى أمثالها اجتناب الحدس والتخمين •

وبذلك نستطيع القول ان المؤيد قد قصرت فى تغطية الحدث من الناحية الاخبارية رغم صلتها القوية برياض الذى كان يرأس الوزارة فى ذلك الوقت •

ولم تعلق المؤيد على الحادثة الا بعد تسعة أيام من حدوثها حيث قالت انه لا أصل لهذه الحادثة غير كون الجناب العالى لاحظ ملاحظة طفيفة على فرقة من جيشه ، وهو الأمير الذى عرفه العالم بأسره رجل عرفان وحكمة وحزم وعدل واعتدال فى جميع حركاته وأقواله وأفعاله ، ولا يزيد عن هذه الصفات شيئا غير كونه لايحابى بمصلحة بلاده ويرى أن ذمته محملة بواجبات عظيمة وضميره الطاهر الحر يطالبه بأدائها وآمال هذه الأمة قد أحدقت به ·

وأن الخديو عند استعراضه لجيش الحدود أظهر عظيم امتنانه من جميع الأورط ، ولكنه مع ذلك رأى ملاحظات عسكرية فى الأورطة الثانية ، فنبه عليها سعادة السردار بعد ما أظهر امتنانه من الجيش ، وامتدح كفاءته ، الا أن السردار كبر عليه الأمر ، وقلب هذه المسألة التى لا تخرج عن كونها حقا صراحا الى شكل سياسى غريب وصل دويه الى خارجية انجلترا ·

وقد اتجهت المؤيد الى التقليل من أهمية الحدث وأن كتشنر « لم يقتصر فى بلاغاته الى اللورد كرومر على حقيقة الواقع أو أن اللورد كرومر ألبس البلاغات التى وردت له ثوبا أوسع من ثوبها ، أو أن نظارة الخارجية فى لوندرة جعلت الأمر البسيط مركبا ، وأعطت الموضوع أهمية أكثر من اللازم ، لكن المؤيد أيضا أكدت على حق الخديو فى ابداء هذه الانتقادات ، حيث أنه القائد العام للجيش ، وله الحق المطلق بلا ريب أن يبدى ما يراه من الملحوظات · كما هاجمت كتشنر الذى أعتبر نفسه مختصا بالجيش المصرى أكثر من الخديو ، وأظهر تأففه من أنه قد لاحظ شيئا أو نبه على موضع انتقاد ، وحملته الغيرة والحرص على شرف الجيش المصرى أن يستقيل من وظيفته ، ولا شك أن هذا الفعل غريب حيث لم يكن ثمت موجب لهذا الانفعال الذى ظهر به السردار · كما هاجمت المؤيد الجرائد الانجليزية التى اشتملت على ما لم يكن يخطر على البال من غلو فى

السفه ومبالغة فى الوقاحة حيث وصفت الخديو بكل ما أمكنها أن تصفه به ، وأن اعتداء الجرائد الانجليزية على الخديو يزيد فى جفاء الأمة المصرية وبغضها للانجليز .

كما هاجمت طلب انجلترا عزل ماهر باشا حيث أن ذلك « من باب الاعتساف وعدم احترام مقام أمير البلاد ، واذا كان هذا الطلب غريبا فى حد ذاته فالأغرب منه تعمد نشر الاشاعات بما يفهم منه أن انجلترا قد ملت من معالجة الخديو عباس ، وأنها تدخر أخاه البرنس محمد على لوقت الحاجة . لكن المؤيد لم تشر على الاطلاق الى تهديد كرومر بخلع عباس عن العرش .

ثم اتجهت المؤيد بعد ذلك الى المطالبة بالجلاء حيث أنه كلما طال الزمن على الاحتلال الانجليزى فى مصر اشتد بالمصريين ترقبهم للجلاء ، وكثر تساؤلهم عن يومه لأنه ذلك اليوم الموعود به من أمة لها من عظيم الشأن فى العالم ما يجعل الأمل فيها عظيما ، والتمسك بوعودها وعهودها أعظم ، وعليه فالرأى العام المصرى يتقدم للورد روزبرى مطالبا بأن يعمل لاجلاء الجنود الانجليزية عن وادى النيل ، فنحن نسأل اللورد روزبرى وهو اليوم رئيس الحكومة الجلاء عن مصر لأن فى كنفه الآن شرف انجلترا ، وهو يعلم أن أول شرط للمحافظة على الشرف وصيانة المجد انجاز الوعد والوفاء بالعهد ، وانجلترا قد وعدت وتعهدت أن تجلى عساكرها عن وادى النيل عندما تستتب الحالة فيه ، فنحن لذلك نسأله ما هو مسئول عنه .

ولكن المؤيد فى خلال نفس الأسبوع الذى نشرت فيه نداءها السابق للورد روزبرى للجلاء عن مصر لجأت الى التشكيك فى وفاء انجلترا بوعودها حيث ان انجلترا تعلم حق العلم أنها احتلت مصر لتطفىء نار الثورة العرابية ، وتؤيد سلطة الخديو الذى هو النائب عن جلالة الخليفة متعهدة بحفظ سيادته بالسلطة ، وفصلت السودان عن مصر وأهدت مصوع وما حواليها الى ايطاليا ، وأرجعت الكرة الآن

على الخديو مهددة له مزعزعة أركان سلطانه على البلاد ، فلم يبق من أمل بعد هذا فى أن انجلترا تعمل طبق ما تعهدت ثم تخرج لأنه لو كان الأمر كذلك لغادرت القطر منذ أعوام ، ولما كانت تقف الآن أمام الخديو وحكومته والأمة المصرية موقف الخصم اللدود تنتهز الفرص للانتقام من آمال يرجونها وآمال يبدونها وكلمة يقولونها .

ويلاحظ اضطراب معالجة المؤيد فى هذه الفترة لمسألة الجلاء حيث تبدى فى بعض الاحيان اعتمادها على الوعود الانجليزية بالجلاء عن مصر ، وثقتها فى الشرف البريطانى ، وفى أحيان أخرى تؤكد أن لا أمل فى ذلك حيث أن انجلترا تعمل لفرض سيطرتها على مصر .

المؤيد وجيش الاحتلال :

وقد شهد عام ١٨٩٤ أول هجوم مباشر للمؤيد على جيش الاحتلال فى ردها على جريدة التايمس التى أكدت أن الانجليز أسكنوا جنودهم فى الزوايا حتى لايراهم الا من يقصد أن يراهم ، وردت المؤيد على ذلك بقولها : لاندرى ما هى الكيفية التى كانت ترغب التايمس فى أن تظهر بها صولة الجنود الانجليزية بعد واقعة التل الكبير ؟ فهل ترى أنه كان يحسن بها أن تعتبر القطر المصرى كله تلا كبيرا تظل فيه مشهرة بنادقها ومدافعها ؟ وهل كان من باب الانزواء فى زوايا الخمول والخفاء أن تذهب فرقة انجليزية بأبواقها وموسيقاها مشهرة السلاح الى ضواحى الجيزة لتشهد اقامة الحد بالجلد والسياط على جماعة من الأهالى ضرب أحدهم بيده انجليزيا قتل فلاحا بالرصاص حينما اعترضه فى نهجمه على غيطه ، ولم يبلغ الانصاف بين رافعى راية الحرية حماة العدالة ، وبين المصريين المساكين أن يقال لأولئك دعوا هذه الكلمة بتلك القتلة ، أو أن تذهب الأورطة بأسرها الى جهة المطرية لتشهد القبض على كل من يعثر عليه من أهل البلد ، ومعاقبته بمئات الزخم مجازاة لأهل البلدة على تعد وقع من

مجهولين على أحد الانجليز ، ألم تكن الجنود الانجليزية فى كثير من الظروف تطوف في شوارع المدينة شرذمة بعد أخرى مشهرة الاسلحة بقصد الارهاب كما حدث عقب الأزمة الوزارية فى يناير ١٨٩٣ ·

كما تابعت أيضا مهاجمة جيش الاحتلال حيث عرضت لحادثة قام فيها أحد العساكر الانجليز باطلاق الرصاص على عسكرى بوليس مصرى ولما عرضت هذه القضية على محكمة القنصلية البريطانية بالاسكندرية أصدرت المحكمة حكمها ببراءة العسكرى الانجليزى ·

وعلقت المؤيد على ذلك بأن هذا الحكم سيكون بمثابة قاعدة يعتبر العسكرى الانجليزى بمقتضاها أنه اذا قتل رجلا من رجال البوليس المصريين أثناء قيامه بوظيفته برئت ساحته ، وليس هذه من الجرائم المحظورة ·

وأن صدور الحكم ببراءة القاتل يقابل من جميع المصريين بالألم والحزن اذ يعرفون منه قيمة دمائهم البريئة عند رجال الاحتلال ·

المحكمة المخصوصة :

استتبع حملة المؤيد على ممارسات جيش الاحتلال فى مصر رفضها لانشاء المحكمة المخصوصة التى طلب لورد كرومر تشكيلها فى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ لتحكم فيما يقع من الأهالى من اعتداءات على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال ·

كما هاجمت المؤيد وزارة نوبار لموافقتها على انشاء المحكمة المخصوصة وأكدت أن هذه المحكمة من أقوى الأدلة على أن الاحتلال صار خطرا على مصر كما أبرزت معارضة الخديو لانشاء هذه المحكمة وتهديد كرومر له بأنه سيكون مسئولا عن الأمن العام فيما يختص

بعساكر الاحتلال اذا أبى التصديق على انشاء هذه المحكمة ، وقالت ان الاحتلال الذى جعل من أول مسوغاته تأييد سلطة الخديو قد أصبح الآن الخصم الأشد لسلطانه ، كما أكدت المؤيد أن رجال الاحتلال يريدون بذلك الانتقام من الخديو لكونه لم يصبح مهراجا فى الهند يطأطىء هامته لكل كلمة يقولها وكيل الدولة المحتلة نافعة أو ضارة بالبلاد .

وقد شهد عام ١٨٩٥ تصاعد حملة المؤيد ضد الاحتلال البريطانى الى الحد الذى لوحت فيه بالثورة لأول مرة فقد خاطبت الانجليز قائلة أليس سلبكم حقوقنا فى المصالح واستئثاركم بالنفوذ والحكم والأمر فيها ، واحتكاركم موارد خيرات البلاد ، وتضييق سبل المواصلات التجارية فى وجه المصريين ، وترك الأهالى تئن تحت نير ظلمكم واضطهادكم هو عين الطمع ، أليس سعيكم لاغتصاب القطر بأكمله غنيمة باردة لكم هو الطمع بذاته .

انكم أيها السادة ببقائكم الطويل فينا علمتمونا شيئا واحدا ينمو فينا على الدوام هو حب استقلالنا ، ونخشى أن نمو هذه الملكة فينا يجعلنا نزيد فى الحرص حتى لانفتر بوعد ولا نخشى وعيدا ، وحينئذ يكون مركزكم بيننا مبغضا الى النفوس أضعاف ما هو الآن ، وهو نتيجة لاتحبونها ولو كنتم قادرين على البقاء معها بقوتكم واقتداركم .

وعتبرت المؤيد كل من يطلب أن يبقى الاحتلال فى مصر يوما واحدا خائن لوطنه ، كما أشارت الى أنه على فرض أن وجود الاحتلال الانجليزى فى مصر كله خير وبركة على البلاد وأهلها ، وأنه لم يتدخل فى ادارة أمور الأهالى مباشرة ، ولم يتسلط على القضاء الأهلى ، ولم يعطل للمصريين تجارة ، فان بقاء الاحتلال فيها له تأثير على نفوس المصريين كتأثير قيامة القيم على المحجور عليه يفقد ذوقه طعم كل لذة

ويجعل النعيم فى نظره بؤسا وشقاء ، وما كان لأبناء بريطانيا العظمى أن يرضـــوا ببقاء أبناء النيل تحت حجرهم يتألمون بلذة احتلالهم ويشقون بنعيم سلطانهم عليهم ٠

وقالت المؤيد : انه كلما طال الاحتلال تقهقرت مصر فى معدات الاستقلال ، وفقدت شيئا فشيئا قواها الحسية والمعنوية اذ يقل عدد الاكفاء للوظائف وتموت عواطفهم بشدة يتسلط عليهم من قوى المحتلين المتضافرة على التغلب فى كل مصلحة ، وباطراد خطة الزحف على المصالح يوما بعد آخر حتى ضاقت دوائرها ، وانحصرت السلطة فى أيديهم ، وكل من أراد أن يعمـل بارادة واسـتقلال قامت عليه الغارة الشعواء وحاربته الفتن والدسـائس حتى يسقط أو تسقط ارادته ويصبح كالآلة الصماء ٠

ويمكن تفسير تصاعد حملة المؤيد على الاحتلال البريطـانى خـلال عام ١٨٩٥ بأن هـذا العـام قد شـهد محاولات الخديو ومصطفى كامل لتوحيد القوى الوطنية فى شكل جمعية سرية لمحاربة الانجليز كما أوضحنا فى الفصل الثانى ، وقد اتخذ هذا التحالف الذى ضم مصطفى كامل وأحمد لطفى السيد جريدة المؤيد لسـانا له ٠

ورغم ذلك فقد نفد المؤيد ماردّدته الجرائد الاجنبية عن تكوين حزب جديد فى مصر مبدؤه المطالبة بالجلاء ، حيث لامعنى لوجود حزب كهذا اذا كانت مصر بأسرها تطلب الجلاء بجهير الصوت ولا تنتظر غير يومه الموعود ٠

وقد كشفت المؤيد عن السياسة التى تبناها هذا التحالف فى كفاحه ضد الاحتلال البريطانى حيث قالت : ان مناظرات الفرنساويين والانجليز فى المسألة المصرية منذ بضعة أشهر صارت الى النزال أشـبه منها بالجدال وهو ما يجب أن تقربه أعين المصريين الذين

لايخافون على بلادهم الا من عاقبة اغضاء أوروبا عن احتلال الأجنبى فيها حيث فى هذا الاغضاء موتها كما فى اليقظة حياتها .

والرأى العام فى مصر عالم حق العلم بأن كلا من فرنسا وانجلترا انما تسعى لمصلحة نفسها قبل كل شىء ، ولكن يمكن لكل منصف أن يحكم على مستقبل مصر مع الاحتلال ان غضت أوروبا عنها الطرف ، وأن الدأب على الاستئثار بالسلطة والنفوذ فى مصر من رجال الاحتلال هو الذى يزيد فى تيقظ الدول المناظرة للانجليز فى الشرق ، وما دام هذا التناظر فالمسألة المصرية حية قائمة فى الوجود ، وهذا ما يجعلنا نحكم بأن مصر لابد وأن تدرك استقلالها من نفس الطريق التى يسعى المتسلطون عليها لحرمانها منه .

كما أبرزت المؤيد خبرا عن قيام مجموعة من المصريين برفع عريضة شكوى من الاحتلال الى مجلس نواب فرنسا ، وعلقت على ذلك بأنه كان « من الواجب على هؤلاء أن لايقتصروا على الشكوى الى مجلس نواب فرنسا ، بل يعمموها على كل المجالس النيابية فى الدول الأوربية وحكوماتها وأن يبدأوا بانجلترا فى مقدمة الجميع لأننا نعتقد أن الحكومة الانجليزية لا تستطيع أن تخالف تقاليدها الموروثة وتصادر مقتضيات شرفها اذا وقفت على الحقائق الجارية فى مصر ، وما تنتجه سياسة العنف من نفور المصريين وجفائهم للانجليز يوما بعد آخر .

كما بدأت المؤيد تنشر خطب ومقالات مصطفى كامل الذى أكد بدوره خطة تحالف القوى الوطنية فى الاعتماد على فرنسا خاصة والدول الأوربية عامة لتخليص مصر من الاحتلال الانجليزى حيث أشار الى أنه ليست الجرائد الفرنسية وحدها هى التى تطالب اليوم بالجلاء عن وادى النيل ولكن الجرائد الألمانية صارت أشد لهجة وأعظم غيرة منها ، واذا دام الحال على هذا المنوال وظلت خطة الدول الثلاث

بلا تغير نجت مصر من مخالب الأسد الذى يحاول افتراسها وتحققت أمانى محبى مصر والمنصفين فى قولهم مصر للمصريين ·

كما نشرت المؤيد ترجمة المقال الذى كتبه مصطفى كامل باللغة الفرنسية بعنوان « أخطار الاحتلال » ووزعه فى شكل كراسة على جميع رجال السياسة والصحف الشهيرة فى أوروبا وقالت المؤيد أنها تنشر ترجمة هذا المقال ليعلم المصريون ماذا يعمل وطنيهم فى أوروبا حتى يكون جزاءه من الدخلاء والخوارج – تقصد أصحاب المقطم – التهافت عليه بالمطاعن والسباب ·

وكان ذلك ردا على سخرية المقطم من مصطفى كامل ووصفها له بأنه الفتى المرور ، والمأجور المغرور ، ويأذل البلاد التى يقوم أمثال مصطفى كامل فيها مقام الذائد عن حقوقها والمطالب باستقلالها ·

وأكد مصطفى كامل فى رسالة أخرى نشرتها المؤيد صحة تحليلنا للخطة التى تبناها التحالف فى كفاحه ضد الانجليز كما بين أن الوطنيين حتى ذلك الوقت كانوا لا يزالون يعلقون أملا كبيرا عى وعود انجلترا بالجلاء حيث أكد مصطفى كامل أن عقلاء الانجليز شعروا بخطر احتلال مصر على دولتهم ، ولا تنقصهم غير معرفة احساسات الأمة المصرية ، وحقيقة آلامها وآمالها وحقائق الأمور حتى يقيموا القيامة على حكومتهم ويسألوها الجلاء عن وادى النيل ·

فأجل عمل يأتيه المصريون اليوم هو نشر الحقائق فى أوروبا بأكثر اللغات انتشارا وخصوصا باللغة الانجليزية والفرنسية حتى يتيسر لنا خدمة الوطن العزيز ·

لكن مصطفى كامل قد هدد الانجليز بالثورة ضدهم خلال عام ١٨٩٥ ، وقد نشرت المؤيد ذلك حيث حاول استثارة مشاعر المسلمين الدينية ضد الانجليز الذين يحرضون الأرمن ضد تركيا ،

ويوجدون لخليفة المسلمين كل أنواع الصعوبات والمشاكل غير مقدرين لنتائج أعمالهم ، فماذا يبتغون ؟ أحربا دينية ؟ فليعلنوها لنا حتى تسيل دماؤهم ودماؤنا لأننا نفضل رؤية الموت الأحمر دون رؤية تقويض أركان الخلافة ، وليس بالغريب اذا كان مسلمو الأرض جميعا متهيجين ضد انجلترا ساخطين عليها ، فاننا لسنا متعصبين ، ولا كارهين لأوروبا ، اننا نقدر فوائد المدنية حق قدرها ، ونريد أن نستفيد منها ، ولكن لايستطيع أحد أن ينكر علينا أن انجلترا تدعونا للهيجان كل يوم ، والى الخروج عن دائرة الهدوء والسكينة الى الحدة حتى احتجنا الى كنوز من الصبر والجلد كيلا تظهرنا بمظهر العدوان ، الا أن سياسة انجلترا لخطرة عليها ، ومن الصعب تصور أنها لاترى ذاك الخطر ، فهل جهلوا أن فى استطاعة السلطان عبد الحميد أن يقيم كل المسلمين على بريطانيا فى مستعمراتها نفسها .

لكن ذلك لا يعنى تخلى مصطفى كامل عن الخطة التى تبناها تحالف القوى الوطنية فى تلك الفترة ، بل ظل مصطفى كامل يعلن رفضه لأسلوب الثورة واقتناعه بأسلوب الكفاح السلمى حتى وفاته ـ كما أوضحنا فى الفصل الثالث ـ كما أن تهديد مصطفى كامل بالثورة لم يأت كنتيجة لاحتلال الانجليز مصر ، بل جاء نتيجة لتهديدهم للدولة العلية .

كما ربط مصطفى كامل بين محاولات انجلترا اثارة الاضطرابات على السلطان العثمانى وبين المسألة المصرية فما دامت مسألة مصر قائمة وما دام الباب العالى لا يتنازل لانجلترا عن حقوقه على وادى النيل تدوم القلاقل وتكدر مسألة الأرمن صفو السلام ، وليس القصد من كل الدسائس البريطانية ، والطرق المقوتة التى استعملها المهيجون الانجليز والخطة التى اتبعتها الجرائد الانجليزية الا اضطهاد جلالة السلطان واكراهه على الاعتراف رسميا باحتلال مصر ، ومن المستحيل أن تنجح بريطانيا فى ذلك لأن

السلطان عبد الحميد ينكر على نفسه صفته أميرا للمؤمنين اذا اعترف لانجلترا بالبقاء فى مصر لأن مصر هى مركز الاسلام ، وما اعطاء مصر لانجلترا الا اعطاء السلطة الدينية والدنيوية الى الملكة فيكتوريا ، وبذلك لايكون السلطان خليفة للمسلمين ويمضى بيده على قرار ضياع حقوقه .

وذلك يكشف عن أحد الأساليب المهمة التى تبناها تحالف القوى الوطنية وهو التمسك بسيادة الدولة العثمانية على مصر كاحدى أهم الحجج على عدم شرعية الاحتلال البريطانى على مصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى اثارة الدولة العثمانية لمطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر .

نجلزة الادارة المصرية :

وقد قامت المؤيد خلال عام ١٨٩٥ بحملة صحفية مهمة ضد تزايد الموظفين الانجليز فى الوزارات والمصالح المصرية ، أو محاولة الانجليز نجلزة الادارة المصرية وقد بدأت هذه الحملة فى يونيو ١٨٩٥ متهمة وزارة نوبار التى لقبت بوزارة الصلح والاتفاق بتضييع حقوق مصر ، والتساهل واللين مع الاحتلال ، والتى قام الاحتلال فى عهدها « بفتوحات كثيرة فى الادارة المصرية مثل تعيين مستشار للداخلية أصبح القابض على كل شىء فيها حتى جعل وظيفة الناظر والوكيل كالأصفار على يسار الأرقام ، ومثل تعيين المفتشين الانجليز الذين وضعوا أيديهم على نواحى المديريات فى الأقاليم .

وأكدت المؤيد أن الخطر الذى ليس بعده خطر هو احتلال دولة أجنبية تريد السيادة والاستيلاء على الأمة التى احتلت بلادها لأن هذا الاحتلال من الأمراض المعضلة التى ان دامت قضت على

حياة البلاد ، وهذا الداء هو الذى بليت به بلادنا المصرية منذ ١٣ سنة ، وشر أعراضه الظاهرة على الأمة الآن هو اعدام عوامل الترشيح والأهلية من رجال الأمة شيئا فشيئا لأن الانجليز الطامعين فى الاستيلاء عليها يعملون كل ما فى وسعهم لقتل كل عاطفة استقلال فى الموظفين المصريين ، وأنهم ما داموا قابضين على الوظائف التنفيذية ذات الأمر والنهى ، ظل المصريون بين أيديهم كآلات صماء يديرونها كيف شاءوا •

كما أطلقت المؤيد على الأمة المصرية لقب الأمة المستعبدة ، ومن تأنف نفسه من اطلاق هذا اللقب فليقل لنا من هو الذى يكره الحكومة المصرية على تقييد نظارها فى دواوينهم بمراقبة المستشارين الذين يضيقون عليهم الخناق فى كل عمل ، فلا يستطيع أحد منهم أن يفصل فى أمر ، أو يقول بتعيين موظف الا اذا كان طبق ارادة المستشار •

وقالت المؤيد أن الخلاص من الاحتلال هو تحرير لمصر لأن التحرير فكاك الرقبة من الأسر ، فالمصريون على اختلاف طبقاتهم يتمنون ولا شك خلاصهم من هذا الأسر •

وأكدت المؤيد أنه لو كانت مقاصد الانجليز متجهة لاعداد البلاد لحكم نفسها بنفسها كما يزعمون لما استأثروا بالنفوذ فى المصالح الى الحد الذى منع الوطنيين من الترشيح لأى وظيفة تنفيذية ، ولما حالوا بين كل عامل وارادته حتى تلاشت صفة الاستقلال من العمال الاكفاء بالمرة ، أو حجر عليها أن تؤدى وظيفتها ، بحيث يصح أن يطلق على هذا الترشيح الذى يزعمه الانجليز فى مصر أنه اماتة وبتر للأعضاء الحية من جسم الحكومة الوطنية •

كما أبرزت المؤيد ضمن حملتها الصحفية على تزايد الموظفين الانجليز فى الوزارات المصرية خطبة مصطفى كامل التى أكد فيها أن الانجليز قد استولوا على الادارات المصرية عن طريق زيادة الموظفين الانجليز الذين يقبضون المرتبات العالية ، وسلموا أغلب الوظائف الباقية الى أناس لا آراء لهم ، أو رجال لايعرفون أوطانهم ورفتوا ويرفتون على الدوام بلا اشفاق ولا مبالاة كل كاره للاحتلال ، وكل مرامى السياسة الانجليزية بيننا موجهة الى قتل كل عاطفة وطنية فينا .

ولخص مصطفى كامل السياسة الانجليزية فى أن حكومة انجلترا لا تسمح بأن يوجد على أرض مصر وطنى مصرى .

مصر قبل الاحتلال وبعده

وفى بداية عام ١٨٩٦ أكدت المؤيد أن المسألة المصرية قد دخلت فى طور الحل النهائى بين انجلترا وفرنسا ، وأن المفاوضات تجرى الآن فى سرية تامة لتحديد موعد جلاء الانجليز عن مصر ، ولذلك بدأت فى نشر سلسلة من المقالات بعنوان « مصر قبل الاحتلال وبعده » عرضت فيها تصورها لطريقة حل المسألة المصرية على أساس « أن مصر مملكة عثمانية محدودة التبعية والاستقلال حرة فى نظمها الداخلية مكفولة بفرمانات شاهانية وعهود دولية ، فقد وجب أن تبنى طريقة حل مشكلتها الحاضرة على ذلك الأساس ، وعليه فيكون الرجوع الى القواعد الأساسية التى بنت عليها الحكومة المصرية استقلالها المحدود أحسن حل لمشكلة الاحتلال الانجليزى الذى صير الحكومة فى مصر خديوية بالاسم وعثمانية بالوهم ، وانجليزية بالفعل ، وهل يوجد مصرى لايريد حكومته وطنية اسما وفعلا ؟ .

كما استعرضت المؤيد الظروف التاريخية التى مرت بها مصر قبل الاحتلال البريطانى والتى أدت الى الاحتلال مستنتجة من ذلك أن زمن الرخاء والسعادة كان يبدو على وادى النيل كلما اختفت التأثيرات الأجنبية ويختفى كلما بدت هذه التأثيرات ٠

كما استعرضت المؤيد مساوىء الاحتلال الانجليزى الذى نقل قوتى التشريع والتنفيذ من أيدى الحكومة الوطنية الى أيدى رجال الاحتلال بحيث أصبح معنى قول كل أمر عال نحن خديو مصر أنا اللورد كرومر ، مستنتجة من ذلك أن الخطر كل الخطر يبقى مهددا التوازن الأوربى مادامت مشكلة الاحتلال الانجليزى فى وادى النيل ، وبالتالى فانه لايمكن حل المسألة المصرية الا بجعل حكومة مصر مصرية محضة ووطنية حقيقية مؤسسة على قواعد الفرمانات الشاهانية الواهبة لها استقلالا محدودا ومكفولا بالعهود الدولية السابقة والتى ترى الدول وضعها تمهيدا لجلاء جيش الاحتلال ، وكل ذلك لايمنع أن أوروبا تأخذ احتياطاتها بمراقبة مالية مثل صندوق الدين ، ولتعلم فرنسا التى تشترك معنا فى المصلحة ضد الاحتلال أن الفرصة الحاضرة من أحسن الفرص للظهور بشممها المعروف ، ومروءتها العالية المعهودة ، فاذا زينت لها انجلترا حل عقدة الاشكال بالاشتراك معها فى العمل كان ذلك وبالا على الجميع ، وعلى ذات فرنسا خصوصا لأن انجلترا لا تفقد فى هذه الشركة الجديدة شيئا ، ولكنها تقوى بهذه الشركة على خلق كل ما تشاء من المشاكل التى تريد أن تشعل بها شرارة الحرب المستقبلة حيث تصبح وقتئذ فرنسا أعظم آلة فى يد هذه الدولة العظيمة الدهاء لاحداث ذلك الانقلاب المنتظر ٠

ورغم فشل المفاوضات بين انجلترا وفرنسا فان المؤيد قد استمرت فى حملتها على الاحتلال الانجليزى مستهدفة حث الدول

الأوربية عامة وفرنسا خاصـــة على فتح باب المفاوضـــات لتحديد موعد الجلاء عن مصر حيث انها لاتعتقد أن دولة من الدول تود أن تصبح مصر من نصيب انجلترا مهما ساءت مقاصدها نحو ممالك الدولة العثمانية ووادى النيل ، لأن هذا النصيب كبير جدا على دولة واحدة ، وأن انجلترا بمطاولتها فى الاحتـــلال لا تحاول غير الاستيلاء على مصر •

كما ظلت المؤيد تردد أن الفرصة الحاضرة من أجمل الفرص لحل المشكلة المصرية التى ان لم تحـــل تبقى دائما علة المشاكل ، فبسببها هاجمت انجلترا المسألة الشرقية طالبة فتحها وتقسيم الممالك الشاهانية ، فوجب على الدول أن تأخذ حذرها لضـــمانة السلام العام من انجلترا ، وهى لا تبالى باراقة كأسه فى ســـبيل استيلائها على مصر اذن فالضمانة الوحيدة هى حملها على الجلاء •

وتابعت المؤيد نشر أخبار نشاط المصريين فى أوروبا لتعريف الرأى العام العالمى بالقضية المصرية حيث نشرت نص تقرير أرسله مجموعة من المصريين فى باريس الى الصحف الفرنســية وجمعية مصر بباريس يتضمن مساوىء الاحتـــلال البريطانى كما نشرت ترجمة الرسالة التى أرسلها مصطفى كامل الى امبراطور ألمانيـــا بمناسبة عيد ميلاده والتى أكد فيهـــا أن « لكل شعب راغب فى الحرية والاستقلال مهضوم الجانب أن يرفع راية العصيان ويريق النفوس ويســـــيل الدماء ، وأن للأمة المصرية كذلك هذا الحق الطبيعى ، ولكن أمتنا تعالت بحكمتها على حقها ، أو ليست هى أجدر اذن بالمساعدة والرعاية اذا كانت مبتعدة عن سبل الثورة ، سائرة فى سبيل الاعتدال ، واثقة من عدالة أوروبا ، فساعدينا اذا أيتها الأمة الألمانية على استرداد حريتنا واستقلالنا •

كما اتجه الوطنيون فى هذه الفترة أيضا الى مخاطبة الرأى العـام البريطـانى فقد نشرت المؤيد خطبـة لمصطفى كامل فى الاسكندرية قال فيها هل يرضى أبناء انجلترا أن يستعمل شرفهم آلة دنيئة لامتلاك بلاد حرة واستعباد أمة حرة ؟ وهل يرضى الأمة البريطانية الغيورة على مقامها واحترامها أن يقال عنها أنها لاشرف لها ولا احترام لكلمتها العلنية وعهودها الصريحة ؟ .

موقف المؤيد من اعادة فتح السودان :

جاءت حملات استرداد السودان فرصـة لجريدة المؤيد لكى تثبت وجودها كلسان لتحالف القوى الوطنيـة ، فقد استخدمت موضوع السودان لاثارة المشاعر ضد الاحتلال البريطانى ، وذلك رغم موقفها المبدئى الذى أكدته أكثر من مرة وهو أن مصر والسودان متلازمتان حياة ، فلا تعيش هذه الا بتلك وبالعكس ، وأن السودان قد تستغنى عن مصر أما مصر فانها لايمكن أن تستغنى عنه .

وبالتالى فان معارضـة المؤيد لحملات استرداد السودان لم تكن نتيجة اهمالها للسودان ، أو لأنها ترى أنه عديم الأهمية بالنسبة لمصر ، بل نتيجة لوعيها بنوايا الاحتـلال الانجليزى ، وادراكها لأهدافه ، لذلك كان من الطبيعى أن ترفض المؤيد قرار ارسال حملة دنقلة فى ١٢ مارس ١٨٩٦ ، ولما كانت المؤيد محتجبة بسبب أجازة عيد الفطر ، فقد أصدرت ملاحق خاصة أبرزت فيها مفاجأة انجلترا للحكومة المصرية باتخاذ قرار ارسال الحملة ، ووصفت هذا القرار بأنه صاعقة انقضت على رأس المصريين ، كما ربطت بين ارسال هذه الحملة وبين نية انجلترا فى عدم الجلاء عن مصر ، ناسبة رأيها هذا الى الرأى العام المصرى ، فى محاولة لاثارة الرأى العام المصرى ضد قرار الحملة .

وقد أبرزت المؤيد بعض الأخبـــار التى لم يثبت التاريخ صحتها للتأكيد على أن الأوامر كانت تصدر من لنــدن الى القواد الانجليز فى الجيش المصرى مباشرة ، وتنفذ قبل أن تشعر بهـا الحكومة المحلية ٠

وفى محاولة لاثارة الرأى العــام الأوروبى الذى كان يعطف على ايطاليا بسبب هزيمتها فى الحبشة أكدت المؤيد أن انجلترا لم ترد بهذه الحملة مساعدة ايطاليا ، ولا استرداد جزء لمصر من أملاكها السودانية ، ولكنها تريد بذلك الدخول فى عهد احتلال جديد لانهاية له ، وأن انجلترا قد شرعت فى عمل خطير نبه العالم الى غايتها من احتــلال مصر ، وستفهم أوروبا بأسرها أن الدولة المحتلة لم تجمع فى صندوق الدين الأموال الاحتياطيـــة لتتباهى بها على أوروبا ، ولتوجد منها أمام أبصار الماليين بريقـا ناصعا جذابا الا لتنقض يوما ما على هذه الأموال كى تمهد بها وســائل الاستعمار فى أفريقيا ٠

كما انفردت المؤيد بنشر البرقيـــة التى أرسلها السلطان العثمانى والتى آعلن فيها معارضته لقرار ارســـال الحمـلة ، وتساءلت هل تستطيع انجلترا أن تظهر هازئة بالحقوق الشرعية لمصر والباب العالى ، ومنتهكة لحرمة القانون الدولى العام ومناقضة لنفسها فى عهودها ووعودها ، وملقية عن عاتقهـــا كل مسئولية يلزمها باحترامها شرفها واعتبارها لحكم الاجماع والتاريخ ، وكل هذا تفعله دفعة واحدة ٠

ورغم ارتبـــاط المؤيد بالخديو عباس فقـد تجاهلت خبر توديعه القوات قبل سفرها الى الجبهة والتى قبل الخديو أن يودعها بعد الحاح كرومر ، ويمكن تفسير ذلك بأن الخديو لم يكن راضيا عن توديعـــه للقوات المصرية بضغط من كرومر ، والتزام المؤيد

بمعارضة قرار الحملة ، ورغم ذلك فقد حاولت المؤيد حث الجنود المصريين على أداء واجبهم فى المعركة ورفع روحهم المعنوية .

ونتيجة لمعارضة المؤيد لقرار ارسال الحملة ، ومهاجمتها المستمرة لسياسة الاحتلال التى فرضت على الحكومه المصرية ارسال هذه الحملة ، فقد أصدرت سلطات الاحتلال قرارا بحرمان المؤيد من أخبارها ، ولذلك لجأت المؤيد الى وسائل أخرى للحصول على هذه الأخبار الأمر الذى أدى لتقديم الشيخ على يوسف للمحاكمة فى قضية التلغرافات التى شرحناها فى الفصل الثانى .

ولجأت المؤيد فى أسلوب عرضها لأنباء الحملة ومعاركها الى الربط المستمر بين الأحداث التكتيكية على مسرح العمليات جنوب أسوان ، وبين الأبعاد الاستراتيجية للحملة بما فى ذلك الموقف السياسى فى مصر ، وعلى المسرح الدولى ، كما هاجمت القيادة البريطانية ، وأبدت اهتماما متزايدا بأخبار الدراويش وقوتهم مع ابراز الصعوبات التى يواجهها الجيش الزاحف على دنقلة ، وما يعانيه من قسوة صيف السودان ، وانتشار وباء الكوليرا .

تمويل حملات السودان :

بدأت المؤيد حملة صحفية قوية منذ صدور قرار ارسال الحملة حول الأموال اللازمة للحملة والتى بلغت ٢٣٥٤٠٠٠ جنيه بما فى ذلك تكاليف السكك الحديدية ، وقد حذرت المؤيد من أن تقوم انجلترا بتحمل نفقات فتح السودان كما أكدت أن المبلغ المطلوب من صندوق الدين لفتح السودان هو لصالح بريطانيا

تحت شعار حماية الحدود المصرية ، وأبرزت رفض فرنسا وروسيا لهذا الطلب ، كما حرصت على اثارة قضيـــية تمويل الحملة من صندوق الدين ، والقضية التى رفعها العضو الفرنسى والروسى أمام المحكمة المختلطة ضد الحكومة المصرية •

كما عارضت اقتراض الحكومة المصرية مليون جنيـــه من انجلترا حيث أن الحكومة المصرية صارت مجرد آلة فى يد انجلترا تحركها كما تشاء لتسوغ بها الأعمال تسويفا فقط بدليل أن حملة السودان لم تكن من مقترحات حكومتنا ، وأخذ المال بمـا يشبه الاغتصاب من صندوق الدين لم يكن من مقترحاتها أيضا ، وكذلك هذا القرض الجديد اذ كل هذا وذاك جرى باسم مصر ولكن بعمل انجلترا ومشيئتها ، ومن سوء الحظ أن حكومة مصر نسيت كل واجباتها نحو مصلحة بلادها وسلمت نفسها ليد انجلترا آلة صماء لتقرب بها أمانيها البعيدة فى السودان المصرى •

حملة الخرطوم :

وكما رفضت المؤيد حملة دنقلة فقد أعلنت أيضـا رفضها لحملة بربر وسواكن ، وحملة الخرطوم ســاخرة من مقولة لورد سالسبورى بأن كل خطوة للأمام فى السودان تقرب أجل الجلاء عن مصر مؤكدة أن العكس هو الصحيح وأن كل خطوة الى الأمام فى السودان تبعد أجل الجلاء ، وأن كل عمل أجـراه المحتلون فى مصر ، وكل استئثار بالنفوذ اسـتفادوه من الحكومة لم ينتج غير اضعاف الأمل فى الجلاء ، وصار من المقرر أن كل سنة تمضى على الاحتلال فى مصر تكسبه قوة ونفوذا جديدين يفقدان البلاد الأهلية للاستقلال •

كما أكدت أن غرض الانجليز من فتح الأقاليم السودانية ليس اعادتها الى مصر بل انهم يرغبون فى أن تكون أراضى النيل الأعلى متصلة باقليم أوغندا وتابعة له لكى يتمكنوا بعد ذلك من توسيع أملاكهم الى نهاية الكاب فتستغرق بذلك معظم أفريقيا الجنوبية والوسطى والشمالية ، وأن هذه الأحلام الاستعمارية لم تتردد على أوهام الانجليز منذ سنة أو سنتين بل منذ عام ١٨٨٢ ٠

كما عارضت المؤيد محاولة انجلترا فصل السودان عن مصر فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية حيث أن « بقاء السودان ومصر فى رباط المعاهدات الكافلة لبقاء الفرمانات الشاهانية المؤيدة لحقوق مصر والمصريين وسيادة الدولة العلية على القطرين خير من فصلهما ليأخذ الانجليز السودان ، فيقبضوا به على زمام النيل حتى يجف الزرع والضرع فى مصر ثم لاتجد هى لعسرتها يسرا ، ولمشكلتها حلا غير أن تتبع السودان ٠

رفع العلم الانجليزى على الخرطوم :

تنبأت جريدة المؤيد قبل سقوط الخرطوم بأن الانجليز سوف يرفعون عليه العلم الانجليزى لأن الانجليز يعملون لامتلاك السودان ، ومع ذلك يقول سماسرة الاحتلال أن الانجليز جادوا على مصر بمكرمة ، أمدوها بالجند لتشترك مع الجنود المصريين فى فتح السودان ، وأمدوها بالمال قرضا حسنا ، ثم وهبوها اياه هبة بلا من ، ولكن هى المكرمات الانجليزية أشبه بمكرمات السلطة العاتية القهارة التى كانت تسوق فلاحى مصر فعلة بالسخرة لبناء القصور الشاهقة فى وقت الهجير ، ثم تمن عليهم باعطائهم الفأس والمقطف ٠

وقد ثبت صدق تنبؤ المؤيد اذ بعد أربعة أيام من تنبؤها هذا رفع العلم الانجليزى بالفعل مع العلم المصرى على الخرطوم ، وقد استنكرت المؤيد ذلك وطالبت الحكومة المصرية برفع الأمر الى الحاكم الأعلى على وادى النيل والى صاحب السلطة العالية والسيادة الشرعية على البلاد المصرية والسودانية ـ تقصد السلطان العثمانى ـ لأن خطر رفع الراية الانجليزية على عاصمة السودان عظيم جدا لا على حقوق مصر بل وعلى نفسها • كما أكدت أن مصر والسودان جسمان يعيشان بروح واحدة هى النيل وفى كليهما مقتل الآخر ، فلا غرو ان كانت انجلترا قد أصابت برفعها اليوم رايتها على عاصمة السودان أحد المقتلين لوادى النيل •

كما استنكرت المؤيد بلاغ انجلترا للحكومة المصرية الذى يتضمن أن انجلترا قد أصبح لها الحق الأول على السودان بما أنفقت عليه من مال ورجال ، فاذا كان هذا البلاغ بمثابة اعلان لرفع راية الحماية على السودان ، فهو اضعاف هذا المعنى على مصر التى يعتبر وجودها تابعا لوجود السودان ما دام هو مصدر النيل ، وما دام النيل روح وينبوع حياتها •

وحثت المؤيد الوزارة على رفض هذا الانذار فان الأمة الضعيفة اذا رزئت باحتكاك ومنابذة أمة أقوى منها ، فان الحكمة قد تقضى عليها بالمسالمة معها الى حد محدود حتى لايكون الخطر على أنفس وأعز شىء لديها وهو استقلالها وجوهر حياتها ، فاذا تدرج القوى فى هضم حقوق الضعيف حتى بلغت السكين العظم والروح الحلقوم ، فما الذى يريد أن يحافظ عليه المسالم بصبر المستسلم اذا جاء وقت التنازع فى الحياة ، وأشرف ذلك الضعيف على النزع •

وقالت المؤيد « أنه كان من أوجب الواجبات على نظارنا المصريين أن يردوا على انجلترا بلاغها حين وروده اليهم قائلين أن هذا العمل ضد وعود بريطانيا التى وثقنا بها ، واعتمدنا عليها منذ الاحتلال الى الآن ، وأن لنا فوق ذلك دولة هى صاحبة السيادة والراية على مصر والسودان ــ تقصد الدولة العثمانية ــ فمخابرتكم فى مثل هذا الشأن يجب أن تكون معها لا معنا ، ثم يرفعون الأمر الى مولاهم الأمير فى أوروبا ، والى الباب العالى فى الاستانة العلية ، وان رأوا فى المستقبل ما يضاد خطتهم هذه استقالوا ، ذلك ما كان يجب على حكومتنا المصرية أن تفعله ، ولسنا ندرى أى طريق سلكت ، وأى مورد ستورد البلاد المصرية اياه بعدما سامتها باستسلامها السابق العار والشنار ·

فاشودة :

بينا ــ فيما سبق ــ الخطة التى بنى عليها الخديو والقوى الوطنية المتحالفة معه كفاحهم لتحقيق الاستقلال ، وقد تمثلت هذه الخطة فى الاعتماد على الدول الأوربية عامة وفرنسا خاصة فى محاولة للضغط على انجلترا وتحقيق الجلاء عن مصر حيث كانت فرنسا هى المنافس الرئيسى لانجلترا فى مصر ·

وقد جاءت أزمة فاشودة فى أواخر عام ١٨٩٨ حين زحفت قوة فرنسية بقيادة مارشان من غرب افريقيا مخترقة غابات الكونغو وبحر الغزال ، واحتلت فاشودة على النيل الأبيض ·

وكان هدف فرنسا من ذلك ذا شقين : الضغط على انجلترا لتسوية المسألة المصرية مع فرنسا بما يحقق الجلاء ، ويحقق بعض

المكاسب للسياسة الفرنسية هذا بالاضافة الى اقتطاع ما يمكن اقتطاعه من أعالى النيل وضمه الى مستعمرات فرنسا الافريقية ٠

ويشير تيجنور الى أن المصريين كانوا يعرفون بحملة مارشان قبل وصولها الى فاشودة بوقت طويل ، وأنهم قد أعطوا مارشان معلومات كثيرة عن السودان ، وكان المصريون يأملون أن تؤدى هذه الحملة الى تقوية مركز فرنسا بحيث تستطيع أن تجبر الانجليز على الجلاء عن مصر ٠

كما يشير الخديو عباس حلمى فى مذكراته الى أنه كان على علم بحملة مارشان وأنه كان يتتبع تقدمها فى الخفاء بقلق عظيم ٠

ومن المؤكد أن الخديو عباس قد أخبر على يوسف بحملة مارشان اذ ان المؤيد قد بدأت تبشر بالزحف الفرنسى على أعالى النيل قبل وصول مارشان الى فاشودة بأكثر من عام حيث أكدت على « أن السياسة الفرنسية الاستعمارية مجدة فى انشاء مراكز ونقط متتابعة تصل ما بين ساحل افريقيا وبين وادى النيل فالحبشة » ٠

واستنتجت المؤيد من ذلك أن مسائل النيل الأعلى ومصر ستكون عما قليل الشغل الشاغل لرجال السياسة الأوروبية ٠

كما أبرزت المؤيد طلب مجموعة من أعضاء مجلس النواب الفرنسى من الحكومة الفرنسية تسيير حملة الى النيل الأعلى يكون وجودها فيه حائلا منيعا دون تحقيق أمانى انجلترا فى الربط بين القطر المصرى وحكومة الكاب بسلسلة مستعمرات ، وأن الحملة قد سارت بالفعل بقيادة الضابط مارشان قاصدة جهات النيل الأعلى ، كما أكدت المؤيد احتلال فرنسا مدينة فاشودة فى مارس

١٨٩٨ ، ولكن الأزمة قد بدأت عندما اكتشف كتشنر احتلال فرنسا لفاشودة فى سبتمبر ١٨٩٨ .

وقد أبرزت المؤيد هذا الخبر باعتباره أهم خبر جاء من السودان عقب خبر واقعة أم درمان ، وأنه عند الفرنسيين يساوى افتتاح الخرطوم عند الانجليز أما عند المصريين فهو كنوال الانجليز مطمعهم من السودان المصرى ، كلاهما اعتداء محزن ومكدر .

وحاولت المؤيد فى البداية الوقوف موقف الحياد من الأزمة مؤكدة أن الذى يهم المصريين قبل كل شىء هو استقلالهم وسلامة بلادهم ، فاذا كانت انجلترا تطمع فى جانب من وادى النيل ، وفرنسا فى جانب ، فلا يروق لمصر الا أن تقوم المشاكل بينهما على ذلك حتى لايهنأ لمغتصب عيش بما اغتصب ، وخير مصر أن يجرى نيلها مختلطا بدماء مئات الألوف من رجال الدول المختلفة بدلا من أن تفقد بسلامهن وسلامتهن نفسها ، وخير للمصريين أن يصل لهيب المشاكل الدولية الى عنان السماء من أن يفقدوا استقلالهم الذى هو مجد الأمم وحياة الشعوب .

لكن المؤيد لم تثبت على موقف الحياد بل اتضح انحيازها لفرنسا فى اليوم التالى مباشرة اذ اعتبرت احتلال فرنسا لفاشودة خيبة فشلا لانجلترا ، فلا يمكن لانجلترا بعد ذلك أن تتخطى أوغندا شمالا ولا الخرطوم جنوبا وهو منتهى الفشل للسياسة البريطانية فى افريقيا .

واتجهت المؤيد الى توجيه اللوم الى الحكومة المصرية التى أمرت كتشنر بأن يصعد الى فاشودة ويأتى بأولئك المحتلين الذين يمثلون فرنسا بسطوتها ورايتها .

كما أبرزت مرة أخرى بلاغ انجلترا للحكومة المصرية بأن

للانجليز حقوقا على السودان بما أنفقوا من مال ورجال واصفة هذا البلاغ بأنه وقع كالصاعقة المحرقة على نفس كل مصرى ، وأن انجلترا تريد أن تعلن سيادتها أو حمايتها على السودان فى وقت تخاصم فرنسا فيه باسم مصر .

وطالبت الحكومة المصرية بالاستقالة اذا لم تكن قادرة على الدفاع عن حقوق الأمة فان من أهم واجبات الحكومة المصرية أنها كما تنكر على الفرنسيين حق احتلالهم أعالى النيل أن تنكر على انجلترا دعواها أنها صارت صاحبة حقوق جديدة على السودان .

كما أبرزت المؤيد خبر رفع كتشنر للعلمين المصرى والانجليزى على فاشودة فى مواجهة العلم الفرنسى وعلقت على هذا الخبر بأن أحق تلك الرايات بالاحترام فى حقوقها على معالم فاشودة انما هى راية مصر العثمانية وان يكن ساقها أصبح أدق السوق وعنق ساريتها أوهن الأعناق بما فعل الطمع الأشعبى من قوم يزعمون أنهم يذودون عن حوضنا وهم يهدمونه بأيديهم ، والآن وقد سمعت فرنسا أن انجلترا رفعت رايتها فى السودان بصفة أنها صارت صاحبة الحق الأول بما أنفقت من مال ورجال فى سبيل الوصول الى الخرطوم ، فلها أن تقول وأنا أيضا رفعت رايتى على فاشودة بعد ما أنفقت وعانيت أصعب المشاق فى سبيل الوصول اليها فالذى جعل لك حق الحكم ورفع الراية على الخرطوم جعل لى مثله على فاشودة .

وقالت المؤيد : ان انجلترا كانت السابقة الى امتهان حقوق مصر الشرعية فحجتها بعد اليوم فى الدفاع عنها فى وجه خصم يزاحمها ، وهو لايجهل شيئا من أعمالها فى مصر أولا والسودان ثانيا حجة واهية ضعيفة ، أما الحجة القوية على فرنسا فهى التى تقيمها مصر ، ولكن لكى تؤدى هذه الحجة وظيفتها وتحفظ لها

رواء الحق الذى يعلو القوة أحيانا يجب أن تكون موجهة ضد كل مغتصب على السواء ، فيجب فى هذه الحالة أن تكون ضد انجلترا التى رفعت رايتها على معالم الخرطوم وأم درمان ، وضد فرنسا التى رفعت رايتها على فاشـودة هذا اذا اقتصرت على الوظيفة الجزئية ، أما الوظيفة الكلية الدائمة فيجب أن تكون ضد احتلال الدولتين لكل بلد مصرية .

وقد أوضحت المؤيد الهدف من تأييدها لوجهة النظر الفرنسية حيث أكدت أنه ان كانت مسألة فاشودة سينتهى أمرها الى خير للمصريين فانهم باحتلال فرنسا لها مهما قالوا عنه احتلال ضد الحقوق الشرعية ، فان الانسان قد يلتمس الضر والأذى ان كانا طريق النفع الأعم ، وان كان احتلال فرنسا لايفضى لأقل نفع للمصريين وهو اما أن يؤول ظهره الى تراضى الدولتين . أو الى فشل الفرنسيين فبئس هذا الاحتلال الجديد الذى يكون سببا قويا لتوطيد دعائم الاحتلال القديم فى مصر حتى ينقلب الاحتلال امتلاكا .

كما طالبت فرنسا بأن تقف فى احتلالها فاشودة بحزم وثبات حتى تدخل من بابها الى المسألة المصرية فتطلب حلها بواسطة مؤتمر دولى ، وهو ما يتمناه المصريون لأن كل لحظة تمر على احتلال انجلترا لمصر تكسب بها قوة ، وترى لها من خلالها حقوقا لم تكن فى اللحظة التى مرت قبلها ، واذا عادت فرنسا مخذولة عن فاشودة فلا ينتظر أن تقيم لها رأسا بعد ذلك تشير بها الى مصر التى تقضى نحبها بذلك الخذلان .

وحرصت المؤيد على النقل من الصحف الفرنسية وانفردت بنشر الوثائق الفرنسية التى صدرت فى الكتاب الأصفر الفرنسى . كما حرصت على الرد على الجرائد الانجليزية مؤكدة أن فاشودة

ستذهب بأماني انجلترا الاستعمارية في السودان المصرى الذى فتحه قوادها باســم مصر ودمها ومالها ليكون لها غنيمة باردة لا مشارك لها فيها ، ولسنا نظن أن حكومة فرنسا يخفى عليها هذا الأمر فتصغر أمام بريطانيا وتتسامح التسامح الذى أفقدها فى سنة ١٨٨٢ نفوذها بالشرق ٠

وقد كتب مصطفى كامل الذى كان يتولى الاشراف على تحرير المؤيد فى هذه الفترة ـ كما أوضحنا فى الفصل الثانى ـ مدافعا عن سـياسة فرنسا ومهاجما انجلترا التى تطالب بابتلاع مصر ووادى النيل وتدعى حقوقا على السودان لاندرى من الذى أعطاها اياها ولا ندرى ما هى تلك الحقوق والسودان فائض بدماء المصريين التعسـاء ٠

كما هاجم مصطفى كامل الحكومة المصرية التى تسأل انجلترا أن ترد اليها السودان كله ، أى أن تطرد فرنسا من فاشودة وقال : ان المصريين قرأوا خطاب الحكومة المصرية للحكومة الانجليزية بمزيد الكدر وعظيم الألم اذ أنهم يعلمون كما يعلم حضرات الوزراء أن مصر لاتملك نفسها ، فكيف أكون عبدا وأطلب أن أشترى ؟ بل كيف تطالب وزارة مصر انجلترا بأن ترد اليها السودان فهل انجلترا هى الدولة العلية ٠

لكن أزمة فاشـودة التى وضعت انجلترا وفرنسا وجها لوجه على ضفتى النيـل الأبيض ، والتى علق عليها الوطنيون أملا كبيرا فى الخلاص من الاحتلال قد انتهت بانسحاب فرنسا من فاشودة ٠

وقد كتب مصطفى كامل تعليقا على انسحاب فرنسا من فاشودة حاول فيه التخفيف من وقع الصـدمة على الوطنيين فان

انسحاب فرنسا من فاشـــودة لا يدل على أن الكلمة الأخيرة فى المسألة المصرية قد قيلت ، أو أن فرنسا قبلت بقاء الانجليز فى مصر الى ما شاء الله ، واذا كانت فرنســـا قد جعلت جلاءها عن فاشودة ضحية لسلام أوروبا فهل تقبل اعلان الحماية على مصر ، واماتة كل مصالحها الحالية والمستقبلة فى مصر وافريقيا ؟ ، وعلى فرض أن مصر فقدت من فرنسا كل عضد ونصير ، فأين الدولة العلية حتى تعلن انجلترا الحماية على مصر ، وأين ألمانيــا التى مهما جارت انجلترا فى احتلالها لمصر لتكيد لفرنسا تعلم علم اليقين أن مصر من السلطنة السنية روحها ومن الخلافة فؤادها ، وأن اتفاقها مع تركيا ، أو اتحادها معها لايكون له وجود اذا ضاعت مصر من يد الدولة العلية ، واتجهت المؤيد بعد ذلك الى محاولة التقليل من أهمية انسحاب فرنســا من فاشودة على أساس أن انسحابها خير لمصر من اتفاقها مع انجلترا على أخذ فاشودة أو منفذ آخر على النيـــل اذ يكون هذا بمثابة اقرار فرنسا لانجلترا على حالتها الحاضرة فى وادى النيل كله ، وانجلترا اذا أرادت وضع الحماية على مصر . فلا تريد من فرنسا أكثر من مثل هذا الاقرار ، فالجلاء عن فاشودة بلا اتفاق مع انجلترا خير عزاء لنا .

واتجهت المؤيد بعد ذلك الى استخدام أسلوب العتاب لفرنســا ، ثم اتجهت الى مهاجمتها حيث أن الدولتين الانجليزية والفرنسية قد اتفقتا على تحديد نفوذ كلتيهما فى بحر الغزال ، وأن فرنسا قد نالت فى هذا الاتفاق منفذا على النيل الأبيض ليكون باب أملاكها عليه ، وقد أخذت فرنسا بذلك عوضا عن فاشودة ، ولو أنها رضيت من الغنيمة بالاياب فقط ، ولم تسأل عن عوض مالقيت لها بقية نفوذ فى مصر ، ولما قضت على نفسها فى المسألة المصرية ، واعتبرت المؤيد أن قبول فرنسا هذا العوض يعتبر اقرارا من فرنسا لانجلترا على مركزها الحاضر فى وادى النيـــل ، واذا

كانت فرنسا بالأمس فى مقدمة الدول ذوات المصـــالح والشأن العظيم فى مصر ، فقضاؤها اليوم عليها قضـــاء على أهم المصالح الأوربية التى كانت من عثرات الاحتلال ، وتكون النتيجة الأخيرة أن حقوق مصر تسحق بين شقى الرحى من فرنســا وانجلترا واتفاقهما فى النيل الأعلى .

ان جلاء الفرنسيين عن فاشودة يعتبر بالفعل صدمة عنيفة للحركة الوطنية وفشلا لخطتها فى الاعتماد على فرنســا باعتبار أنها أهم الدول الأوربية المعارضة للاحتلال الانجليزى فى مصر وقد عبر عن ذلك الخديو عباس فى مذكراته حيث يقول « لم يعد من حقى أن أتشبث بأى وهم ، فلقد بقيت وحيدا أمام احتلال لا رقيب عليه » . وقد انعكس شعور الخديو بخيبة الأمل على القوى الوطنية حيث بدأ التحالف بينها يتفكك اذ انسحب تلاميذ الشيخ محمد عبده وكبار ملاك الأراضى الزراعية الذين شكلوا فيما بعد حزب الأمة وآثروا التعاون مع الاحتـــلال فى حين بدأ جناح مصطفى كامل يستقل تدريجيا عن الخديو .

موقف المؤيد من اتفاقية السودان ١٨٩٩

اعتمد كثير من الباحثين ـ كما أوضـحنا فيما سبق ـ على رواية عبد الرحمن الرافعى الذى اعتبر أن تقصـير المؤيـد فى معارضة اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ، وعدم نشرها أى أخبار عن هذه الاتفاقية قبل توقيعها رغم قدرتها المعروفة على استقاء الأنباء كان من أهم الأسـبـاب التى أدت الى اتجـاه الوطنيين لانشاء جريدة اللواء .

والواقع أن المؤيد قد بدأت منذ نهاية حادث فاشودة تثير الانتباه الى أغراض الانجليز فى السودان فقد انكشف الغطـــاء وزال الغشاء الكاذب عن كل مقصد للانجليز ، وصـــار الانجليز أنفسهم ينادون بمشروعاتهم الجديدة فى السودان قائلين اننـــا نريد أن نجعله من كل وجه مستعمرة انجليزية ، فالآن يجب أن يعتبر المصريون ان لم يكونوا قد اعتبروا من قبل ، وليعلموا أن ترك الأحوال تجرى على مبدأ الاستسلام من حكومتهم والاهمـــال منهم والأنانية البالغة من الانجليز صائر بهم ولا ريب الى منتهى الهون والشقاء .

كما أكدت المؤيد أن سعى الانجليز فى جعل حكومة السودان قائمة بذاتها رغم وجود العلاقة الطبيعية بين مصر والســـودان ، وحاجة الاتصال الشديدة بين القطرين هو الظلم بعينه لمصر والويل الوبيل للقطرين ، وعلى الحكومة الخديوية أن تتدبر .

وأبرزت المؤيـــد نص خطبـــة اللورد كرومر فى أم درمان ، وعلقت عليها بأن اللورد كرومر قد ذهب الى السودان لاعلان أهله باقامة اللورد كتشنر حاكما عاما عليهم ، ذهب بصفته معتمد الدولة البريطانية ليضع بيده تاج الســـودان على رأس اللورد كتشنر الانجليزى ، وقال فى خطبته للسودانيين : انكم لا تحكمون من مصر ولا من لنـــدن بل من مطلق مشيئة السردار ؛ فأعلنهم بهذا القول أن كل أمل لهم فى الجناب الخديو ضائع ، وان الحكومة الخديوية لا تستطيع يوما أن تحل ما عقده ، ولاتعقد ما حله حاكمهم الانجليزى .

اذا فلم يبق لمصر من حظ الشريكين فى السودان غير القيام بحاجته من الأموال والجنود ما دام انجليز السودان فى حاجة لها .

وحثت المؤيد الحكومة المصرية على معارضة أطماع المحتلين في السودان فان كان لوجود النظار معنى في حكومة مصر ، ولمسالمتهم غاية ترمى الى خير البلاد المصرية وتحفظ شيئا من كرامة السلطة الشرعية والحقوق المقدسة لها فذلك وقت الاعراب عن هذا المعنى بقدر ما تحتمله طاقة الضعيف المحق تجاه القوى المعتدى أو الغاصب .

ودافعت المؤيد عن موقف الخديو حيث انه ليس القوة المنفذة لما يقتضي واجب الحكومة وحقها بل هو هيولى السلطة الشرعية ، فان لم يكن له من رجاله قائمون بأمر الحق الذى له والسلطة التى يمثلها بوظيفته العالية كان كالقرآن أو الانجيل فى بيت المجوس ، فخير لمصر أن لايكون لها نظار .

وقد نشرت المؤيد سبع مقالات تحت عنوان واحد هو « السودان موضع الخطر على مصر – اعتداء واهانة يمكن أن تكون حملة صحفية ضد أطماع الانجليز فى السودان أكدت فيها أن تصريح كرومر بأن خديو مصر يشارك ملكة الانجليز فى الحكم على السودان جاء بمثابة قرع باب أزعج مصر ذاتها على نفسها ، فهو لم يقرر كما يقول البلهاء حقا للخديو ، ولكنه وضع شيئا من سلطة الخديو الشرعية تحت امرة الانجليز ، فقد قال ان الخديو شريك لملكة انجلترا فى الحكم والسيادة الا أن هذه الشركة خاضعة لما يشير ويعمل به كتشنر الانجليزى ، ولا معنى لذلك غير أن نصيب الخديو من الشركة فى السودان خاضع لنصيب الملكة فيه ، وأى خطر على مصر أعظم من هذا ، وأكثر منه شرا ، فليتدبر النظار المصريون الى أى حد وصلنا اليوم ببركة مسالمتهم ، وأى اعتداء صار من الانجليز وأى اهانة أهينت السلطة الشرعية فى مصر على أيديهم .

كما تابعت المؤيد نشر أخبار اجتماعات مجلس النظار وأكدت أن المسألة لاتحتاج الى تكهن كثير أو تنجيم فان اللورد كرومر قد أعلن كل شيء يراد تنظيم حكومة السودان عليه ، وأكدت المؤيد أن الاتفاق سوف يتضمن النقاط التى حددها اللورد كرومر فى خطبته فى أم درمان وهى :

١ ــ السودان مشترك بين حكومتى انجلترا ومصر .

٢ ــ تظل الراية الانجليزية مرفوعة بجانب الراية المصرية رمزا على هذه الشركة فى كل بلاد السودان .

٣ ــ أن يكون حاكم السودان مثل اللورد كتشنر انجليزيا ، ويعين بواسطة وزارة مستعمرات انجلترا .

٤ ــ أن يستقل بالحكم فلا تكون للحكومة الخديوية سيطرة ولا أمر عليه ، ومعنى هذا أن لا تسرى القوانين والأوامر والمنشورات التى تصدر من الحكومة المصرية ، بل يضع حاكم السودان ما يشاء من قوانين .

٥ ــ أن لا تسرى الامتيازات الأجنبية الموجودة فى القطر المصرى على السودان لأن هذه الامتيازات تابعة لسيادة الباب العالى على مصر ، والسودان قد انفصل عن هذه السيادة نهائيا .

والواقع أن توقع جريدة المؤيد كان صحيحا وقد تضمنت اتفاقية السودان تقريبا النقط نفسها التى أشارت اليها هذه الصحيفة .

وقد نشرت المؤيد نص الاتفاقية ووصفتها بأنها انتحار أقدمت عليه الوزارة المصرية لا ليأس من مطلب استهوى الأنفس ،

ولا لسآمة من حيـــاة أليمة وعيشـــة مهينـــة بل لحب البقاء على منصة الوزارة .

وأن هذا الاتفاق قد أعطى السودان لانجلترا ، وأضر بحقوق السيادة العثمانية على مصر نفسها ، وقرر بقاء الجنود المصرية كلها أو أكثرها فى أكناف السودان ، وفرض نفقـــات طائلة جزية على مصر مقابل رفع الراية المصرية .

ووصفت المؤيد توقيع بطرس غالى على هذا الاتفـــاق بأنه « اثم عظيم » واعتبرت أن ما تنفقه الحكومة المصرية على السودان بمقتضى هذا الاتفاق جزية لانجلترا كمصاريف جيش الاحتلال ، وأن ميزانية نظارة الحربية المصرية قد أصبحت كلها مخصصـــة لمصلحة الانجليز ، لأن الجيش المصرى قد أصـــبح الآن كله فى السودان ، فمصاريف جيش الاحتلال كانت قبل اتفاقية السودان ٨٤٨٢٥ جنيهـــا ، فأصبحت الآن مليونا وواحدا وأربعين ألفـــا تدفعها مصر جزية لانجلترا ، وهى تكاد توازى ضعف خراج الدولة العلية صاحبة السيادة عليها .

واستمرت المؤيد فى معارضة اتفاقية السودان حيث نشرت مقالا كتبه مستر بلنت فى حلقتين أوضح فيه أن اتفاقية السودان ما هى اتفاقية مستأثر قادر كالضبع الضارى مع ضعيف ضئيل لاقدرة له على المعارضة ، فهى فى الحقيقة لاتمثل الرضا بين قوتين متعادلتين متكافئتين فى الحقوق ، لأن اللورد كرومر عمل ما عمل مستندا على قوة جيش الاحتلال .

كما أوضح بلنت « أن مصر هى النيل ، ولو أصبح السودان فى يد انجلترا ، فان فلاحى الدلتا والصعيد يكونون فى خطر كبير على رى مزروعاتهم معرضين للفقر والبلاء ، وعلى حسب الاتفاقية

الجديدة أصبحت مصر مغلولة الأيدى عن ادارة السودان . وليس لمصر أدنى حق على سياسة كتشنر الذى صار له الحق الكامل فى أن يحارب ويسالم حسب مشيئته » .

وهاجمت المؤيد وضع الجيش المصرى فى السودان ووصفت الجنود المصريين بأنهم « أصبحوا كأشقى الفعلة حظا وحالا اذ يشتغلون بنقل وتمهيد خرائب الخرطوم على أكتافهم ، فهل كان الوفاق المشئوم الذى عقده نظارنا مع الانجليز متضمنا أن تهب مصر انجلترا جيشا يبلغ ٢٠ ألفا من الضباط وصف الضباط والعساكر ليكونوا فعلة فى شوارع الخرطوم لتمهيد آكماتها وردم حفرها واصلاح خرائبها » .

وبذلك يتضح لنا أن المؤيد لم تقصر فى معارضة اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان ، وأن هذا التقصير لم يكن السبب فى اتجاه مصطفى كامل لاصدار اللواء ، وأن اصدار اللواء جاء نتيجة طبيعية لرغبة مصطفى كامل غير المعلنة فى الاستقلال التدريجى عن الخديو ، ولكى تكون الجريدة الجديدة وسيلة للتعبير عن الجناح الذى يتزعمه مصطفى كامل باعتباره أهم أجنحة الحركة الوطنية ، وقد استمرت المؤيد فى معارضة اتفاقية السودان حتى أواخر ١٨٩٩ ، ورغم ذلك فقد طرحت اقتراحين مهمين كان أولهما اقتراحا بتقسيم السودان بين مصر وانجلترا حيث تختص انجلترا بما فوق جزيرة الخرطوم ــ تقصد جنوب السودان ــ مكلفة مصر حفظ الطريق شماليها الى النيل الأدنى مع ما تحتاج من الضمانات الأخرى لحق الأولية فيها ، وذلك فى مقابل جلاء جيش الاحتلال عن مصر ، وقد دافعت المؤيد عن اقتراحها هذا بضرورة فض الشركة بين مصر وانجلترا فى السودان ، لأنه اذا استمرت هذه الشركة استمر القوى قوته والضعيف ضعفه ، ولابد أن يصبح القوى

سيدا والضعيف خادما ، فهل تريد حكومتنا الحاضرة التى اشتهرت بالمسالمة ولين الجانب أن تكون من الآن فصاعدا خداما للانجليز فى السودان حيث يستلزم ذلك أن نكون لهم خداما فى مصر أيضا ، وهذا اقتراح المؤيد الذى يرى من الواجب عليه النداء به الآن ، وبعد الآن وطالبت المسئولين فى مصر ببذل كل جهد لتحقيقه .

وقد أفسحت المؤيد صفحاتها لمناقشة هذا الاقتراح ، وأعادت نشر وعود انجلترا بالجلاء عن مصر خاصة وعد لورد سالسبورى الذى أكد فيه أن انجلترا ترى أن من العار عليها أن تذهب الى مصر والسودان جزء منها ، ثم تتركها وهذا الجزء منفصل عنها ولذلك نرى أن هذه الحملة ـ يقصد حملة دنقلة عام ١٨٩٦ ـ تقرب يوم الجلاء عن مصر ، وقالت المؤيد : « انه يحق الآن لكل مصرى أن يذكر هذا الوعد الرسمى من رئيس الحكومة البريطانية وأن يسأل الانجليز العمل به ، ولهذا رأينا من الواجب علينا أن نستفتح باب المسألة المصرية ونأمل فى كل مصرى أن يعضدنا فى هذا النداء الذى حان وقته لأننا نطلب حقا ، ونسأل وعدا كريما ، فلا حاجة الآن لهذا الاحتلال العسكرى ، واذا كان السودان قد أصبح شركة بيننا ، فلماذا لا تحدد حقوق كل من الشريكين ، وتجعل بمعزل عن الآخر حتى لا يأكل القوى الضعيف » .

كما توجهت المؤيد الى الرأى العام المصرى مستهدفة تعبئته لتأييد اقتراحها ومستخدمة فى ذلك أسلوب الاستمالات العاطفية حيث قالت : لايستربن القراء أن نعيد على صفحات المؤيد ذكر المسألة المصرية ، ونعود الى ترديد أمانينا ، فانها مسألة الحق الشرعى الذى تحاول القوة أن تدوسه مع أنه حق أمة بأكملها

بل انها مسألة الوطن الذى يضم الشرف والنفس والمال والعوض، ومن لا وطن له لا شيء له من ذلك كله ، بل انها مسألة الوجود الذاتى فالمصرى يفقد نفسه اذا لم يكن جديرا بالانتساب الى مصر ، وهو لايكون كذلك اذا أصبحت مصر للانجليز أو لغير الانجليز .

وقالت المؤيد : ان « أرنست رنان قد قال كلمتين ان طمعت انجلترا فى احداهما وجب أن لا تنسى الأخرى ، قال : ان مبدأ الوطنية فى مصر معدوم من أهلها ، فاذا صدقت الدولة المحتلة هذه الكلمة ، واعتبرت المصريين خليطا من الأنذال لا حمية فيهم ولا شعور يجمعهم ، فلا تنسى أنه قال أيضا ان فى مصر أنكى عقوبة للطامعين » .

واستمرت المؤيد فى طرح اقتراحها السابق والدفاع عنه مبينة أن حجج الاستعمار البريطانى فى البقاء بمصر قد انتهت ، وأن بقاء الانجليز فى مصر برهان على فقدانهم استقامة الذمة وصدق العهد ووفاء الوعد أولا ، ويفقدون الانتفاع بعساكرهم بلا باعث على ذلك ثانيا ، ويلجئون مصر الى انفاق المرتب لجيش الاحتلال من ميزانيتها ثالثا ، ولهذه الأوجه الثلاثة رفعنا صوتنا الضعيف فى ذاته والقوى بالحق المقدس مخاطبين انجلترا راجين تحقيق أمنية هذه الأمة ، وكان هذا حقا علينا بعد ختام رواية السودان .

ويرى الباحث أن هذا الاقتراح الذى طرحته المؤيد بتقسيم السودان بين مصر وانجلترا فى مقابل جلاء الانجليز عن مصر جاء متناقضا مع تأكيدها المستمر طوال الفترة السابقة على أهمية السودان بالنسبة لمصر خاصة منابع النيل ، وأن الدولة التى تستطيع أن تتحكم فى منابع النيل تستطيع أيضا التحكم فى مصر ، ولكن بالنظر الى هذا الاقتراح على أساس الأوضاع السياسية

السائدة فى ذلك الوقت خاصة بعد انتهاء حادثة فاشودة ، وفشل سياسة الحركة الوطنية فى الاعتماد على فرنسا ، وبعد أن أصبح تحكم انجلترا فى السودان أمرا واقعا ، نجد أنه كان محاولة من الخديو وأنصاره للخروج من المأزق الذى وضعت فيه مصر بتخلى فرنسا عن قضيتها ، وأنه محاولة لاخراج الانجليز من مصر بأى ثمن .

ولكن يبدو أن هذا الاقتراح لم يجد تأييدا كبيرا ، فطرحت المؤيد اقتراحا بديلا هو تكوين جمعية من سراة مصر وأعيانها ينتخب وفد منها مؤلف من ذوى المكانة والاعتبار يقوم من مصر ، ويطوف فى عواصم أوروبا ، وينقسم الى قسمين أحدهما يطوف على أصحاب الجرائد الشهيرة ، ويشرح لهم ظلامته وثانيهما يعرض على ملوك وامبراطورى وقياصرة الدول مظلمة الشعب المصرى مستمدا منهم المساعدة والمعونة ان لم يكن بالفعل فبالقول ، ثم ينتخب من بينهم من هو أهل لمقابلة جلالة ملكة انجلترا ووزراء حكومتها ومطالبتهم بانجاز وعدهم ، وتحقيق أمانى الأمة المصرية التى تطلب عن بكرة أبيها الاستقلال ، وأن يلتمس المصريون من الغازى مختار باشا أن يسعى لهم لدى جلالة السلطان الأعظم فى تعضيد مساعيهم لدى الدول فانهم لايطلبون الا حقا ولا يسألون الا واجبا مقدسا ، وهو جلاء الانجليز عن مصر ، وجعل أبنائها يحكمون أنفسهم بأنفسهم تحت سيادة السلطان الأعظم ، والواجب على كل مصرى حيال هذا المسعى الشريف الخالى من كل هيجان وتعصب أن يمد هذه الجمعية بما تجود به أريحيته ، وتسمح به ماليته ، وهذا هو الواجب على كل مصرى حتى تنمحى عنهم وصمة العار الذى لطخهم به الأجانب حتى وصفوهم بأن المبدأ الوطنى مفقود من بينهم .

ويرى الباحث أن هذا الاقتراح كان نهاية مرحلة مهمة من تاريخ جريدة المؤيد كانت فيها معبرة عن تحالف القوى الوطنية ، وبداية مرحلة جديدة أصبحت فيها المؤيد لســـان حال الخديو وأنصـــاره ٠

فهرس

● **صدر من هذه السلسلة :**

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير
د. نبيل راغب

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان
د. عبد العظيم رمضان

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د. على حسنى الخربوطلى

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د. محمد نصر فرحات

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د. على السيد محمود

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. أحمد محمود صابون

٢٠ ـ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د. محمد أنيس

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى

٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢
توفيق الطويل

٢٤ ـ الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
٢٥ ـ المجتمع الاسلامي
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على
٢٧ ـ فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
٢٨ ـ فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
٢٩ ـ مصر فى عصر الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
٣٠ ـ الموظفون فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى
٣١ ـ خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر
لمعى المطيعى
٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د. خالد الكومى
٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د. يونان لبيب رزق
٣٥ ـ أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى
٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ـ الجزء الثانى
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٠/٤٩٤١



● تعتبر الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى فترة مظلمة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

ولعل هذه الحقيقة هى التى دعتنى إلى الترحيب بنشر هذه الدراسة عن الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد فى هذه السلسلة « تاريخ المصريين » فالشيخ على يوسف يعد من أبرز الشخصيات الوطنية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى . وكانت جريدته « المؤيد » من الجرائد الوطنية التى لعبت دورا هاما فى النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى ، وكان له دور هام فى حركة المطالبة بالحكم النيابى السليم . كما كانت له صلة بالخديوى عباس حلمى ، بكل انعكاساتها على صلاته بالقوى الوطنية الأخرى فضلا عن قصة زواجه الشهيرة التى شدت إليها اهتمام الرأى العام المصرى . كل ذلك مما يزكى نشر دراسة علمية عنه . تتناول دوره ودور جريدته فى الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى .

٢٢٠ قرشــا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب